المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

أثر المحددات الاقتصادية على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٩٩-٢٠٠٥)

The Impact of Economic Determinants on Jordan's Foreign Policy (1999-2005)

إعداد الطالب

عودة سليمان السرور

الرقم الجامعي:0520600002

إشراف الدكتور

علي عواد الشرعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

أثر المحددات الاقتصادية على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٩٩-٢٠٠٥)

The Impact of Economic Determinants on Jordan's Foreign Policy (1999-2005)

إعداد الطالب

عودة سليمان السرور

الرقم الجامعي:0520600002

إشراف الدكتور

علي عواد الشرعة

أعضاء اللجنة	التوقيع
د.علي عواد الشرعة(رئيسا ومشرفا)	.....
د.هاني أخو ارشيدة(عضوا)	.....
د.محمد المقداد(عضوا)	.....
أ. د.فيصل الرفوع(عضوا)	.....

قدمت هذه الرسالة كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٠٠٧/١٢/١٧

للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى روح الشهيد الرئيس صدام حسين إمام المقاومين العرب البسلا،

ورمز الكرامة العربية .....

إلى روح والدي ووالدتي الطاهرتين .....

إلى روح زوجتي الطاهرة المرحومة "فوزة عواد السطام الفايز" التي قضت

نحبها أثناء إعدادي هذه الدراسة بعد صراع مع المرض.....

إلى قرة عيني أولادي"جمال،العنود،محمد،ورود،هلا، فواز".....

إلى زوجتي يسرى.....

إليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم بانجاز هذه الرسالة واخص بالشكر والتقدير، أستاذي الدكتور علي الشرعة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة والذي ما توانى عن تقديم المعلومة المفيدة وتقديم النصح والإرشاد لي، مما كان له اكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء على تفضلهم بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والى كافة الأساتذة في معهد بيت الحكمة/قسم العلوم السياسية في جامعة أل البيت.

كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كافة الزملاء والزميلات في قسم العلوم السياسية لوقوفهم إلى جانبي وسؤالهم عني أثناء كتابة هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

١ – العنوان	رقم الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
المحتويات	ج
فهرس الجداول	هـ
الملخص	و
المقدمة	١
أهداف الدراسة	٢
مشكلة ادراسة	٢
فرضية الدراسة	٢
سنوات الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٣
الدراسات السابقة	٤
الفصل الأول: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	٦
المبحث الأول: جدلية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	٧
المطلب الأول: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة	٨
المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي	٩
المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي	١١
المبحث الثاني: المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي الدولي	١٣
المطلب الأول: امدارس الليبرالية (التجارية والليبرالية الجديدة)	١٣
المطلب الثاني: النظريات اليسارية	١٧
المطلب الثالث: أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية	٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأردنية	٢٦
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية	٢٧
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأردنية	٣٠
المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية	٤٥
المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية الأردنية	٤٩
الفصل الثالث: الاقتصاد الأردني	٥٠
المبحث الأول: سمات وخصائص الاقتصاد الأردني (١٩٩٥-٢٠٠٥)	٥١
المبحث الثاني: برامج الاصلاح الاقتصادي	٥٨
الفصل الرابع: أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية الأردنية	٦٩
المبحث الأول: أثر العوامل الاقتصادية على محددات السياسة الخارجية الأردنية	٧٠
المطلب الأول: أثر العامل الاقتصادي على دور النخب السياسية	٧١
المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي على الموقع الجغرافي	٧٥
المبحث الثاني: أثر العوامل الاقتصادية على الأداة الدبلوماسية	٧٨
المبحث الثالث: أثر العامل الاقتصادي على طبيعة النظام السياسي	٨٢
المبحث الرابع: أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الاقليمية والدولية	٨٤
الخاتمة	٨٥
النتائج	٩١
قائمة المصادر والمراجع	٩٣
أولا: المراجع باللغة العربية	٩٣
ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية	١٠٤
الملخص باللغة الانجليزية	١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

٢- اسم الجدول ورقمه	رقم الصفحة
جدول رقم(١) عدد سكان الأردن ومعدل النمو السكاني	٣٣
جدول رقم(٢) المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الأردني(١٩٩٥-٢٠٠٥)	٥٢
جدول رقم(٣)معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي(١٩٩٦-٢٠٠٥)	٥٦
جدول رقم(٤) متوسط دخل الفرد بالدينار(١٩٩٦-٢٠٠٥)	٥٧
جدول رقم(٥) الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي	٥٨
جدول رقم(٦) بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	٥٩
جدول رقم(٧) حجم الفقر في الأردن(١٩٩٧-٢٠٠٢)	٦٤
جدول رقم(٨) معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي(١٩٩٦-٢٠٠٥)	٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

السرور، عودة، اثر المحددات الاقتصادية على السياسة الخارجية الأردنية(١٩٩٩-٢٠٠٥) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ٢٠٠٧، المشرف(الدكتور علي الشرعة)

شكلت مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية الأساس الذي ارتكزت عليه قدرات الأردن وإمكاناتها في صناعة القرار السياسي، وتحديد الدور السياسي الأردني في علاقاته السياسية مع الدول العربية بشكل خاص،ودول العالم بشكل عام .

وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية وذلك من خلال دراسة سلوك الدولة الأردنية الخارجي ، ودارسة السياسة الخارجية الأردنية من حيث أهدافها ومحدداتها ، ودراسة أثر العوامل الاقتصادية على رسم سياسة الأردن الخارجية ، من ناحية العلاقات السياسية في العلاقات الأردنية-الدولية والإقليمية . واهتمت الدراسة ، بدراسة ما فعله صانع القرار السياسي الأردني طوال فترة الدراسة، لمعرفة سلوكها الفعلي، واثر العوامل الاقتصادية على تلك السياسة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أن العامل الاقتصادي كمتغير تابع، تعتبر عامل ضغط على صانع القرار السياسي الأردني ، مما ساهم بشكل مباشر في تغيير سلوك الدولة الأردنية في صناعة قراراتها الخارجية والداخلية.

واستخدم الباحث في دراسته منهج اتخاذ القرار: من خلال تناول بيئة ومحددات النظام السياسي الخارجي الأردني على المستوى الداخلي والخارجي والعلاقات والتفاعلات التي تتم في داخله . **كما استخدم الباحث المنهج الإحصائي:** من خلال استخدام المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأردني (حجم التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية المقدمة للأردن) لمعرفة نقاط الضعف والقوة في الاقتصاد الأردني وأثر ذلك على السياسة الخارجية الأردنية.

وخلصت الرسالة إلى أن واقع الاقتصاد الأردني الضعيف(مكونات قوة الدولة)، أفسح المجال أمام ممارسة الضغوطات السياسية عليه ، فصغر حجم الاقتصاد الأردني، وقلة الموارد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإمكانات الاقتصادية الأردنية، وقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية، جعلت الاقتصاد الأردني يتأثر باقتصاديات الدول المجاورة ويتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية فيها ، كما أن وقوع الأردن على أطول خط مواجهة مع إسرائيل فرض عليه ضغوطا داخلية ودولية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، والاعتماد على العون الاقتصادي الخارجي، حيث تعامل الأردن مع القضايا الإقليمية والدولية الخلافية، من منطلق يخدم مصلحته القطرية من زاوية ومصالحه القومية من زاوية ثانية، أما سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول الأخرى ،فقد ارتبطت باقتصاده الضعيف ، وقلة الموارد كأحد محددات سياسته الخارجية ، ونتيجة ذلك شكلت المساعدات والقروض أساسا هاما في اقتصاده الوطني ، وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ونتيجة الإحداث التي عصفت بالمنطقة تغيرت البيئة الخارجية(تراجع العائدات من العمالة الأردنية والاستثمارات الخارجية، حدوث سياسات المحاور الثنائية وخصوصا المحور الخليجي–الأمريكي) مما خلق حالة من الاستنزاف للقدرات المالية للأردن، وإضعاف الأردن اقتصاديا وسياسيا،مما جعل سياسة صانع القرار الأردني تسير باتجاه إعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية على العوامل السياسية.وأصبحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي ،حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية للأردن، لكن ازدواجية السلوك للسياسة الخارجية للأردن في المرحلة اللاحقة (بعد عام ٢٠٠١) بين البحث عن القوة والبحث عن الثروة والرخاء في نفس الوقت ساهمت بشكل مباشر في عدم وضوح تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات السياسية أو العكس، وبرزت إمكانية المقايضة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية ، وتركز الخطاب السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني على الخطاب الوطني مع محاولة إبراز البعد القطري والمصلحة الوطنية في الخطاب السياسي الرمزي والتقليل من الخطاب القومي في طرح الأمور السياسية وخصوصا فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل. من خلال محاولة المزاوجة بين البعد المحلي في الطرح والاختباء خلف الخطابات القومية (ممثلة بالتوافق العربي) التي تنادي بالسلام العربي–الإسرائيلي. وهو ما يعني أن العوامل الاقتصادية استخدمت نسبيا في بعض المراحل كأدوات في رسم السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية،وأصبحت عوامل رئيسية في مراحل تاريخية أخرى، وخصوصا في الفترات التي شهدت تحولات جذرية في خصائص النظام الدولي،عندما كانت الأحوال غير مستقرة، حيث عمد النظام السياسي الأردني على التقاط الإشارات بسرعة،وعمل على تغييّر اتجاهاته السياسية المحليّة والإقليمية، وقد كان للعوامل الاقتصادية دورٌ رئيسي في تغييرها وتبدّلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تشكل مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية في مجموعها الأساس للقوة القومية للدولة، ويعد الاقتصاد هو الأساس الذي ترتكز عليه قدرات الدولة وإمكاناتها في صناعة القرار السياسي، فالاقتصاد القوي يلعب دورا فاعلا في توفير الخدمات الاجتماعية المتعددة كالخدمات الصحية ،والتعليم ، والمواصلات ، والاتصالات وغيرها ، وبمعنى آخر فان الدور الذي تلعبه الدولة في سياستها الخارجية وقراراتها ترتبط بنوعية إمكاناتها الاقتصادية من جهة، وبالكيفية التي يتم فيها توظيف تلك الإمكانات بغية تحقيق مصالحها القومية الوطنية من جهة أخرى.

كما أن المتغير الاقتصادي من المتغيرات المهمة التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي للدول سواء كان ذلك بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، حيث أن أي إستراتيجية يرسمها صانع القرار السياسي تتطلب منه تقييما موضوعيا ودقيقا لعناصر القوة الوطنية محليا، وإقليميا، ودوليا.

وتعتبر القوة الاقتصادية للدولة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في صناعة القرار السياسي، فان قدرات الدولة الاقتصادية هي التي تحدد مستوى استقلالية القرار السياسي وتحقيقه وفقا لإستراتيجية الدولة الأمنية ووفقا لأهداف سياستها الخارجية القومية أو الوطنية ،فالاقتصاد الضعيف معرض لتأثيرات خارجية مما يقلل من هامش المناورة وحرية صانع القرار السياسي، وعدم اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع مصلحة الدولة القومية ، ولقد لعبت مجموعة من العوامل الاقتصادية دورا مهما في تحديد الدور السياسي الأردني في علاقاته السياسية مع الدول العربية بشكل خاص،ودول العالم بشكل عام .

وتعتبر سياسة التنمية هي جزء مهم من العلاقات السياسية الخارجية للدول الرامية إلى توطيد الأمن الداخلي للدولة ، من خلال تركيزها في نشاطها التنموي على مجالات تحسين الهياكل السياسية، ومراعاة حقوق الإنسان والديمقراطية ودستورية الدولة ومشاركة المجتمع، وتحسين الهيكلة الاقتصادية التي تتيح الفرصة لتقدم الدولة الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية وذلك من خلال ما يلي:

أولا: دراسة سلوك الدولة الأردنية الخارجي وما هو اثر العامل الاقتصادي عليه؟

ثانيا: دارسة السياسة الخارجية الأردنية من حيث أهدافها ومحدداتها وبالذات العوامل الاقتصادية ودورها في التأثير على صانع القرار السياسي.

ثالثاً: دراسة أثر المساعدات والمنح والقروض المقدمة على رسم سياسة الأردن الخارجية ، من ناحية الصراعات السياسية في العلاقات العربية – الإسرائيلية، والعلاقات الأردنية – العربية.

ثانيا:مشكلة الدراسة

يهتم علم السياسة الخارجية للدول بدراسة ما يفعله صانع القرار السياسي ، وليس ما يقوله وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة السلوك السياسي للحكومات الأردنية المتعاقبة طوال فترة الدراسة، لمعرفة سلوكها الفعلي، واثر العوامل الاقتصادية على تلك السياسة.

كما تنبع مشكلة الدراسة من محاولة معرفة اثر العلاقات الاقتصادية على العلاقات السياسية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول العالم،وانعكاس ذلك على شكل العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول .

ثالثا: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن العامل الاقتصادي كمتغير تابع، يعتبر عامل ضغط وليس عامل مساندة لصانع القرار السياسي الخارجي، مما ساهم بشكل مباشر في تغيير سلوك الدولة الأردنية في صناعة قراراتها الخارجية والداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: سنوات الدراسة

تعني هذه الدراسة بتأثير الاقتصاد على السياسية الخارجية الأردنية خلال الفترة من عام ١٩٩٩م ولغاية العام ٢٠٠٥ وذلك للأسباب التالية:

أولا: يعتبر عام ٢٠٠٠م، العام الذي شهد بداية الهيكلية الفعلية في الاقتصاد الأردني ،ومحاولة أحداث تغيرات هيكلية وبنيوية في صنع القرار السياسي الخارجي الأردني .

ثانيا: يعتبر العام ٢٠٠٥ هو نهاية برامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعته الأردن منذ عام ١٩٨٩.

خامسا: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المناهج التالية:

أولا: منهج اتخاذ القرار: من خلال تناول بيئة ومحددات النظام السياسي الخارجي الأردني على المستوى الداخلي والخارجي والعلاقات والتفاعلات التي تتم في داخله (الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام). وتقوم العلاقة بين النظام وبيئته على مفاهيم المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية فكل نظام يتلقى من بيئته المدخلات في صورة مطالب، أما ردة الفعل على هذه المدخلات فتسمى بالمخرجات. ويشير مفهوم التغذية الاسترجاعية إلى تأثير المدخلات على المخرجات واستجابة النظام لذلك.

ثانيا: المنهج الإحصائي: من خلال استخدام المؤشرات الاقتصادية التي تفيد في دراسة أهمية العامل الاقتصادي (حجم التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية المقدمة للأردن) في تأثيره على السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: الدراسات السابقة

١. دراسة، محمد الأشقر، اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية(١٩٥٧-١٩٩٢)[١].

يرى الباحث أن المساعدات الخارجية الأمريكية كانت مقيدة ومربوطة بشروط سياسية واقتصادية تهدف لتحقيقها من خلال تقديمها للمساعدات، مما أدى إلى الحد من حرية صانع القرار السياسي الأردني.

٢. دراسة رودلف رومل"مدى اتساع الموارد الاقتصادية وتأثيرها على السياسية الخارجية"[٢]

تبين الدراسة العلاقة بين الأبعاد القومية للدولة وبين سلوكها الخارجي وعلى الأخص السلوك السياسي الصراعي الخارجي،حيث درس مستوى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وحجم الموارد والقدرات العسكرية والاستقرار السياسي الداخلي والقيم السياسية للسكان وشكل النظام السياسي.خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين المتغيرات السابقة والسلوك السياسي الخارجي غير مؤكدة،فهي موزعة بين قوة الدولة واقتصادها تؤثر بشكل ايجابي على السلوك السياسي الصراعي.إلا أن الدراسة قديمة جدا، رغم أهميتها في ربط العوامل الاقتصادية مع السلوك السياسي الخارجي للدول.

٣. دراسة سعد أبو دية"صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية"[٣].

هدفت الدراسة إلى معرفة صانع القرار السياسي الأردني خلال الفترة من عام (١٩٥٢-١٩٧٨) في السياسة الخارجية الأردنية، وقد ركز الباحث في ثنايا الرسالة على الإمكانات القومية للدولة في التأثير على سلوكها السياسي، وقد درس حالات محددة قام بها صانع القرار السياسي الأردني،لمعرفة دور الأردن الإقليمي والدولي في التوازنات التي كانت قائمة في تلك

---

[١] محمد الأشقر،اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية،عمان،١٩٩٣.

[2] Rumel,rodolph,the relationship between national attributes and foreign conflict behavior in David singer(ed) quantitative international politics,newyourk,the free press.1965

[٣]، سعد أبو دية"صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة، واستنتج الباحث في ثنايا الرسالة أن القوة الاقتصادية تؤثر في صانع القرار،فالاقتصاد الضعيف يقلل من هامش المناورة وحرية صانع القرار السياسي وعدم اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع المصلحة القومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

مقدمـة:

شـهدت نهايـة الثمانينيـات مـن القـرن الماضـي ازديـادا ملحوظـا فـي اسـتخدام التفسـيرات والتحلـيلات الاقتصـادية للمشـاكل السياسـية فـي ميـدان العلاقـات الدوليـة،حيث أصـبحت القـوى الكبرى مشغولة بصراع جديد من اجل النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيـا الاقتصـادية(الجيو–اكونومـك)[1] وهـو مـا أدى إلـى التـداخل بـين الظـواهر الاقتصـادية والسياسية وكذلك التداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية.

وفـي ظـل مرحلـة الاعتمـاد الـدولي المتبـادل ، وسـيادة النظريـة الليبراليـة الجديـدة حـدث اختفـاء للفاصـل بـين الـداخل والخـارج ، وهيمنـة المتغيـرات الاقتصـادية وتأثيرهـا علـى العلاقـات الدولية، وبرز الاتجاه الذي يحاول فهم طبيعة الإطار الذي تعمل في ظله الدولة، ومن ثم أخذ يركز فـي تحليلاتـه علـى النتـائج التـي تخلـق قواعـد لتنظـيم التفاعـل فـي كافـة المجـالات وخاصـة الاقتصـادية الدوليـة. ويهـدف الفصـل الاول الـى دراسـة الاطـار الفكـري الخـاص بالتفـاعلات والمدارس الفكرية التي تناولت العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة داخل الدولة،وتاثيرها على صانع القرار السياسي في كيفية اتخاذه للقرارات.

---

[1] شوقي،محمود،الأمن القومي والعلاقات الدولية،السياسة الدولية –القاهرة،مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام،السنة٣٣ العدد١٢٧ يناير١٩٩٧ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

جدلية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

تدور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة حول أبعاد هذه العلاقة وأيهما يحدد الآخر؟ وكيف يمكن للسياسة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي ؟وكيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تتحكم في العملية السياسية؟

يهتم علم السياسة بالتحليل السياسي الذي يتعامل مع مفاهيم القوة أو الحكم أو السلطة في المجتمع، ويعرف النظام السياسي بأنه نمط من العلاقات السياسية التي تضمن القوة أو الحكم أو ممارسة السلطة أو النفوذ،وغالبا ما تخضع السياسة لاعتبارات المصلحة وصراع المصالح ،وتوازن القوى سواء من طرف الدول أو من طرف الأفراد والجماعات[١].

والسياسة كمفهوم لها جانبان إيجابي، وسلبي فهي إيجابية إذا ما ساعدت على تحقيق التوازن في المصالح وخلق التقارب بين الجماعات المتناقضة وتسيير هذا التناقض بدون مضاعفات سلبية على مصالح المجموع العام[٢] وسلبية إذا ما خلقت التناقض بين المصالح المتضاربة وأدت إلى الصراع،وبعبارة أخرى فالسياسة كما عرفها البعض هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية[٣].

والسياسة بصفة عامة تعبر عن عالم متغير ومتناقض بين الفوضى والنظام ،فالمدرسة الواقعية ترى أن العالم مبني على الفوضى الدولية،وان الخوف والقلق يساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكري وهو ما يوصل إلى سياسة القوة،أما الليبرالية فترى أن العالم وان كان مبني على الفوضى إلا انه من الممكن التغلب على ذلك عن طريق الاعتماد والتبادل الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية.

---

(١) W.philips,shively,an introduction to political cosiety,fourth edition,mc.graw hill.inc,p9

(٢) مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك،مجلة شؤون عربية،العدد١١٣،ربيع ٢٠٠٣،ص٢٢٦.

(٣) الرميحي،محمد،الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر١٩٨٦-ابريل١٩٨٧،ص٢١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الاقتصاد فهو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الأمثل في العملية الإنتاجية، من خلال عمليات الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات،فالاقتصاد كعلم يدرس الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول الكفيلة بتصحيحها[١]،أي أن الاقتصاد يطرح القضايا والخيارات والمشاكل وأن السياسة تحسمها أو تحسم الخيارات الاقتصادية[٢]. فالسياسة كما يعرفها ماركس هي اقتصاد مكثف[٣].

المطلب الأول: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة

اهتم الاقتصاديون دائما بالتفاعل بين السياسة– بمعنى السلوك والمؤسسات السياسية من جهة ،ودوافع العاملين في المجال الاقتصادي المهتمين بمصالحهم الخاصة من جهة أخرى– –أي أن المهتمين بدراسة الاقتصاد السياسي الدولي هم الذين تزايد اهتمامهم بالبحث عن كيفية تطور وعمل وبقاء النظم الاقتصادية الدولية،بمعنى القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم النشاط الاقتصادي الدولي لما لها من مدلولات بالنسبة للأبعاد السياسية الدولية.[١]

والملاحظ أن السياسيين في محاولتهم لتعظيم عوا ئدهم يمارسون تأثيرا على النظام الاقتصادي بأكمله من خلال السياسة المالية أو النقدية التي يتبنوها والتي تهدف في الأساس إلى إعادة انتخابهم مثلا،أو احتفاضهم بالسلطة والمركز والثروة[٤]، وفي مثل هذه الحالات فان غاية العمل السياسي هي تعظيم أصوات الناخبين بهدف البقاء في السلطة،وبالتالي يمكن تحليل السياسة لا على أساس تعظيم المنفعة الاجتماعية وانما كتعظيم لمنفعة السياسيين[٥].

---

[١] ناصر،ثابت محمد،ناصر،ثابت محمد،العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،عمان–دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص١٢.

[٢] البلاوي،حازم ،رد على الورقة المقدمة من عبد المنعم السيد علي في الندوة الفكرية عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي،تحرير علي نصار،بيروت–لبنان ،دار الرازي للطباعة والنشر،الطبعة الاولى ،١٩٩١،ص١٦٨.

[٣] مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك،مجلة شؤون عربية،العدد١١٣،ص٢٢٧.

[١] ناديا محمد،مصطفى،حول تحدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية– الكويت،المجلد١٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،ص٢٢

[٤] السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية:دراسة في اثر ثلاثي"الأيدلوجيا،الاقتصاد والسياسة"،مجلة بحوث اقتصادية،العدد٥،السنة ١٩٩٦،ص١١٦

[٥] السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية،ص١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق فان كلا من علم الاقتصاد والسياسة يدرسان نفس المسألة ولكن بزوايا مختلفة فمثلا، عند دراسة –الموارد الاقتصادية– فان رجل الاقتصاد يكون مهتما بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة واستخدام الموارد الاقتصادية بالطريقة المثلى، في حين أن علم السياسة يتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال المشكلات المرتبطة بتدعيم علاقات القوة أو الحكم أو السلطة[1] وكذلك الامر عند دراسة الميزانية الحكومية فعملية اعدادها واقرارها يتضمنان خطوات سياسية واقتصادية في نفس الوقت ، فرجل الاقتصاد يهتم بكيفية التخصيص الأمثل للموارد المتاحة،في حين يسعى رجل السياسة إلى تخصيص تلك الموارد بناء على رغبات الجمهور والقواعد الانتخابية . وبالتالي يثور التساؤل التالي :هل تعكس عملية اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي رغبات الشعب أم رغبات النخب السياسية ؟وهو ما يعيدنا من جديد إلى جدلية العلاقة بين السياسة والاقتصاد وفي أي المراحل يكون للسياسة أو الاقتصاد القوة والنفوذ في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي

قبل أن يصبح علم الاقتصاد مستقلا كان يدرس كجزءا من علم السياسة ،وكان حينئذ يسمى بالاقتصاد السياسي ،على أساس انه لا يتأثر بقواعد الاقتصاد المجردة فقط بل يتأثر أيضا بمختلف التوجهات السياسية، ولقد استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي في الكتابات التي ظهرت خلال الثلاثة عقود الماضية وتحت مسميات مختلفة كالاختيار العام ،الكلاسيكية المحدثة، والاقتصاديات المؤسسية الحديثة[1]. يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس القوانين الاقتصادية،أي دراسة العلاقات التي تحدث باستمرار بين عناصر العملية الاقتصاديةضمن إطار الدولة وما تحتويه من إنتاج واستهلاك وتوزيع[2]. كما يعرف ايضا بانه الدراسة المنتظمة لادارة

---

[1] روبرت،أ،دال،التحليل السياسي الحديث،ترجمة علاء أبو زيد،علي الدين هلال،الطبعة الخامسة القاهرة،١٩٩٣،ص١٤.

[1] الغامدي،عبدالله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة:دراسة تحليلية،مجلة العلوم الاجتماعية–الكويت،مجلد٢٥ عدد٤،شتاء١٩٩٧،ص٩٢

[2] اوسكار،لانكه،مقدمة في الاقتصاد السياسي ،ترجمة ،ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد من اجل العمل على تحسينها لتتناسب مع زيادة الكثافة السكانية في الدولة[٣]. وبشكل عام فان الاقتصاد السياسي يشير إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:[٤]

أ-الاقتصاد السياسي التقليدي الذي عبر عنه المفكرين الأوائل(آدم سمث ،ريكاردو ،مالثوس) وينظر إلى السياسة بنظرة شمولية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ب- الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، من خلال دراسة البعد الاقتصادي والسياسي الدولي في العلاقات بين الدول، ومدى تأثير احد المتغيرين على الاخر.

ج-الاقتصاد السياسي الحديث، وهو الذي يربط بين الاقتصاد والسياسة في موضوع السياسات العامة، والذي يتميز في تحليلاته بربط الظاهرة السياسية بمفهوم العقلانية السائدة في التحليلات الاقتصادية،والنظر بصورة جزئية على إبراز الدور الحيادي للدولة ، ومدى الاهتمام بنشاطات جماعات المصالح في سعيها للحصول على تشريعات تخدم مصالحها عن طريق استغلال الأحزاب السياسية، هذا فضلا عن دراسة نماذج التصويت ومشاكل النماذج المؤسساتية كما تعكسها الديموقراطيات التعددية في المؤسسات الغربية[١]وقد أدى ذلك إلى التركيز على الحلول الاقتصادية القائمة على الموازنة بين العائد المتوقع والتكلفة من منظور اقتصادي وتهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية [٢].

مما أدى إلى مهاجمته من قبل البعض باعتباره يحط من قدر العمليات السياسية لحساب العوامل الاقتصادية،وتحدثوا عن ضرورة اتباع منطقين في تفسير مجريات الأحداث على الساحة العالمية وذلك بفصل السياسة الدولية عن الاقتصاد العالمي[٣]، وعموما فانه يمكن القول أن النظام السياسي في أي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين أهدافه

---

[٣] العزام،عبد المجيد،الزعبي،محمود،دراسات في علم السياسة،عمان،بدون طبعة،١٩٨٨،ص٤٥

[٤] هلال:علي الدين،الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية:دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية،مجلة السياسة الدولية،العدد٧٥،يناير١٩٨٤،ص٥٢-٦٤.

[١] الغامدي،عبدالله:الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة،،ص٩٣

[٢] الغامدي،عبد الله:الاختراق الاقتصادي لعلم السياسةص٩٨

[٣] تيلور،بيتر،فلنت،كولن،الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،ترجمة عبد السلام رضوان،اسحق عبيد،سلسلة عالم المعرفة،العدد ٢٨٣،يوليو٢٠٠٢،ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يعني أن الكثير من وظائف أجهزة الدولة تخصص لرسم الخطط ووضع القوانين الاقتصادية والتنموية والاستثمارية،ورغم أن النظام السياسي في الدولة هو الذي يضع ويحدد القرارات الاقتصادية إلا أن المتغيرات السياسية والاجتماعية في الدولة تحدد إلى حد كبير نوعية هذه القرارات فالنهج السياسي لأي دولة هو المحرك الرئيسي في تحديد نجاح أو فشل الاقتصاد في الدولة[٤] .

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي

يعرف الاقتصاد السياسي الدولي بأنه الاقتصاد الذي يهتم بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال دمج لعناصر القوة والثروة والاعتماد المتبادل .

وتتراوح نظريات الاقتصاد السياسي بين نظريات اقتصادية تنظر للسياسة كنتاج للقوى الاقتصادية بشكل رئيسي(الماركسية)، ونظريات سياسية تؤكد على أهمية القوى السياسية والبناء السياسي(الليبرالية)،ونظريات تعتبر أن العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي هي علاقة جدلية، فالاقتصاد والسياسة موضوعين متلازمين ولا يمكن الحديث عنهما بمعزل عن الآخر وذلك لعلاقتهما الجدلية والتأثير المتبادل بينهما [١] وترى صعوبة أو استحالة الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وان عملية الفصل أمر غير ممكن بينهما منهجيا، فكلاهما يرتكز على الآخر في فكره وتاريخه.

تبدأ بدايات تطور الاقتصاد السياسي المعاصر إلى علم الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي،حيث كان ينظر للاقتصاد على أنه وسيلة أو أداة للسياسة والأخلاق[١]، ومع نمو الرأسمالية التجارية التي صاحبت انهيار نظام الإقطاع في أوروبا، منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر،أصبحت الدولة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي،حيث أصبحت

---

[٤] العزام،عبد المجيد:مقدمة في علم السياسة،ص٤٥.

Immanuel,Wallerstien,THe Inter State structure of the Modern World System, in International Theory: positivism and byend,edited by Steve Smith,camridge university, first edition,2001.p91. [١]

[١] الغامدي،عبد الله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة مرجع سابق،ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظم الآراء والأفكار في تلك الفترة تدور حول الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها تستطيع الدولة أن تحقق أعلى معدلات ممكنة من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها على اعتبار أن هناك تناسقا بين المصالح الفردية والمصالح للمجتمع، فمجموع مصالح الأفراد تساوي مصلحة المجتمع،كما أن كثير من التغيرات في الأوضاع السياسية تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية.فعلم الاقتصاد تطور في اتجاه التخصص الإيجابي متحاشيا الاعتبارات القيمية ومبتعدا عن تبني العوامل الغير اقتصادية من خلال تبني المنهج الاستنتاجي وتبني عدد محدود من المسلمات الأصلية. أما علم السياسة فلقد اتجه إلى التأكيد البنائي العام في دراسة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية واتخذت دراسة السياسة والدولة بالاتجاه الاستقرائي بشكل عام ولم يبدأ علم السياسة بتبني التوجه العام القائم على الملاحظة والتجريب والحيادية وصوغ الافتراضات إلا في فترة متأخرة مقارنة بعلم الاقتصاد وفي بداية الستينات أو ما سمي بالثورة السلوكية في ذلك الوقت[٢].

ومع بداية السبعينات وانهيار نظام برتن وودز حول الإجراءات والقواعد التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تراجع مناخ الحرب الباردة أمام مناخ الانفراج في العلاقات الدولية السياسية حدث تراجع الاهتمام بالسياسة العليا لصالح الاهتمام بمصالح السياسة الدنيا[٢]. ونتيجة وجود الفجوة التي ظهرت بعد فترة السبعينات بين دراسة السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة.

---

[٢] الغامدي،عبد الله،الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة،مرجع سابق،ص٨٨

2-Susan,Strange,Political Economy and International Relation, in International Relation Theory today, edited Ken Booth,Stev Smith, polity press,1995,p155by

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي الدولي

برزت تاريخيا ثلاث مدارس فكرية تناولت الاقتصاد السياسي الدولي، وهي الميركنتالية(في القرن السادس عشر)،الليبرالية،الماركسية ،ولقد ساهمت تلك المدارس الفكرية في تجزئة الاقتصاد السياسي بعد أن كان شاملا، نتيجة لتشعب المشاكل والظواهر الاقتصادية والسياسية الدولية،[1] وسيتم التركيز في تلك المدارس على أولوية ودور العامل الاقتصادي على العامل السياسي أو العكس،علما أن المدرسة التجارية تعتبرهي البذرة الاساسية للمدرسة الليبرالية وليس مدرسة منفصلة عنها.

المطلب الأول: المدارس الليبرالية (التجارية والليبرالية الجديدة)

تعود منظومة الأفكار الأساسية التي تناولت دور الدولة في الاقتصاد وضرورة تدخل الدولة الواسع في الصناعة والتجارة إلى مذهب التجاريين،الذي ظهر في إنجلترا في القرن السادس عشر. وكان أساس آراء التجاريين عن التجارة الاعتقاد بثبات الثروة الإجمالية للعالم،ومن ثم فان أي مكاسب مادية تحققها إحدى الدول تكون على حساب الدولة الأخرى،وعندما طبق هذا الاعتقاد على نطاق التجارة الدولية فان النتيجة التي توصل إليها التجاريون انصرفت إلى عدم اعتراض سبيل التجارة بين الدول رغم أن ذلك لا بد أن يكون خيارا ضارا ببعض هذه الدول على الأقل،وقد افترضوا على وجه الخصوص أن الدول التي تستورد سلعا اكثر مما تصدر إلى الخارج ستفقد الذهب والفضة(وهما معيار الثروة)في مقابل هذه السلع وبالتالي سينخفض رصيدها من الثروة وعلاوة على ذلك فالحقيقة القائلة بان الأمة التي ترغب أن تشارك في التجارة الدولية إذا توقعت كسبا ماديا تشير إلى احتمال الخسارة المادية للدولة التي تشاركها التجارة،على اعتبار أن الثروة الإجمالية ثابتة للعالم[2].

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر ،ناصر،ثابت محمد،العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،عمان–دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،٢٠٠١.

[2] هدسون،جون،هرندر،مارك،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه منصور ،محمد عبد الصبور،السعودية–دار المريخ للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ١٩٨٧،ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا ذهب التجاريون إلى أن السياسة التجارية المناسبة للدولة تكون هي السياسة التي تشجع الصادرات ولا تشجع الواردات والتي اعتبرتها المدرسة التجارية هي مقياس قوة الدولة في ذلك الوقت، ومن خلال ما سبق فان المذهب التجاري دافع عن الرابطة القوية بين القوة والثروة ومن ثم نادى بضرورة أن تنظم الدول هياكل تجارتها الدولية على النحو الذي يعكس ويحقق تفوق الصادرات على الواردات في مجال التجارة الدولية كسبيل للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة(الذهب والفضة) ، وهو ما يعني أن الإجراءات التي تتخذها السلطة أو الحكومة هي التي يجب أن تحدد النشاط الاقتصادي الذي بدوره يحدد الهيكل السياسي للدولة ،أي أن هيكل العلاقات السياسية يتحدد بناء على هيكل العلاقات الاقتصادية،وهو ما يعني أن الاقتصاد تابع لمصالح الدولة ابتداء من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي.

وخلال المرحلة المركنتالية شكلت التفاعلات الاقتصادية سمتين أساسيتين هما[1]:

أولا:بداية نمو وتطور دول قومية- أي ظهور وحدات سياسية مركزية- هدفها الأساسي هو تدعيم القوة داخليا وخارجيا'أي سيادة العامل السياسي في قيادة التطور الاقتصادي.

ثانيا:نظرا لمحدودية التنافس بين الدول بسبب القيود التي فرضها الهيكل السياسي على المنافسة ،أضحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي للصراع السياسي،ولهذا انتظمت التفاعلات الاقتصادية للدول من اجل هدف محدد هو قوة الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاك الثروة القومية التي تتحق بدورها عن طريق زيادة الصادرات على الواردات.

لقد كانت الميركنتالية في الواقع شكلا من أشكال الإدارة الحكومية اشتملت في الأساس على نظام من الرقابة الحكومية يلمس كل جزء من الحياة الاقتصادية، ولكنها كانت رقابات قامت على فلسفة تجعل من الحكومة في خدمة القلة من أصحاب الامتيازات،في وقت بدأت فيه الطبقات الجديدة الناشئة-البرجوازية الرأسمالية- تطالب بحقوقها الديموقراطية وهو ما أدى إلى

---

[1] مصطفى،ناديا محمد،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية- الكويت،المجلد١٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،ص٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيير في وظائف الدولة باتجاه المشاريع الحرة والرأسمالية الصناعية الجديدة[١]، وهو ما أدى إلى الانقلاب في الرأي السائد والاتجاه إلى تبني الرأي القائل بضرورة التدخل الحكومي .

وجاءت المدرسة الليبرالية الكلاسيكية كرد فعل على المدرسة التجارية، ولهذا نادت المدرسة بضرورة عدم تدخل الدولة من خلال الإجراءات السياسية في حرية التجارة ،أي فصل القوة عن السلطة أو فصل السياسة عن الاقتصاد،ويتم ذلك من خلال التقسيم الدولي للعمل بين أطراف التبادل ومبدأ التخصص في إنتاج السلع الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح الجميع الفردية التي هي في النهاية مصلحة المجتمع، وبين آدم سمث في كتابه ثروة الأمم أن الأهمية تكون للقوة على حساب السلطة ألا انه رأى أن التناقض بين التنظيم السياسي وبين العقلانية الاقتصادية يجب أن يحسم لصالح العقلانية الاقتصادية وذلك بمنع التدخل عن طريق إجراءات سياسية"أي حرية التجارة الدولية في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين أطراف التبادل بما يحقق مصلحة كل منهم[٢].

ولقد قامت الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة،فكما تصورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة،تصورت أيضا نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية،ووفقا لهذا التصور فان المجتمع –سياسيا واقتصاديا– يتحرك استجابة لتفضيلات واختيار المستهلك ،زجال الأعمال يتحركون وفقا لتفضيلات واختيارات المستهلك كما يعبر عنها السوق وحركة البيع ،والسياسيون يتحركون لتفضيلات المستهلك نفسه كما يعبر عنها السلوك الانتخابي والتصويت ،وهكذا فكما يوجد السوق الاقتصادي يوجد أيضا السوق السياسي[١].وهو ما يعني أن المدرسة الليبرالية رفضت مفهوم توحد النظامين الاقتصادي والسياسي وفصلت بينهما

---

[١] السيد علي،عبد المنعم،تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية،في الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي،دار الرازي للطباعة والنشر،بيروت،تحرير،علي نصار،الطبعة الأولى،١٩٩١،ص١٢٥.

[٢] مصطفى،ناديا محمد،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية– الكويت،المجلد١٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،ص١٨

[١] هلال،علي الدين، مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث،في الندوة الفكرية عن أزمة الديموقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية،١٩٨٧،ص٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أساس أن محور النظام الاقتصادي هو مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تخضع القوانين والمزايا النسبية والتوازن المستقر ولا تحتاج إلى التدخل السلطوي المباشر من قبل الدولة،في حين أن النظام السياسي محوره مجموعة من العمليات التي تخضع للقوانين الطبيعية ومن ثم فان الحكومات ضرورية للقيام ببعض الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وإصدار القوانين التي تنظم العلاقة بين المصالح الفردية ومصلحة المجتمع.

وتبين المدرسة الليبرالية أن عدم التداخل بين الاقتصاد والسياسة يؤدي إلى التجانس والسلام العالميين فحرية التجارة وتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج يؤدي إلى زيادة التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول ويقلل من حدة الصراعات ويؤدي إلى الرخاء والسلام بين الدول. فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى ضعف الحدود السياسية ومن ثم سيؤدي إلى التكامل السياسي والوحدة السياسية.[٢]

وفي القرن التاسع عشر انقسمت المدرسة الليبرالية بين الكلاسيك والمدرسة الألمانية التاريخية(هيغل) التي أكدت- أي المدرسة الألمانية- على أن السياسة هي مصدر العلاقات الاقتصادية في حين أكدت الليبرالية الكلاسيكية على أن متطلبات العلاقات الاقتصادية هي التي يجب أن تحدد العلاقات السياسية. خلال النصف الأول من القرن العشرين أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرض موضوع الاقتصاد السياسي الدولي إلى الإهمال نظرا لتطور علمي الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل،فالحرب الباردة ساهمت في إبراز أهمية الاهتمام بالموضوعات العسكرية والأمنية والسياسية على حساب الموضوعات الاقتصادية،كما تم الاتفاق بين الحكومات الغربية على مجموعة من الهياكل والقواعد لإنشاء مؤسسات دولية لتنظيم التفاعلات الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي والمدرسة الليبرالية،وهو ما ساهم في انقسام الاقتصاد السياسي الدولي إلى. سياسات دولية: حيث اهتم الباحثون فيها على التأكيد على الموضوعات العسكرية والسياسية على حساب الموضوعات الاقتصادية التي اقتصرت دراستها على دراسة مدى التأثير الذي تحدثه الأبعاد الاقتصادية على السياسة الخارجية، الاقتصاديات

[٢] مصطفى،ناديا محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ،ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية اهتم الباحثون فيها على أهمية العلاقات الاقتصادية وأهملوا فيها دور المتغيرات السياسية في التأثير على العمليات الاقتصادية الدولية [1]

المطلب الثاني: النظريات اليسارية

أ:المدرسة الماركسية

يمكن القول أن النظرية الأكثر شهرة في تفسير الصراع والحرب الدولية هي النظرية الماركسية التي تعود إلى عام ١٨٤٨م حيث اتخذت (من خلال تحليلات انجلز وماركس) مرتكزا لها في تفسير التفاعل بين الاقتصاد والسياسة كحتمية تاريخية،فنمط الإنتاج هو الذي يحدد الهيكل القومي للعلاقات السياسية،واعتبرت المدرسةالماركسيية أن التاريخ هو نتاج العملية الديالكتيكية للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة وبين النظام الاجتماعي- السياسي،وتساؤل انجلز عن دور العلاقات السياسية أو العلاقات الاقتصادية في تحديد هيكل العلاقات الدولية ،ومن خلال دراسته لتاريخ الوحدة الألمانية استنتج أن العوامل الاقتصادية هي التي لها الأولوية في التأثير ورأى أن الوحدة الألمانية كانت ضرورة اقتصادية لان متطلبات الإنتاج الصناعي الرأسمالي تتطلب وحدة سياسية ولم يكن يلائمها وضع ألمانيا المجزأ، ورأى انجلز أن العوامل الاقتصادية ستقود إلى ضعف الحدود السياسية ومن ثم تقود إلى الوحدة السياسية[1].أما ماركس ومن خلال النظرية الماركسية التي هي مزيج من المادية الجدلية والحتمية الاقتصادية- ومن العلوم الاقتصادية والأيدلوجية السياسية، فاستنادا إلى مبدأ المادية الجدلية حيث يحدد نظام الإنتاج الاقتصادي البناء الأيدلوجي والهيكل السياسي للمجتمع،فمن يهيمن على النظام الاقتصادي يهيمن على النظام السياسي للمجتمع،وقاد ماركس وانجلز في دراستهما للتاريخ إلى استنتاج أن كل حقبة تاريخية تتضمن قوى متصارعة-الجدلية-ينبثق من صراعها نظام جديد،والتاريخ كله تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة،ودراسة ماركس في دراسة

---

[1] مصطفى،ناديا محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ،ص٢٢

[1] دورتي،جيمس،بالتسغراف،روبرت،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة:وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- بيروت،الطبعة الاولى،١٩٨٥،ص١٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة الطبقة الحاكمة ونقيضها الطبقة المعارضة والفكرة المركبة"نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد" [١] وبين ماركس أن التاريخ الإنساني تطور خلال مجموعة من المراحل أو ما يطلق عليه أساليب الإنتاج(إقطاع،رأسمالية،شيوعية) وأن ذلك التطور يتأثر إلى درجة كبيرة بالتغيرات التدريجية المادية(قوى الإنتاج)،كما يبين أن قوى الإنتاج في كل مرحلة هي المسؤولة عن تشكيل العلاقات الإنتاجية لقوى الإنتاج وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة.

ويعتقد ماركس أن مراحل الإقطاع والرأسمالية كانت تتميز بعلاقات إنتاجية قائمة على استغلال الطبقات الأخرى فالإقطاع هم قاعدة السلطة السياسية في عصر الإقطاع ثم بدأت هذه الطبقة تواجه تحد من الطبقة التجارية والتي انبثقت قوتها من قطاع التجارة والصناعة ومن هذا الصدام انبثق النظام الجديد وهو النظام الرأسمالي،وأن المبرر الحقيقي لوجود الدولة في تلك الظروف الاستغلالية إنما كان لإضفاء الشرعية على ذلك الاستغلال،ولتوفير عنصر الإكراه والإجبار الضروري للمحافضة على مصالح وامتيازات الطبقة المسيطرة وبخاصة في مواجهة الصراع الطبقي الناتج عن تطور ونمو القوى الاقتصادية،وطبقا لذلك فالاقتصاد السياسي الماركسي يعتبر أن الظاهرة السياسية نتاج للقوى الاقتصادية، فالأسس الاقتصادية للمجتمع قد كان لها أثرا كبيرا في طبيعة وبنية وأدوار العالم السياسي كما أن القوى الاقتصادية الناشئة تتحكم في طبيعة وشكل الصراع السياسي،وماركس بهذا الوصف تبنى وجهة نظر اقتصادية صرفه للسياسة باعتبارها في الأساس انعكاسا أو وسيلة لقوى الإنتاج[٣].

وعرف الاقتصاد السياسي اليساري نظريتين في شرح تخلف بنية الاقتصاد في دول العالم الثالث وردها الى السياسة وهي:

---

[١] دوريتي،جيمس،بالتسغراف،روبرت،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ص١٧١.

[٢] أوسكار،لانكه،الاقتصاد السياسي،ترجمة محمد سلمان حسن،دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت،الطبعة الرابعة،١٩٨٢،ص٨٥-٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: نظرية التبعية[1]

قسمت النظرية دول العالم الى نوعين : دول المركز التي تستغل وتسيطر على الأطراف المتخلفة مسببة التخلف والتبعية في نفس الوقت من خلال علاقات التبادل غير المتكافئ . دول الاطراف : التي تستغل من قبل دول المركز ويتم تسيخر مواردها لصالح الدول المتقدمة[2].

وتعتمد نظرية التبعية على فرضية أساسية هي أنه مع ثمانينات القرن التاسع عشر أي مع المرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، تشكلت اسس الهيكل الحالي للنظام الاقتصادي الراسمالي الدولي ،بما يشمله من اقتصاديات مسيطرة واقتصاديات تابعة خلال فترة تكوين المستعمرات او خلال فترة المد الامبريالي ،فقد فرضت دول المركز على مستعمراتها(دول الاطراف) فرضت عليها التخصص في انتاج المواد الاولية التي كانت تصدر اليها مما ساهم في دمجها مع تلك الدول ، كما تفاوتت تعويضات العمل على نفس الإنتاجية بين المركز المتقدم الذي كانت فيه تعويضات العمل أعلى من مثيلتها عن نفس الإنتاجية في دول المحيط المتخلف والتابع ، مما أدى لتحويل فائض القيمة من الثانية إلى الأولى[3] .

ولقد تمت عمليات الدمج عن طريق السياسات التي قررتها وفرضتها دول المركز وليس عن طريق القوى الحرة لجهاز السوق،وحرية انتقال السلع وعناصر الانتاج، وهى ظاهرة مستمرة حتى الآن و قد فشلت سياسات التنمية المستقلة في القضاء عليها ، وكان من أهم أسباب سقوطها ، وقد أدى هذا التحول في تفاوتات عائد العمل على نفس الإنتاجية إلى نتائج هامة على مستوى الصراع الطبقي على مستوى العالم في المركز الرأسمالي المتقدم حيث ازدهرت الحركات الإصلاحية التي استأنست بها الرأسمالية الطبقة العاملة تماما ، وفى المحيط المتخلف حيث ازدهرت الحركات الثورية التي لم تنجح في تحقيق أهدافها عبر قطاع الدولة [4].

---

[1] لقد أتت أولى الأفكار في ما يخص"نظرية التبعية" من فريق الاقتصاديين الذي عَمِل في سانتياغو عاصمة التشيلي، في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (E.c.L.A)، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة. وكان أغلب منظري "نظرية التبعية" من اليساريين الماركسيين.

[2] أمين، سمير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنيين العشرين والواحد والعشرين ، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٢،ص١٢١

[4] ابراهيم ،سعد الين،حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،المستقبل العربي،العدد٦٢،نيسان،١٩٨٤،ص١٠-١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينت النظرية أن علاقات الاستغلال التي فرضتها وما زالت الدول الراسمالية المتقدمة على الاقطار المتخلفة(دول العالم الثالث) هي من العوامل الرئيسية التي اسهمت في تخلف دول العالم الثالث ،فسيطرة دول المركز على استغلال ثروات هذه الاقطار وتوجيهه لصالحها يرتبط بدرجة كبيرة بتقدمها ونموها ،بالاضافة الى قسمة العمل الدولية اللامتكافئة، والشركات متعددة الجنسية التي نجحت في إفشال سياسة الإحلال محل الواردات وترسيخ هذه التبعية، والتحالف الموضوعي بين الفئات الحاكمة في دول الاطراف ومصالح دول المركز[١].

واعتبرت النظرية ان المسألة ليست في التبادل السلعي في حد ذاته بين المراكز و الأطراف، وإنما في قواعد هذا التبادل غير العادلة ، والتي انقلبت لميزة نسبية في بعض بلدان العالم الثالث حيث تسعى الرأسمالية العالمية إلى حيث الأيدي العاملة الرخيصة ، والأقل قدرة على ممارسة الصراع ضد رأس المال لتصدر الصناعات كثيفة العمالة إلى دول المحيط . ومن ثم فأن جوهر التحرر من التبعية في تحقيق تبادل عادل للسلع ، يعنى تعويضات متماثلة لقوة العمل مقابل نفس الإنتاجية في بلدان المركز والمحيط . وهو لا يعنى سوى تحرير قوة العمل كسلعة مثل غيرها من السلع ومثلها مثل الرأسمال وإعطاءها حرية الانتقال عبر العالم شأنها في ذلك مثل غيرها من السلع وهو الأمر الذي سيؤدى إلى تساوى عائد العمل على نفس الإنتاجية في شتى بقاع العالم ،وتوقف نزح العائد من الأطراف إلى المركز[٢].

وحسب"نظرية التبعية" نتيجة للعلاقات الاستعمارية، ثم فيما بعد للعلاقات الاستعمارية الجديدة. لقد ظل العالم الثالث تابعاً لاقتصاديات الغرب ،ومجرد مصدر للمواد الخام الرخيصة، سوقاً لمنتجات الغرب المصنعة الأعلى سعراً،والمشكلة في الترتيب، ان قيمة المصنوعات المُستوردة تميل إلى الارتفاع الدائم، أما قيمة المواد الخام والمواد الغذائية الأولية، فتميل إلى الانخفاض نتيجة المنافسة و المضاربة العالمية[٣].

---

[١] شقير،لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية:توقعاتها وتجاربها،الجزء الاول،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى،١٩٨٦،ص١٥٢

[٢] ابراهيم ،سعد الدين،حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،المستقبل العربي،العدد٦٢،نيسان،١٩٨٤،ص١٠-١١

[٣] سعيد،محمد السيد،نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية،المستقبل العربي السنة السادسة،العدد٦٢،نيسان١٩٨٤،ص١٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: نظرية النظام العالمي

تعتبر النظرية أن العالم منذ أن سادته الرأسمالية منذ القرن السادس عشر يحكمه نظام اقتصادي عالمي واحد ، والدول القومية فيه ليس لها تواريخ منفصلة عن بعضها أو موازية لبعضها ، وقدر كل دولة قومية داخل هذا النظام الواحد محدد بوضعها داخل الاقتصاد العالمي الواحد ، وهذا الشكل الضروري والمستمر للرأسمالية يتناقض مع تاريخية المركز الغنى والمحيط الفقير في نظرية التبعية ، ومن ثم فهو يعتبر أن هذه الترابية بين الفقراء والأغنياء ، تستند على نمط التقسيم الدولي للعمل ، فالقيمة المضافة في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة التجميعية التي يتخصص فيها الفقراء أقل من القيمة المضافة للصناعات المتطورة التي يتخصص فيها الأغنياء ، وهو ما يعمل على تقدم الدول الغنية وزيادة ثراءها [1].و بناء على هاتين النظريتين انقسم اليسار لفريقين [2]: الفريق التقليدي الذي استند على نظريات التبعية و اعتبر أن الصراع الأساسي و الأهم و أحيانا الوحيد هو الصراع القومي و الذي لابد من حسمه أولا ليأتي وقت الصراع الطبقي ، أو مزج غالبا ما بين الصراعين على حساب الصراع الطبقي ،وتحالف مع القوى القومية وخصوصا في البلاد المتخلفة ، و بناء على ذلك فهو يناضل من أجل الدولة القومية الشمولية القوية المسيطرة على كل العناصر الاجتماعية المادية والسياسية والثقافية من أجل دفعها للنمو واللحاق بالمركز المتقدم . أما الفريق الراديكالي فقد استند على نظرية النظام العالمي فقد اعتبر أن الصراع الوحيد و الممكن هو الصراع الطبقي داخل هذا النظام العالمي الواحد ما بين الرأسمالية و الطبقة العاملة ، و الذي لابد من حسمه بوحدة عمال كل بلاد العالم من أجل إنهاء هذا النظام على نطاق عالمي وخلق نظام أكثر تقدما وعدالة يقضى على انقسام العالم لفقراء و أغنياء. إلا انه يلاحظ بعد ما شهده العالم من تغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة جعل المصالح الاقتصادية بمعناها الواسع هي العنصر الحاكم للعلاقات الدولية في عصر العولمة،ولم تعد الدول حتى الكبرى منها على مواجهة التحديات الاقتصادية لوحدها

---

[1] ايمانويل فالرشتاين إعادة بناء الرأسمالية و النظام العالمي شؤون الأوسط ع٧١ إبريل ١٩٩٨ ص ٣١-٤٩

[2] نصر،محمد عارف،نظريات التنمية السياسية المعاصرة:دراسة نقدية،القاهرة،دار القارئ العربي،١٩٩٣،ص٣٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأصبحت المصالح الاقتصادية تحتل مرتبة الصدارة في مختلف دول العالم،وتزايدت درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بمستوى غير مسبوق وتزايد اختراق الاقتصاد للجدار السياسي،وهو ما أعاد تفسير العولمة من قبل الماركسيون الجدد على أنها أداة جديدة أو ميكانزم جديد من ميكانزمات التكيف للنظام الرأسمالي الذي يواجه كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية،فالاقتصاد الرأسمالي العالمي يعيد تنظيم نفسه في صورة نظام صناعي–مالي جديد وحدته الأساسية وأداته التنظيمية هي المشروعات المتخطية للقومية والتكتل الاقتصادي أو التكامل الدولي من خلال توسيع الأسواق وزيادة الإنتاج وتطوير أدوات الإنتاج وزيادة التعاون المشترك في العملية الإنتاجية،مع ما يلازم هذه العملية من تخطي الحدود والحواجز القومية[1].

المطلب الثالث: أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية

رغم أن الاهتمام بتحديد وزن المتغيرات الاقتصادية والسياسية في الدراسات يعد منطلقا هاما لطرح تصور عن ضرورة وكيفية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ،إلا أن محاولات فهم التطور في النظام الدولي المعاصر ما زالت تركز على جانب من الجوانب دون الجانب الآخر،فتطور الاقتصاد في مجال دراسة العلاقات الدولية عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها منذ بدء القرن العشرين، هي اراء تعكس درجات مختلفة من الاعتماد بطرق متنوعة على النظريات والعمليات الاقتصادية وذلك في نطاق اهتمام كل مدرسة بتحليل للمتغيرات والعمليات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات السياسية الدولية[1]. فلم يجمع الباحثون في إطار نظريات الاقتصاد السياسي الدولي،ونظريات التجارة الدولية عن تأثير المتغيرات الاقتصادية أو السياسية على بعضها البعض،واعتبروا أن الكثير من النظريات تهمل الافتراضات الاقتصادية التي تبين تأثير المتغيرات السياسية أو العكس،والملاحظ إن الاهتمام بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ارتكزت في نطاق تحليل السياسات الداخلية مثل تأثير الاقتصاد على المتغيرات السياسية

---

[1] مرسي،فؤاد،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة–الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد١٤٧،اذار١٩٩٠،ص١٤٦

[1] فرج الله،سمعان بطرس،العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،الجزء الأول،مكتبة الانجلو المصرية،١٩٨٠،الطبعة الثانية،ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعكس،في حين تظل الأبعاد الدولية للروابط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية وما لها من عواقب على التطور في هيكل العلاقات بين الدول خارج نطاق البحث والدراسة[١].

والاراء الثلاث التي لها ارتباط بتحليل الاقتصاد السياسي الدولي هي الواقعية والاعتماد الدولي المتبادل والماركسية–الراديكالية ويستند كل منها على افتراضات مختلفة حول طبيعة الدولة والسلوك السياسي الدولي والعلاقات بين الدول،كما أن كل منها يستند إلى أبعاد مختلفة من التحليلات الاقتصادية ولغايات وبطرق مختلفة، ولكن الملاحظ أن رجوعها إلى النظرية الاقتصادية لم يكن صريحا دائما،فمنظور الواقعية يقوم على أولوية السياسة على الاقتصاد،وقد أشار مورجانثو إلى رؤيته للعلاقات بين السياسة والاقتصاد على النحو التالي"يجب التمييز بين السياسات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار لذاتها وبين السياسات الاقتصادية التي تعد أدوات للسياسة الخارجية، وهو ما يعني بعبارة أخرى أن الواقعية تعطي الأولوية للقوة العسكرية للدولة وللأهداف السياسية والأمنية في صراعها مع الدول الأخرى واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف وخاصة القوة،ومن ثم فان محورها هو سياسات القوى ويتفق هذا مع مدرسة الواقعية الجديدة التي ترى في تحليلها للعلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية في التأثير على هيكل العلاقات الدولية،فالتحدي الأكبر الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل؟ويرى دعاة هذا التصور أن ذلك لا يكون إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة التي تكون مرتبطة بالمصلحة[(١)]، فتنمية المصالح القومية المرتبطة بالقوة هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن السياسات هي التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي وتوجهه نحو ما يحقق الأهداف السياسية للجماعات والتنظيمات السياسية السائدة والمسيطرة على الساحة الدولية.

---

[١] مصطفى،ناديا محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مرجع سابق٣٣

[(١)] مقلد،إسماعيل صبري،ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية:الإطار النظري العام،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،ص١٠٥-١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن هذا المنظور لم يقدم دراسة متكاملة توضح القوة النظرية للصلات بين المتغيرات السياسية والاقتصادية أي بين السياسات العليا والسياسات الدنيا،وخصوصا أن كثير من الاتجاهات الفكرية ما زالت تركز على أولوية المسائل العسكرية والأمنية في تحديد هيكل النظام العالمي اكبر من تأثير القضايا الاقتصادية والتفاعلات الدولية المتزايدة الأهمية نفسها.

أما الراديكالية أو الماركسيون الجدد فقد تبلورت أفكارهم في مدرسة التبعية وتحليل العلاقات بين المركز والمحيط وشبه المحيط ،وهذا المنظور يركز على دراسة المبادلات اللامتكافئة على أنها أداة للسيطرة أي يركز على الطبيعة الاستغلالية للعلاقات السياسية والاقتصادية،وتركز هذه المدرسة على العلاقات الوطيدة بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ عند تفسيرهم لظاهرة اللاتكافؤ بين الدول المتبوعة والدول التابعة. وكان بول بوران[1] أول من أوضح هذا البعد الاجتماعي والسياسي للتبعية حيث يبين أن هناك جانبان–اقتصادي وسياسي– لاحتواء دول الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي و أن الجانب السياسي يكمن في تعامل بعض الشرائح المحلية مع الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية حيث أن هذا التعامل هو أيضا سبب من أسباب التخلف الاقتصادي والمسؤول عن تعطيل النمو الاقتصادي الديناميكي محليا،إن نمط الارتباط والدخول يختلف من منطقة لأخرى ومن مكان أخر ويتراوح بين الارتباط القسري المدعوم عسكريا من القوى الاستعمارية إلى الارتباط التلقائي والسلمي الذي تبدأه الفئات الاجتماعية المحلية لتطابق مصالحها المادية مع الدول الاستعمارية،لكن تاريخيا يكون الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي مبنيا على قناعة بعض الفئات الاجتماعية بأنها ستجني عوائد سياسية واقتصادية من هذا الارتباط،وبعد ذلك تعمل جاهدة على ترسيخ وتعميق روابطها وعلاقاتها التجارية والثقافية والعسكرية والاستراتيجية بدول المركز المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي[2].

وقد اتخذت الليبرالية الجديدة من الاعتماد الدولي تحت ما يسمى بالعولمة طريقة جديدة لترتيب العلاقة بين الاقتصاد والسياسة،فبعدما كان المتغير الاقتصادي مجرد تابع للمتغير

[1] بوران،بول،الاقتصاد السياسي للتنمية،ترجمة ،احمد فؤاد بلبع،بيروت–دار الحقيقة،الطبعة الثانية،١٩٧١

[2] عبد الخالق عبدالله،التبعية السياسية، على شبكة الانترنت،www.alharamain.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي،بات المتغير الاقتصادي والتكنولوجي في ظل العولمة هو من يتصدر حتى مفردات الخطاب السياسي،فانقلبت المعادلة من عربة اقتصاد تقوده السياسة إلى اقتصاد يقود السياسة[1] أو ما يطلق عليه تقصيد السياسة أي تطويع السياسة لخدمة الأهداف الاقتصادية،فأصبح المتغير الاقتصادي هو الذي يدفع إلى بروز متغير سياسي يتكيف معه ويسانده،ومن هنا أصبحت تبادلية التأثير بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية ذات بنية علوية سفلية،تتربع على قمتها لاعتبارات المصالح الاقتصادية،وتتسع قاعدتها أو تضيق وفق ظروف المتطلبات السياسية[2].

وخلاصة القول أن هذه المدارس الفكرية في دراسة العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية–الاقتصاد السياسي الدولي– لم تصل في تأكيدها حتى الآن إلى حد القول بتفوق تأثير الاقتصاد على السياسة في تطور النظام الدولي،كما ترفض العكس ايضا، ولهذا يمكن القول أن هذه الاتجاهات تقول بنوع من التفاعل والاندماج بين الاقتصاد والسياسة.

[1] هشام النعاج،سيناريو ابستمولوجي حول العولمة–طروحات أساسية،مجلة المستقبل العربي–بيروت،العدد ٢٤٧،١٩٩٩،ص٤٦.

[2] مرسي،مصطفى عبد العزيز،العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي،ص٢٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الاردنية

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية احد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالامن الوطني والكيان الاقليمي للدولة ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، فهي تعتبر وظيفة تنموية، من خلال المحاولة لجلب المساعدات الاقتصادية للدولة،كما تلعب دورا في تامين مصالح الدولة الخارجية وتامين الاستقرار السياسي لها،كما انها تلعب دورا في اعطاء الدولة مكانة دولية قد تكون فعلية او رمزية تتناسب مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الدارسون في تحديد معنى واضح للسياسة الخارجية، نتيجة تطورظاهرة السياسة الخارجية تطوراً أساسياً، فتحولت من ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن والعمل الدبلوماسي ، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات [١] ،وهو ما جعلها تعكس تعريفات مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وأكاديميا .

وترتكز دراسات السياسة الخارجية على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله، حيث يلاحظ أن تلك الدراسات أتسمت وبشكل عام باتجاهين رئيسيين هما[٢]:

الاتجاه الأول: الاتجاه النظري أو الفكري، حيث يعنى هذا الاتجاه بإطار المفاهيم والأفكار التي تحدد وتصنف السياسة الخارجية من حيث مسبباتها وصناعتها وأنماطها.

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه العملي الذي يهتم بسلوك الدولة وممارسة أفعالها على ارض الواقع وليس أقوالها أو الأفكار والمبادئ التي تتبناها، حيث يرى هذا الاتجاه بأن كل سياسية خارجية هي حدثا فريداً ومميزاً يخضع لدينامياته وقوانينه الخاصة به ولقد عرف A Bergstraesser. السياسة الخارجية بأنها "مجموعة من الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى ، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل".[٣]

و يرى جيمس روزنو (J . Rosnau) بأنها " ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات

---

[١] جنسن، لوند، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد وآخرون، عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩م، ص ٤٠.

[٢] حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، ص ١٥٨.

[٣] خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، م١٩٩٧، ص ٩٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها" [1]. ويعرفها ابو قنطار بأنها"الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"[2].

وتقوم الدول في نطاق العلاقات الدولية بانتهاج واحدة أو أكثر من استراتيجيات اتخاذ القرار في السياسية الخارجية:

أولاً: استراتيجية التبني، وذلك من خلال الالتزام بالأعراف والتقاليد والقوانين الدولية والشرعية.

ثانياً: استراتيجية التحفيز الذاتي، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد الدور الإقليمي والدولي للدولة وضرورة أحتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية والدولية أيضاً.

ثالثاً: إستراتيجية المساومات، هذه الاستراتيجية تدخل في صلب السلوك السياسي والسياسة الخارجية للعديد من الدول في المجتمع الدولي ،حيث توجد مساحات كبيرة للمساومة الدبلوماسية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق اكبر قدر من الربحية.

رابعاً: استراتيجية التصلب، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إظهار استقلال الدول في اتخاذ قراراتها الخارجية وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية والدولية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة والسيطرة. وغالبا ما يحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية نتيجة ثلاث عوامل هما[3]:

الاول: شخصنة السياسة الخارجية،فالقائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية فاذا تغير القائد السياسي فانه سرعان ما تتغير السياسة الخارجية للدولة.

ثانيا: الانشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة وما تؤدي اليه من عدم وجود اجماع وطني داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية.

ثالثا: اثر تدخلات الدول الكبرى في شؤون الدول، وهو ما يدفع الدول الى اعادة هيكلة سياستها الخارجية.

---

[1] بو قنطار، الحسان، العلاقات الدولية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، الطبعة الاولى ١٩٨٥، ص ٦٣

[2] رمضاني، مازن، السياسية الخارجية دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١م، ص ٢٧.

[3] محمد السيد سليم، السياسة الخارجية،ص١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ مما سبق أن السياسة الخارجية لأي دولة تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية في حساباتها، حيث يتم في النهاية ترجمتها على أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية، حيث يلاحظ أن السياسة الخارجية تجسد وجود جملة من الخطوات تتمثل بما يلي[1]:

١. إن الدول تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية معينة.

٢. اهتمام صانعي القرار بالظروف البيئية الداخلية والخارجية وانعكاساتها المختلفة .

٣. تحليل وتقدير قدرات وموارد الدولة المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية.

٤. تطوير صانعي القرار لخطة عمل أو استراتيجية تتماشى وقدرات آو إمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بعقلانية كافية تحقق الأهداف المنشودة للدولة.

[1] خشم ،مصطفى عبد الله، موسوعة علم العلاقات الدولية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس- ليبيا، الطبعة الاولى، ١٩٩٦، ص ١١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية الاردنية

يوجد مجموعة من المتغيرات التي حددت السياسة الخارجية الاردنية وجعلت سلوكها الخارجي يتحدد بناء على تلك المتغيرات، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات الى ثلاث اقسام رئيسية هي[١]:

أ: المتغيرات الموضوعية: تشمل المتغيرات الداخلية، والمتغيرات الخارجية

ب: المتغيرات النفسية: وترتبط تلك المتغيرات بصانع القرار السياسي وكيفية فهمه وتصوراته لسلوك الوحدات الدولية الاخرى.

ج: المتغيرات الوسيطة : ويقصد بها المتغيرات التي تتداخل في التاثير في شكل العلاقة بين المتغيرات الموضوعية والمتغيرات النفسية .

أولا: المتغيرات الموضوعية

أ- المحددات الداخلية وتتكون من العوامل التالية :

أولا: الموقع الجغرافي

لقد اعطى علماء الجيوبولتكس (الجغرافيا السياسية) ،الموقع الجغرافي أهمية كبيرة كاحد محددات السياسة الخارجية،باعتباره عامل مهم في توجيه السياسة الخارجية للدول على اعتبار أنه السبب الأساسي الذي يقف وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدول[٢]، وتكمن اهمية الجغرافيا السياسية في مساعدة صانع القرار على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية طويلة المدى تاخذ في الاعتبار المصلحة القومية للدولة [٣]. ويرى العالم الألماني فردريك راتزل بأن انهيار الدولة يكون نتيجة لانهيار مجالها الحيوي، وبان الحدود السياسية ليست في نظره خطوطاً ثابتة ،ولكنها منطقة استيعاب مستقلة، وشهد المجال الحيوي تغيرا لدى العلماء

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الخارجية،ص١٣٧

[٢] رضوان ،طة عبد الحليم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٢.

[٣] الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠١، ص ٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرنسيين عندما اعتبروا بأن فناء الدولة وبقاءها مرتبط بتوسيع مجالها الحيوي، من خلال توسيع نفوذها خارج رقعتها الأصلية،[١]

ان القرب الجغرافي يخلق واقعا على الارض ينعكس بالضرورة على السياسة الخارجية للدولة فهو اما يسوق نحو التعاون الواسع او يدفع باتجاه الصدام والصراع ورغم أن الموقع الجغرافي لم يعد مهما كما كان في السابق بفعل التطور التكنولوجي،[٢] فكثافة الروابط وتذويب الحدود السياسية ادت الى مقولة (نهاية الجغرافيا) [٣]،وتجاوز الحدود الإقليمية للدولة[٤].

يحتل الاردن موقعا استراتيجيا في قلب الوطن العربي ، حيث يقع في وسط الوطن العربي وفي قلب الازمة ، فهو يشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي ،ويعد حاجزا عازلا يفصل بين عمق الوطن العربي من جهه ،والضغوط الناتجة عن صراعات المشرق العربي بما في ذلك الصراع العربي–الاسرائيلي من جهه اخرى.[٥] فهو يحتل اكبر خط محاذ مع اسرائيل(٦٥٠كم) وهذا الموقع جعله يتعرض للتهديد المباشر والمستمر من اسرائيل وتطلعاتها التوسعية،كما ان الاردن يقع في وسط دول قوية وكبيرة من حيث العنصر العسكري والسكاني والاقتصادي(سوريا،العراق،السعودية) كما ان تلك الدول لها تصوراتها الفكرية والسياسية التي قد لا تلتقي مع اهداف السياسة الخارجية الاردنية،وهي حالة تجعل صانع القرار السياسي الاردني يعيش حالة هاجس امني مستمر[٦]

اما من حيث المساحة الجغرافية فالاردن يعتبر من الاقطار العربية صغيرة الحجم حيث تبلغ مساحته(٩٢.١٨٦) الف كم مربع تضم عددا من الانماط الاقليمية تمتد من الشمال الى الجنوب متمايزة في خصائصها الطبيعية وللبنية التضاريسية اثر كبير على التنوع المناخي ، ويمكن تقسيم هذه الانماط الاقليمية الى الانماط التالية:

---

[١] المحنة، فلاح كاظم، العولمة والجدل الدائر حولها، عمان، موسسة الوراق للنشر والتوزيع،، ٢٠٠٢، ص١٠١-١١٦.

[٢] حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة للنشر، بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠م، ص

[٣] تيفلر، صدمة المستقبل : المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٩٤م، ص ٥٤-٥٥

[٤] حسنين، توفيق، النظام الدولي الجديد واشكالية التطور الديمغرافي في الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٢.

[٥] البحيري،صلاح الدين،جغرافية الاردن؟،مكتبة الجامع الحسيني،عمان،١٩٩١،ص٢٣

[٦] جمعية الشؤون الدولية الارد وازمة الخليج في عام ١٩٩٠،مجاة المنتدى،منتدى الفكر العربي،العدد٦٣،كانون اول١٩٩٠،عمان،ص١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. وادي نهر الأردن ويقع على مستوى يتراوح بين ٢١٢ متر تحت سطح البحر عند بحيرة طبريا وبين ٣٩٠ متر على رأس البحر الميت، وكمية الامطار الساقطة تتراوح بين ٣٨٠ملم في الشمال الى ١٠ملم عند البحر الميت[١].

٢. الهضاب الشمالية وفيها نهران، نهر الزرقاء ونهر اليرموك والاراضي الزراعية هنا اراضي بعلية وانتاج الأرض قليل بسبب شح مياه الأمطار، ويضم اربد وجرش وعجلون وجرش والزرقاء والسلط.

٣. الصحراء الداخلية، ويشتمل هذا الاقليم على ثلاثة أرباع مساحة الأردن، فالامطار قليلة والنباتات صحراوية وأرضها غير صالحة للزراعة، وتبلغ الاراضي الزراعية (١٣) مليون دونم، حيث تبلغ الاراضي البعلية (٤٣.٢%)، اما الاراضي المروية فتبلغ (٥.٨%)،أما باقي الاراضي فهي أراض غير مستغلة[٢] . ولقد ادى ضعف الامكانات الجغرافية الاردنية الى الانعكاس على صانع القرار السياسي الاردني من جهه وعلى المتغير الاقتصادي من جهه اخرى.

ثانياً : العامل الديمغرافي

شكل العنصر السكاني والظروف السكانية عاملاًن رئيسيانً في تحديد سياسات الدولة الاردنية، ولعبت الحركة السكانية والهجرات الخارجية القادمة للاردن دورا مهما في التاثير على التوازن الإقليمي لقوتها السياسية ، فقد عملت الهجرات الخارجية(الهجرة القسرية) على استنزاف القدرات الاقتصادية للاردن كما ساهمت في اختلال التوازن السكاني بين الأقاليم[٣].

ورغم أن العدد السكاني الكبير ساعد في التطور التنموي الشامل وفي رفد القوات المسلحة الاردنية بالاعداد الكافية،المؤهلة ،ألا أن ذلك أثر سلبا على صانع القرار السياسي الاردني . وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى تضاعف حجم السكان في الأردن حوالي

---

[١] صلاح الدين البحيري، **جغرافية الاردن**، عمان، مطبعة الشرق، ١٩٧٣، ص٦١.

[٢] حمدان الجمال، **الادارة المحلية ودورها في تمويل التنمية**، مرجع سابق، ص٨٦.

[٣] أبو عيانة، فتحي، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثمان مرات (٨٠٩%) خلال الفترة ١٩٥٢ –٢٠٠٢ . ويبين الجدول التالي عدد السكان ، ومعدل النمو السكاني في المملكة :

جدول (١)

عدد سكان الأردن (بآلاف نسمة) ومعدل النمو السكاني

السنة	المجموع	الفترة	معدل النمو%
١٩٦١	٩٠٠.٨	١٩٦١-١٩٧٩	٤.٨
١٩٧٩	٢١٣٣.٠	١٩٧٩-١٩٩٤	٤.٤
١٩٩٤	٤١٣٩.٤	١٩٩٤-٢٠٠٢	٣.٢
٢٠٠٢	**٥٣٢٩.٠**		

المصدر : كمال : صالح ، الاتجاهات الديموغرافية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، دراسة غير منشورة ، تموز ٢٠٠٣ م

كما ان المعدل في الزيادة السكانية للاردن تزايد بشكل كبير نتيجة الهجرات المعاكسة التي جاءت الى الاردن من فلسطين عام ١٩٦٧،١٩٨٤،والهجرة من العراق عام ١٩٩٠،وعام ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق،مما ولد ضغوطا متزايدة على الموارد الاقتصادية للدولة لتوفير البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية كالتعليم والمواصلات والصحة والمياه[١].

الاوضاع الاجتماعية وتغير مستمر في البنية الاجتماعية، نجم عنه مشكلات اجتماعية انعكست سلبا على صانع القرار السياسي الخارجي في الاردن، ولا زال الاردن رغم كل الجهود المبذولة لتعميم مكاسب التنمية على الاقاليم يعاني من سوء التوزيع الجغرافي للسكان، ف(٧٢%) من السكان يتركزون في المحافظات الرئيسية الثلاثة (عمان، الزرقاء، اربد) وفي نفس الوقت نجد أن هناك تجمعات أخرى تعاني من نقص ملحوظ في عدد السكان وحجم القوى العاملة مما يعيق مسيرة التنمية فيها، كما هو الحال في البادية والمناطق الجنوبية والشرقية، إذ يقيم في اقليم

[١] عربيات،محمد،اثر خطط التنمية على الاقتصاد والسكان في الاردن،دراسات وابحاث في القضايا السكانية،وزارة العمل الاردنية١٩٨٩،ص١٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوب (٩%) فقط من سكان المملكة الاردنية الهاشمية، علما أن مساحة الاقليم (٥١%) من مساحة المملكة، أي أكثر من نصف مساحة الاردن، بينما يتمركز ثلثي سكان الأردن تقريبا أي حوالي (٣.٥) مليون مواطن في إقليم الوسط، والذي يشكل (١٦%) فقط من مساحة المملكة، ويقيم في اقليم الشمال (٢٨%) من سكان المملكة، الذي تشكل مساحته (٣٣%) من مساحة المملكة، ونتيجة لآثار ارتفاع معدلات النمو السكاني على العلميات التنموية واختلال التوازن السكاني من جهة أخرى فقد ادت الزيادة السريعة في السكان الى التمركز في المناطق الحضرية والمدن الرئيسية بشكل خاص، الامر الذي ادي الى تزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية والامنية والمرافق العامة، وانتشار المناطق السكانية العشوائية والتي تفتقر الى الخدمات العامة، وايجاد تجمعات سكانية متعددة وكبيرة على حساب الاراضي الزراعية، مما يؤدي الى ضعف الانتاجية الزراعية [١].ويعزى هذا التفاوت الى طبيعة الأردن الجغرافية، والهجرات الديمغرافية الخارجية، وتيارات الهجرة الداخلية من الأرياف الى المدن ولأسباب تتعلق بتوفر مصادر المعيشة، والتي تتمثل بفرص أفضل من حيث التعليم والمرافق والخدمات الصحية والعمل، بالاضافة الى تفاوت توزيع المشاريع الاستثمارية [٢].

ثالثا: الموارد الاقتصادية (الطبيعية والأولية)

تعد العوامل الاقتصادية من المرتكزات الاساسية في تفسير سلوك كثير من الدول وتصرفاتها وعلاقاتها الدولية، حيث اصبحت المعايير الاقتصادية والامكانات والموارد من العوامل المساندة التي تصنع القرار السياسي الخارجي للدولة. وتعتبر الموارد الطبيعية والأولية من العوامل الرئيسية المؤثرة قي قوة وغنى الدول، حيث يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوافر لدية ضمن حدوده من موارد طبيعية على مختلف أنواعها، فوجود مثل هذه الموارد وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً كبيراً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حين أن عدم توفر هذه المصادر و الثروات سيؤدي حتما إلى العكس، فهناك من يرى أن أهم العناصر

---

[١] التقرير العام للمجلس الاعلى للسكان، الامانة العامة، ٢٠٠٦م.

[٢] وزارة التربية والتعليم، الكتاب المرجعي في التربية السكانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية التي تقف عائقا أمام التقدم الاقتصادي للدولة هو تبعية الدولة في اقتصادها للخارج مما يجبرها على انتهاج سياسات محددة وموافقة لتلك التي تنتهجها الدول التابعة لها[1] . ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مستوى العالم ويشكو الاردن من شح الموارد الاقتصادية فليس هناك موارد طبيعية او منتج اقتصادي يستطيع بواسطته ان يضمن سيادته الاقتصادية وبالتالي السياسية، الأمر الذي يجعله يعتمد بشكل كبير في اقتصاده على المساعدات والمنح والقروض الخارجية.

رابعا: العوامل النفسية، وتشمل:

اولا: النظام السياسي : يوجد مجموعة من المؤشرات التي تدل على النظام السياسي الاردني هي:(طبيعة النظام السياسي،شخصية صانع القرار السياسي،الحكومة،).

أ- طبيعة النظام السياسي :

سمحت الاجواء الديموقراطية في عام ١٩٨٩ الى عودة الحياة الدستورية الكاملة في الاردن،والانتقال بالاحزاب الاردنية من دائرة العمل السري الى العمل العلني والمشاركة في **الانتخابات البرلمانية** وتم سن قانون الاحزاب الجديد رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ وبدأت الاحزاب والتيارات السياسية في الاردن بالمشاركة في التنمية السياسية ، حتى بلغ عدد الاحزاب في الأردن أكثر من ثلاثين حزباً سياسياً مرخصاً قانوناً، تمثل كل منها طيفاً سياسياً أو تياراً فكرياً جامعاً لعدد معين، فهناك الأحزاب الدينية ، وأهمها حزب جبهة العمل الإسلامي، وهناك أيضا مجموعة الأحزاب القومية، والأحزاب الوطنية الوسطية، والأحزاب اليسارية.

إلا أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الاردني ظلت مشبعة بروح العداء للاحزاب السياسية والميل لاعتبارها مصدرا للخطر على الاستقرار والامن في الاردن،ويفسر ذلك ان الدولة الاردنية وبشكل خاص اجهزتها التنفيذية هيمنت على المجتمع الاردني وساهمت بشكل كبير في تشكيل وعي المواطن الاردني من خلال خلق ذهنية سياسية متحفظة تجاه اي جسم سياسي او اجتماعي ينشط خارج نطاق مؤسسات الدولة الرسمية،وقد عزز هذه الذهنية حالة الاشتباك بين

[1] الهيتي، صبري ، الجغرافيا السياسية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة الاردنية وبعض الاقطار والحركات السياسية العربية المجاورة والتي شهدت العديد من حالات التصعيد بين الدولة الاردنية والانظمة العربية ذات التوجه القومي،حيث كانت تلك الاحزاب المعارضة تتحالف مع تلك الانظمة العربية في مواجهة سياسات الدولة الاردنية.

وتعتبر الثقافة السياسية السائدة في المؤسسات الاردنية الحكومية هي ثقافة سلطوية امنية مهيمنة على السلوك السياسي للمؤسسات والافراد،كما ان البنية الاجتماعية للمجتمع هي بنية مبنية على الاستقطاب القبلي والعشائري،وقد كرست الحكومات الاردنية المتعاقبة من ذلك المفهوم ،مما سهل من عملية اعادة النظام السياسي لانتاج نفسه وتغيير النخب السياسية القديمة بنخب جديدة مبنية على نفس البنية السابقة.

ب- شخصية صانع القرار :

لعبت طبيعة النظام السياسي الاردني المتسامحة دورا هاما في التاثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية ، حيث عملت على المشاركة في الراي عند اتخاذ القرارات.وحظيت المؤسسة الملكية بموقع متميز في الدستور الاردني فهي تتصدر كثير من الحقوق التي كفلها الدستور الاردني للملك كما ان مشروعية الملك في النظام السياسي هي مشروعية مزدوجة مبنية على الاسس الدينية في الدرجة الاولى ومشروعية سياسية من خلال الامتيازات التي حصل عليها في الدستور الادرني.

و طبقا لنص الدستور ،يعتبر نظام الحكم في الاردن نظام ملكي وراثي برلماني ،ويوجد ثلاثة مجالات لاختصاصات الملك الدستورية فالملك يمارس اختصاصات لها علاقة بالحكومة، واخرى لها صلة بالبرلمان، والثالثة في المجال القضائي، ففي علاقته بالحكومة يمارس الملك حق تعيين رؤساء الوزرات واعفائهم من مهامهم واقالتهم او قبول استقالتهم ، مما يعني ان الحكومة تصبح دستورية مجرد تنصيبها من قبل الملك واداءها القسم امامه، لكن الدستور الاردني اشترط حصولها على ثقة البرلمان، واضافة الى حق تعيين رئيس الوزراء يتولى الملك وفق الدستور رئاسة مجلس الوزراء حيث يتم من خلاله معرفة جوهر عمل الحكومة وبرنامجها ويمارس الملك ايضا السلطة التنفيذية حقه في التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ويتولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممارسة السلطة الدبلوماسية كابرام الاتفاقيات والمعاهدات- باستثناء ما يترتب عليها من تكاليف مالية تلزم الدولة- حيث تقتضي موافقة البرلمان وكذلك اعتماد السفراء لديه. ،فالملك رأس الدولة ،ويصدق القوانين ،وهو القائد الأعلى للجيش ،ويعلن الحرب ويعقد الصلح والمعاهدات ،ويأمر بإجراء الانتخاب لمجلس النواب (المنتخب) ، ويدعوه للانعقاد ،ويحله ،ويمدده ،ويؤجله ، ويعين رئيس الوزراء والوزراء ،ويقيل ،ويقبل استقالتهم ،ويعين رئيس وأعضاء مجلس الأعيان (المعين)،ويقبل استقالتهم ،أو يعفيهم ومدراء الأجهزة الأمنية ، ومنع العمل السياسي فيحظر التنظيمات الحزبية ويعيدها ،ويفرض الإحكام العرفية وقوانين الطوارئ ويلغيها ٠٠٠الخ[١].

كما خول الدستور الملك مكانة محورية في المجال التشريعي كفلتها العديد من الاختصاصات والاليات من ذلك افتتاح دورتي البرلمان والقاء خطاب العرش الذي يتضمن انجازات الحكومة في العمل التنفيذي والتشريعي،كما سمح الدستور للملك في حل البرلمان(مجلس النواب) بمرسوم ملكي وفي حالة وقوع الحل يحضر الدستور حل المجلس الذي يليه لنفس السبب الذي حله في المرة الاولى،ورغم ان الدستور نص على ان القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية فقد تضمن العديد من المقتضيات التي تجعل الاستقلال مقتصرا على البرلمان والحكومة وخاصة بهما ويرأس الملك المجلس القضائي الاعلى وتصدر الاحكام وتنفذ باسمه.وبين الدستور الاردني ان الملك في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها اراضي المملكة مهددة ، فيمكن للملك ان يعلن حالة الطوارئ بمرسوم ملكي واتخاذ التدابير اللازمة التي يفوضها الدفاع عن الوطن وتنتهي حالة الطوارئ باتخاذ نفس الاجراءات المتبعة في اعلانها. ويلاحظ مما سبق هيمنة الملك على الحياة السياسية حيث يعتبر هو المحرك للحياة السياسية الاردنية ومنظمها ولا يستطيع اي طرف ان يتخذ اي مبادرة بدون موافقة الملك عليها وتمشيا مع هذا الامر نجد ان الدستور الاردني يعطي الملك مركز الثقل في النظام من خلال رئاسته للسلطات الثلاث ، كما يتمتع الملك بسلطة احتكار القرار السياسي من خلال ثلاثة اشكال:

[١] – راجع المواد : ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨،من الدستور الأردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل الاول:المرسوم الملكي فاهم القرارات السياسية يعبر عنها من خلال المرسوم الملكي.

الشكل الثاني:الخطاب الرسمي فالخطابات الملكية التي توجه في العادة الى المسؤولين الحكوميين هي خطابات رسمية ولا تعتبر مجرد ابداء راي بل تشكل قرارات سياسية . الشكل الثالث:الكلمات التوجيهيه والتعليمات وتتمتع بقوة قانونية.

ب. المحددات الخارجية هي:

اولا: النظام الدولي

تبقى البيئة الخارجية لصانع القرار السياسي الخارجي وبكل أبعادها وحقائقها وضغوطاتها ومؤثراتها وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها ضابطا وموجها نحو تشكيل السياسة الخارجة للدول، خاصة في ظل ما يشهده العالم من التحولات والتغيرات الدولية والاقليمية ذات الانماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعرف النظام الدولي بأنه "أنماط التفاعلات والعلاقات بين القواعد السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد" . ويعرف كذلك "بانه مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينهما والمتميزة عن ما تحيطها ، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكيه تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية"[١]. وحدثت مجموعة من التحولات على بنية النظام الدولي ساهمت في تعدد أطراف النظام الدولي حيث يرى أنصار المدرسة الواقعية أن الدولة كانت الى أمد قريب الركيزة الاساسية في العلاقات الدولية فهي القوة الفاعلة والوحيدة في النظام الدولي ،لكن تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ، حيث أصبحت الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية لدى المواطنين من توفير للأمن القومي، الدفاع الوطني، وتأمين مستويات معيشية عالية [٢] ،ساهم في ظهور أطراف جدد في النظام الدولي بدأت تلعب دورا مماثلا لدور الدولة مثل (المنظمات غير الحكومية، الشركات

---

[١] فهمي، عبد القادر ، النظام السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعه الاولى ١٩٩٧ ، ص ١٥٠ .

[٢] المشاقبه عاهد ، أثر ثورة الاتصالات والمعلومات والاعلام الفضائي الراقد من دول الشمال على الجنوب، دار المكتبه الوطنية، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعددة الجنسيات،المنظمات الدولية،الأقليات). [1] مما استدعى النظر الى النظام الدولي في ضوء المصالح المشتركة بين الدول وغير الدول ، في اطار من ترابط المصالح المشتركة[2] بحيث لم تعد موضوعات النظام الدولي موضوعات محددة بل تغيرت وتعددت حتى أصبح العامل الاقتصادي أهم هذه الموضوعات في ضوء المتغيرات المركزية الاخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية في العلاقات الدولية[3].

وشكلت معاهدة السلام الاردنية–الاسرائيلية ومتطلبات اقرارها والالتزام بها عام ١٩٩٤ عنصرا مقيدا على صانع القرار السياسي ، فالعملية السلمية لم تكن تعني الصلح مع اسرائيل فقط، وانما كانت تعني ايضا تعديلات جوهرية في السياسة الخارجية وفي منظومة التحالفات الاقليمية،مما القى بالظلال الثقيلة للعملية على علاقات الاردن العربية[4]

وفى أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ، ٢٠٠١ اصبحت مشكلة "الإرهاب" من المشاكل العالمية التي جعلت من صانع القرار السياسي يكيف قراراته السياسية مع التاثيرات العالمية الخارجية ،حيث شكلت الظروف السياسية الدولية والعربية، من حالات احتلال افغانستان ، الى الغزو الامريكي للعراق ، الى حالات التوتر الداخلي في فلسطين والعراق ولبنان والتي سببتها التنظيمات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة والتدخلات الخارجية ضغطا قويا على صانع القرار السياسي الاردني من حدوث تاثيرات على "الاستقرار والوضع الداخلي الاردني " ، فالأردن يقع في منطقة متقلبة وذات صراعات ولذلك فان هناك العديد من العوامل التي قد تشكل خطرا على إنجازات الأردن أو التي تعيق إمكانيات التنمية لديه. إذ أن العديد من الأحداث السياسية التي تجري خارج الحدود السياسية للأردن تؤثر باستقراره السياسي فمثلا

---

[1] توفيق، سعيد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية، ص ٥٠ .

[2] الدرادكه، السياسة الخارجية الصينية، ص ١٢ .

[3] عبد الحي، وليد ، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠٠٢ ص ١٦ .

[4] المصري،طاهر،واقع تطور العملية الديموقراطية في الاردن وافاقها،في عقد من الديموقراطية في الاردن ١٩٨٩–١٩٩٩،مركز الاردن الجديد للدراسات،مؤسسة كونارد اديناور،٢٠٠١،ص٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاطف الشعبي مع الانتفاضة ، ونقص المكاسب المتوقعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، أدى إلى خلق توترات داخلية صعب احتواؤها ، وهو ما أدى بدورة إلى تعقيد علاقات الأردن مع العالم العربي ، رغم سعي الاردن الدائم والمستمر إلى إيجاد علاقة توازنية مع مع العالم العربي (البيئة السياسية الخارجية) ومع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية المؤهلة صناعيا (التي تعتبر إحدى ثمار عملية السلام مع إسرائيل) والتي استطاع الأردن من خلالها دعم أداء صادراته وتغيير تركيبة نظام صادراته والوصول إلى أسواق غير تقليدية حيث أصبحت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٢ المكان الأكثر أهمية للصادرات الأردنية (متجاوزة الهند والسعودية والعراق)[1].

ثالثا: العوامل الوسيطة

اولا:النخب السياسية

هي مجموعة من الافراد تمتلك مصادر وادوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع ويكون تاثير النخبة السياسية على السياسية الخارجية كبيرا كلما كانت هناك درجة كبيرة من المؤسسية في صنع القرار السياسي اي كلما توفرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القراروتستطيع باستعمال الموارد التي توفرها المؤسسات السياسية ان تحد من دور صانع القرار السياسي وان تلعب دورا فعالا في رسم السياسة الخارجية.

ومهدت التطورات السياسية والاقتصادية والاقليمية والمحلية في اواخر عقد الثمانينيات الى عودة الحياة النيابية، ومن ثم عودة النخب السياسية الحزبية وغير الحزبية في الاردن، ولقد جاء مجلس النواب الحادي عشر(١٩٨٩) قويا الى حد ما في تكوينه وفي مظاهر التعدديه فيه،وبحضور فاعل للتيارات والنخب السياسية الاسلامية والقومية واليسارية، مما مكن من حدوث مرحلة انتقالية من فترة هيمنت فيها الدولة على الحياة السياسية بصورة شاملة الى مرحلة التحول

(1) World Bank: Jordan Development Policy Review. p 55- 56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو النظام الديموقراطي واعادة التوازن الى العلاقة ما بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في خطوة مهمة على طريق تكريس التعددية الحزبية والسياسية في الاردن ولقد شهدت هذه المرحلة مصالحة تاريخية فيما بين الحكم والقوى السياسية وبين القوى السياسية نفسها حيث تم بلورة عقد اجتماعي جديد من خلال الميثاق الوطني ساهم بشكل كبير في تعميق التحول الديموقراطي وتكريسه وترسيخ وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره.

ويمكن القول أن اختلال ميزان القوى بين احزاب المعارضة والمؤسسة الملكية جعل الصراع حول دسترة النظام السياسي الاردني يحسم لصالح المؤسسة والاستراتيجية الملكية وتصوراتها حول مما يجب ان يكون عليه النظام السياسي الاردني وهذا ما تم تكريسه فعلا في الاجندة الوطنية والميثاق الوطني بعد عام ٩٨٩ ،كما ان الحكومات المتعاقبة لم تسمح للمعارضة بالعمل السياسي الحزبي الا بعد ان تم دمج المعارضة في تفاعلات النظام من خلال قبولها قواعد اللعبة السياسية[١] وظل اطار دولة لا تثق في المجتمع ومجتمع لا يثق في الدولة هي المعيار السائد في الدولة الاردنية ، وحتى في الحالات التي اعترفت فيها الدولة باهمية مؤسسات المجتمع المدني فانها بادرت بوضع القيود القانونية والادارية مما يمكنها من مراقبة حركة هذه المؤسسات والحد من نشاطها وتاثيرها مما يؤثر سلبا فيها، وفي المرحلة الراهنة يعيش المجتمع الاردني حالة احتكار السلطة من قبل قلة مترسخة في اجهزة الدولة ومؤسساتها مع اقصاء القوى والتيارات ذات التوجهات المغايرة للسلطة، وهو ما شك حالة من الجمود ومنع حالات ظهور نخب سياسية جديدة، وفي سياق ذلك جاءت مساحة الانفتاح السياسي محدودة وهامشية وتراوحت بين تعددية حزبية مقيدة وديموقراطية مقيدة[٢].

ولقد اثبتت الاحداث ان هامش الانفتاح السياسي في الاردن لم يكن سوى ادارة تناقضات المجتمع السياسي فلم تفقد النخب السياسية سيطرتها على السلطة ولم تتغير الا قواعد واساليب

---

[١] نوير،عبد السلام،التحول الديموقراطي في المملكة المغربية، في الاصلاح السياسي في الوطن العربي ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة،٢٠٠٦،ص٢٧٣

[٢] محافظة، علي ، الديموقراطية المقيدة، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاول،١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممارسة السلطة فقط،ولم تتحول حالات الاستبداد والانتقال السلطوي سوى من قهر سلطوي ضاغط الى قهر سلطوي مرن[1] او ما يسميه حسن النقيب التسلطيه بوجه ديموقراطي[2]

وثمة في الأردن ثلاث توجهات تميز النخب السياسية فيها[3]:

الاول: التيار الاردني باجنحته البيروقراطية والعشائرية والديموقراطية وتوحد هذا التيار مرتكزات "الايمان بالدولةالاردنية وبطابعها الخاص المستمد من الجذور الاجتماعية المحلية وبدورها الاقتصادي الاجتماعي .

الثاني:التيار الكمبرادوري وهو يمثل مصالح طبقه اجتماعيةمسيطره اقتصاديا ولها تقود سياسي واعلامي وثقافي وهي طبقة مختلطة من حيث المنابت والاصول واتجاهاتها هي: الغاء دور الدولة الاقتصادي –الاجتماعي(الخصخصة الشاملة) والتوطين.

الثالث:التيار الفلسطيني بكافة اجنحته الموالية والمعارضة ،وهذا التيار محايد سياسيا ، مسيطر اقتصاديا، ،يتعامل مع الاردن في بعض الاوقات بصفته ساحة من ساحات العمل السياسي الفلسطيني، لكن هذا التيار يستنفر دفاعا عن مصالح الاردنيين من اصل فلسطيني فيلتقي عندها مع التيار الكمبرادوري، ولكنه في نفس الوقت يستنفر ضد التطبيع مع اسرائيل فيلتقي عنده مع التيار الاردني.

لكن تبقى الاشكالية السياسية في المجتمع الاردني هي هيمنت القبيلة بمفهومها السياسي على المجتمع الاردني،بكافة تياراته واتجاهاته، مما اوجد الفجوة ما بين المجتمع المدني والسلطة،وشكلت هذه الفجوة منظومة من القيم المتناقضة داخل المجتمع الاردني من "الليبرالية الاستبدادية" لا تجدي معها قدرات المجتمع المدني المحدودة في التغيير التدريجي في غياب مجتمع سياسي فاعل .

---

[1] فواز جرجس، أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، دار النهار، ترجمة غسان غصن، ط١، ١٩٩٨، ص: ٣٠-٣٨. انظر ايضا النقيب ، حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢

[2] النقيب ، حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢

[3] حتر،ناهض،النخبة الاردنية وقضايا التحديث والديموقراطية،دار ازمنة للنشر والتوزيع،ط١،٢٠٠٣،ص١٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التجانس الاجتماعي :

يعتبر الاردن من المجتمعات المتجانسة عرقيا ودينيا وقوميا، حيث يتصف المجتمع الاردني بالتجانس السكاني من حيث الانتماء القومي والديني باستثناء وجود ما يقارب من ٣-٥ بالمائة من السكان من الطوائف المسيحية،بالاضافة الى عدد قليل من الشركس والشيشان. ،الا ان التشريعات والقوانيين الاردنية ضمن لهم كوتا معينة في السلطة التشريعية والتنفيذية وفي صنع القرار السياسي. وغالبا ما يحتل ابناء تلك الطوائف في كثير من الاحيان مواقع متقدمة في السلطة السياسية الاردنية مما شكل عنصر قوة لصانع القرار السياسي الاردني،واداة داعمة لصانع القرار السياسي الخارجي الأردني.

ورغم انقسام أبناء الأردن وفقا للتطورات الاجتماعية التي مر بها الى قسمين :الاول الاردنيين الاصليين من الضفة الشرقية ، وهم الجزء الاقل من عدد السكان ، وهذه الشرائح الاجتماعية كان دورها ولا يزال قائما على دعم القرار السياسي الخارجي الأردني. والأردنيون من أصل فلسطيني الذين تسبب احتلال فلسطين العربية عام ١٩٦٧ في تشكيل حالات نزوح جماعية كبيرة منهم باتجاه الضفة الشرقية، وهم يشكلون الجزء الاكبر عدد من السكان. **الا** أن علاقة النظام السياسي بتلك التركيبة السكانية، جعلت النظام السياسي الاردني والقيادة الاردنية بشكل خاص تكتسب قدرة عالية على ضبط العلاقات والأدوار وتوجيهها بين تلك الفئات، وتبرير ذلك من خلال ما طرح لغاية الآن من ضوابط ،فالمؤسسات الاردنية أشبه ما تكون بأطر مصلحية تخدم نفسها بتوزيع المكاسب على شكل مقاعد نيابية ومجالس محلية، محكومة بتصرف زعاماتها واتجاهاتهم، وهي ضمن التركيب المؤسسي الديمقرطي الذي غلب عليه التنظيم الاجتماعي وليس السياسي. [١] ويمكن القول ان النظام السياسي استأثر بالعلاقة الخاصة مع

[١] دور الأحزاب السياسيةفي التنمية السياسية في الأردن د. عبدالله النقرش المجلة الثقافية ،الجامعة الاردنية http://ju.edu.jo/publication/cultural%20magazine/HEZB4.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتياط الاستراتيجي الاجتماعي ألا وهو المؤسسة العشائرية التي ترى في النظام السياسي مثالا يحتذى به وتؤمن برمزية قيادته بلا حدود[١].

كما ان عدم تمثيل البنية الحزبية طبيعة البنية الاجتماعية بدقة كان السبب وراء تنامي الثقة بالنفس للنظام السياسي الاردني ، مما سهل من قيام معظم الفئات والشرائح في المجتمع الاردني عن التعبير عن نفسها مباشرة في عملية التمثيل السياسي ،ومحاولة جعل صناعة القرار السياسي الاردني خارج اطار الجدل الديموقراطي من عملية مساهمة الاردنيين من شتى الاصول والمنابت في صناعة القرار السياسي. وقد جعلت الحكومة من الميثاق الوطني الاردني بمثابة عقد اجتماعي بين الشعب ونظام الحكم ، وقد تضمن هذا الميثاق على المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية مثل : ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته ، وتوكيد التعددية السياسية والحزبية والفكرية ، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية . كما اشتمل على الأسس التي تقوم عليها دولة القانون وضمانات النهج الديمقراطي وقواعد تنظيم الأحزاب السياسية وضوابطها ، والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأردني والمجتمع الأردني ، والقواعد التي تستند إليها الثقافة والتربية والعلوم والأعلام والاعتراف بالهوية الفلسطينية كهوية سياسية لا تتناقض مع الهوية الفلسطينية [٢] .

وركز الخطاب السياسي الاردني في عهد الملك عبدالله الثاني على الخطاب الوطني الذي يبرز مفهوم الوطن والوطنية وتعميقها لدى المواطن من خلال طرح شعارات الاردن اولا، وشعار كلنا الاردن، مع محاولة ابراز البعد القطري والمصلحة الوطنية في الخطاب السياسي الرمزي وهو ما يعني التقليل من الخطاب القومي الرسمي في طرح الامور الخلافية وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية –الفلسطينية وبالتسوية السلمية مع اسرائيل.

[١] المجالي،مازن،وجهة نظر في واقع وافاق العمل اتلسياسي في الاردن، في الاحزاب السياسية الاردنية الواقع والطموح،ص١٣٩-١٤٢

[2] محافظة ، الأردن ... إلى أين ؟ ، المستقبل العربي ، العدد ،السنة، ص ٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أدوات السياسة الخارجية

تتباين أدوات السياسة الخارجية فمنها الدبلوماسية ومنها العسكرية ومنها الاقتصادية ومنها الاعلامية، وتختلف ادوات السياسة الخارجية من دولة الى اخرى حسب اهمية تلك الاداة بالنسبة لصانع القرار السياسي.

أولا : الأداة الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية الاقتصادية العامل الرئيسي في علاقات الاردن الخارجية وخصوصا مع الدول العربية الخليجية ، حيث استحوذ على كثير من حجم العمل السياسي العربي،كما شهد كثيرا من التحولات في بناء المحاور والاتجاهات،وكانت ارتباطاته الدولية متعلقة بالجانب الاقتصادي ، وارتكزت الاردن في في سياستها الخارجية على عدم ميلها لاتخاذ مواقف مبادرة في القضايا الخلافية بل تنتظر إلى حين تتبين كل السياسات من حولها ،كذلك فانها لاعتبارات دينية وفكرية واقتصادية وجغرافية تحدد صنع قرارها السياسي وكذلك ارتباطاتها المحلية والاقليمية والاسلامية والدولية التي جعلت سمات السياسة الخارجية الاردنية تعتمد على التوازن بين هذة الاعتبارات بما يحفظ استراتيجية العمل السياسي ،الا أن الاردن لم تهمل الثقل الامريكي والغربي خاصة في قضية الصراع العربي–الاسرائيل ،والحرب على الارهاب ، وماتبعه من مخاطر على الجبهة الداخلية ، لذلك كان هناك ادراكا من صانع القرار السياسي بضرورة لعب دور في العمل التعاوني من خلال تحسين العلاقات العربية – العربية ومنها العلاقات الأردنية الخليجية بهدف محاولة ضبط تفاعلات محور الدولة والمجتمع في مواجهة التطورات على محاور التسويات والادوار الغربية الامريكية والاسرائيلية في المنطقة[1]، وهو ما جعل الثوابت الاردنية في السياسة الخارجية تقوم على خيار "ان السلام خيارنا الاستراتيجي كما هو خيار اشقائنا العرب ، والسلام الذي نريده هو السلام الدائم الذي يشمل جميع المسارات ويقوم على الحق والعدل ويستند الى

[1] الفالح متروك هايس،التحولات في العلاقات العربية- العربية (١٩٩٦-١٩٩٧)المستقبل العربي ،ص٤٠-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعية والمواثيق الدولية"ويقوم على دعم كافة الاشقاء العرب على المسارات العربية كافة لاستعادة حقوقهم وصولا الى تحقيق السلام الشامل والعادل وذلك طبقا للشرعية الدولية [1]

ثانيا : الاداة العسكرية

تأتي الأداة العسكرية في موقع الصدارة بين ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يرى البعض أن الاداة العسكرية من اكثر الادوات فاعلية في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، فقد يتم استخدامها أو التهديد بأستخدامها للدفاع عن أهداف الامة وذلك من خلال التأثير على التوجيهات أو الادوات أو على اهداف وأعمال الدول الاخرى[٢] . ورغم تراجع مكانة الادارة العسكرية لصالح أدوات أخرى في تنفيذ السياسة الخارجية وخاصة الاداة الاقتصادية ، الا ان العامل العسكري هو الضامن لتطور العامل الاقتصادي ،فالحروب الاقتصادية تشير الى تحطيم وتدمير القاعدة الاقتصادية للخصم وتفويض وضعه السياسي. [٣]

ان هذا الحديث يقودنا الى التساؤل عن دور القوات المسلحة الاردنية في صنع القرار السياسي الاردني او في تنفيذ السياسة الخارجية الاردنية؟

ان المؤسسة العسكرية الاردنية تعتبر اداة فاعلة في يد صانع القرار السياسي فالدستور الاردني جعل القوات المسلحة مسؤولة مباشرة امام جلالة الملك بموجب دستور ١٩٤٧،و١٩٥٢ ، كما انها بعيدة عن المشاركة في التخطيط السياسي لاسباب متعددة[٤]:

١. انها لم تستلم السلطة السياسية مثل بقية الاقطار العربية الاخرى.

٢. ولاؤها المستمر للنظام السياسي الاردني ممثلا بجلالة الملك،وابتعادها عن المشاركة في الاحزاب الاردنية.

---

[1] وزارة الإعلام،دائرة المطبوعات والنشرن،حكومة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة اللتكليف والثقة١٩٩٩٩،وثائق ارنية،المملكة الاردنية الهاشمية،ص١٠-١٥-

[2] K.J. Foreign Policy Orientations and International Rules p.271 Holstisk

[3] Rfaltzgraff, Jr., Robert, Policies & International System, 2nd Edtion, Philadelphia, The Lippinncott, 1992, p. 305

[4] ملف العالم العربي،الاردن:القوات المسلحة،تاسيسها ودورها السياسي،الدار العربية للوثائق،عمان؟،١٩٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تعتبر الاداة الرئيسية في تحقيق الامن الداخلي والخارجي،كما تقدم بعض المنافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاردن من خلال التدريب ومساعدة الدول الصديقة والشقيقة في حفظ السلام والامن.

ثالثاً: الاداة الاقتصادية

تعتبرالاداة الاقتصادية من أبرز الأدوات التي استخدمها الاردن في رسم علاقاته الخارجية،ويمكن القول أن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصادا معتمدا بدرجة كبيرة نسبيا على المساعدات الحكومية الدولية ، وعلى التحويلات الخارجية من الأردنيين العاملين في الخارج ، وعلى القروض الخارجية في تمويل الموازنة العامة للحكومة ، وفي توفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل استيراد السلع والخدمات الأساسية. ولقد شكلت الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن تحديا للحكومة دفعها للبحث عن نموذج تنمية مختلف عن سابقة ، الذي ساد في الماضي . فقد كان ذلك النموذج مرتبطاً بشكل وثيق بالأوضاع الإقليمية وبثروة النفط لدول الخليج (أسعار النفط ، وتحويلات العاملين في الخارج ، والمساعدات المالية من الدول النفطية الغنية ، والصادرات إلى دول الخليج ، والمساعدات الخارجية) وكان من جهة أخرى مرتبطاً باستراتيجية التنمية التي يديرها القطاع العام ، حيث لعبت فيها الحكومات دورا كبيرا شكل تأثيرا بارزا على أنماط النمو والاستثمار . وقد تميز هذا النموذج بضخامة قطاع الخدمات غير التجارية بسبب جهود الحكومة الواسعة والتحويلات المالية والدور الكبير لقطاع البناء . وبقيت قطاعات التصنيع والتجارة والخدمات الداعمة لباقي قطاعات الاقتصاد والتي كانت تملك إمكانية كبيرة للنمو دون تنمية [١]. ولقد اتخذ الاردن من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تعقدها الحكومة الأردنية مع دول العالم بشكلها الثنائي او الجماعي ادوات اقتصادية في غاية الأهمية لأنها تستهدف تنمية وزيادة المبادلات التجارية الأردنية معها وزيادة الصادرات الوطنية بشكل خاص ، و يشترك الأردن مع عدة دول عربية واجنبية باتفاقيات تجارة حرة ثنائية .

---

(1) World Bank: Jordan Development Policy Review. P ٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الاداة الاعلامية

تعد وسائل الاعلام من أكثر وسائل نقل المعلومات تأثيرا بالقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات، حيث تلعب تلك الوسائل دورا أساسيا في تغيير الاتجاهات والافكار والمعتقدات والعادات لكثير من المجتمعات من خلال الحجم الهائل بالمعلومات بالصوت والصورة [١]،ولقد أثر ذلك على سياسات الحكومات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، مخترقة بذلك كافة أشكال السيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول[٢].

ونتيجة لذلك فقد اولت الحكومات الاردنية وجلالة الملك اهمية قصوى للاعلام حيث بين الملك عبداللة الثاني ان رسالة الاعلام يجب ان تقوم على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة والمصداقية. ولا بد للاعلام الرسمي من ان يناى بنفسه عن ان يكون اعلاما لشخص او حكومة بل يجب ان يكون اعلام دولة ووطن ثوابت معروفة وغاياته نبيلة وسامية [٣]

[١] مجلي، جمانة، دور الاذاعة الاردنية في وصول المرأة للبرلمان، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، المركز الثقافي الملكي، عمان، الاردن، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٩٧، ص ١٢٢.

[٢] مجلي، جمانة، دور الاذاعة الأردنية في وصول المرأة للبرلمان، ص (١٢٥).

[٣] وزارة الاعلام،دائرة المطبوعات والنشرنحكومة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة اللتكليف والثقة١٩٩٩٩،وثائق ارنية،المملكة الاردنية الهاشمية،ص١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

أهداف السياسة الخارجية الاردنية

تكمن أهداف السياسة الخارجية الاردنية بشكل عام في هدفيين أساسيين، هما[١] :

أولا: حفظ استقلال الدولة وحماية أمنها:

تعتبر مهمة الأمن وحماية الاستقلال من الاهداف الاستراتيجية التي حاولت الاردن المحافظة عليها والدفاع عنها بكل ما لديها من قوة، ورغم ضعف الاقتصاد الاردني ، الا ان الدولة الاردنية واعتمادا على قدراتها الذاتية في مواجهة ما يتهددها من أخطار حاولت تخصيص جزء مهم من مواردها وامكانياتها الذاتية في تحقيق هذا الهدف، آخذه بالاعتبار ما لديها من مقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية. وفي اطار مفهوم الأمن تبدلت اللعبة الدولية بحيث لم تعد المواجهة بين دولة وأخرى فقط، بل ان التطورات الحديثة أدخلت الى المسرح الدولي أطراف جدد غير دوليين ، وليست لهم أي قاعدة أرضية (اقليمية) خاصة، وبدأت الدولة غير فاعلة في مواجهة مثل هذه الاطراف الذين اختفت معهم معايير الحدود وتزايد التشابك والترابط فيما بينهم [٢].

ثانيا : تحقيق المصالح الاقتصادية

ظلت المصالح الاقتصادية على الدوام من العناصر الهامة في التاثير على صانع القرار السياسي في علاقات الاردن الخارجية، حيث نجد أن تلك المصالح ظهرت كقوة ضاغطة على اتخاذ القرارات فمثلا في دخول الاردن في حلف بغداد عام ١٩٥٢ كانت المصلحة الاقتصادية الاردنية من اهم دخوله للحلف، كما كانت علاقة الاردن مع دول الخليج العربي على الدوام تقوم على هذا الجانب. حيث قامت الاردن بتحقيق مصالحها الاقتصادية في الخارج أو الحفاظ عليها بكافة السبل المتوفرة لديها، حتى أنه وصل في الكثير من الأحيان الى التنازل عن كثير من ثوابت السياسة الخارجية الاردنية في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

---

[١] يوسف، أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية ، ص ٩٧ .

[٢] الدجاني ، أحمد صدقي وآخرون ، العمولة وأثرها على المجتمع والدولة ، ص ٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاقتصـاد الاردنـي

مقدمـة:

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا مفتوحا ، ويعتمد بدرجة كبيرة نسبياً على المساعدات والمنح الخارجية، بالإضافة إلى تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج . وعلى مر السنوات تحملت الحكومة الأردنية الدور الأكبر في بناء البنية التحتية اللازمة للإنتاج والاقتصاد وإدارته ، وذلك في ظل عزوف القطاع الخاص عن المشاركة في هذه العملية . ونتيجة للاعتماد النسبي للاقتصاد الأردني على الخارج فقد شكل هذا الاقتصاد مؤشرا حقيقيا للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة . فقد تأثر الأردن بارتفاع أسعار النفط في حقبة السبعينيات من القرن الماضي ، وبالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وإحتلال الكويت ١٩٩١ وبالحرب ضد العراق في العام ٢٠٠٣ . هذا بالإضافة إلى ارتباط الاقتصاد الأردني بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث عانى الأردن من موجات هجرة كبيرة غيرت تركيبته السكانية (الهجرات من فلسطين أو نتيجة احتلال العراق والهجرات العراقية إلى الأردن).

هذه الأوضاع المختلفة أحدثت فترات رخاء وأخرى عملت على خلق ظروف اقتصادية سيئة بالنسبة للأردن . وبسبب موقع الأردن الجغرافي ومحدودية مصادره الطبيعية فقد قامت الحكومة بجهود كبيرة من أجل التخفيف من أثر الهزات الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

سمات وخصائص الاقتصاد الأردني (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)

يبين الجدول التالي المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاردني

جدول (٢)

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ %

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP*	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP	معدل التضخم CPI	نسبة عجز الموازنة العامة (قبل المساعدات) إلى GDP	نسبة الرصيد القائم للدين الخارجي إلى GDP	إجمالي الاحتياطات الرسمية (عدد أشهر المستوردات)	نسبة عجز الميزان التجاري إلى GDP	نسبة الصادرات السلعية إلى GDP	نسبة المستوردات إلى GDP
1995	4627.7	6.2	2.4	-5.4	105.1	1.5	-29.2	22.1	56.7
1996	4723.5	2.1	6.5	-7.8	109.5	2.1	-36.8	21.6	64.6
1997	4880.5	3.3	3.0	-7.7	101.2	5.4	-32.1	20.0	58.8
1998	5027.6	3.0	3.1	-9.9	95.1	4.0	-25.6	22.8	48.4
1999	5181.4	3.1	0.6	-7.3	95.5	4.8	-23.6	22.5	45.5
2000	5393.7	4.2	0.7	-7.4	84.2	6.4	-31.7	22.4	54.1
2001	5658.1	4.2	1.8	-7.6	78.7	6.0	-28.5	26.0	54.7
2002	5930.6	5.0	1.8	-8.1	80.4	7.6	-23.8	29.5	53.4

المصدر: – الهزايمة : مجمد ،٢٠٠٤ ،تقييم تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، تمويل ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٤ م ، ص ٧٨ .

*** المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، إعداد مختلفة .**

يتبين من الجدول رقم (٢) أن جهود الإصلاح الاقتصادي أثمرت في تحقيق نجاح واضح على مستوى الاقتصاد الكلي رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي منذ العام ١٩٩٦ . اتجهت الحكومة الأردنية نحو انتهاج سياسة التخاصية بشكل فعلي في العام ١٩٩٦ باعتبارها من أهم سياسات التصحيح الاقتصادي ، وتعود أسباب ودوافع التخاصية في الأردن إلى [١] :-

[١] القضاة :عادل ، مسيرة التخاصية في الأردن ، نشرة أخبار التخاصية ، الوحدة التنفيذية للتخاصية ، مجلد ١ ، العدد ٣ ، عمان ، تشرين ثاني ١٩٩٧ ، ص ٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي .

٢. تبني سياسة تخاصية ضمن إطار محاولات الأردن الرامية إلى تهيئة البيئة المناسبة لمواكبة المستجدات الاقتصادية والتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة بالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وفتح المجال أمام الاستثمارات العالمية .

٣. إعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي في الأردن . بعدما كان القطاع العام يوظف حوالي نصف القوى العاملة في الأردن في العام ١٩٩٨ ،كما أن الإنفاق العام للموازنة شكل حوالي ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي [٢] . وفي هذا المجال حصلت الحكومة على منح عديدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وبعض الدول الأوروبية ، من اجل دعم سياسات التخاصية ، وقد تم إيداع بعضاً من هذه المساعدات في صندوق خاص لدى البنك الدولي لإدارتها.

وكان من النتائج المباشرة للخصخصة تراجع قاعدة الملكية للدولة، واتساع في سيطرة قوى محددة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية، مما يعني وجود نفوذ قوى متعددة داخل الدولة تهدد السيادة الوطنية للدولة على مواردها[١]. كما يتضح أن الاقتصاد الأردني حقق نموا حقيقيا نسبته ٥% في العام ٢٠٠٢ ، مقابل تراجع بمعدل نسبته ١٠.٧ % في العام ١٩٩٥. كما واصل معدل التضخم انخفاضه التدريجي من ٥.٦% في العام ١٩٩٥ إلى ١.٨ % في العام ٢٠٠٢. وعلى صعيد المالية العامة فقد أمكن تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المساعدات بصورة تدريجية من ١٠.٦% في العام ١٩٩٥إلى ٨.١% في العام ٢٠٠٢ . كما نجحت السياسة النقدية في استعادة التوازن النقدي باحتواء التضخم ، وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار ، وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات من العملات الأجنبية . فبعد أن كانت لا تكفي الاحتياطات الرسمية سوى

---

[2] الحكومة الأردنية : بيان الحكومة حول التخاصية، أمام مجلس النواب الأردني ، نشرة أخبار التخاصية ، الوحدة التنفيذية للتخاصية ، مجلد ١ ، العدد ٥ ، عمان ، ،تموز ١٩٩٨ ، ص ٥. .

[١] عاشور،احمدصقر،التحول الى القطاع الخاص تجارب عربيةفي خصخصة المشروعات العامة، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية،١٩٩٦،ص٢١-٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمدة شهرين من المستوردات في العام ١٩٨٩ أصبحت في العام ٢٠٠٢ تكفي لمدة تزيد عن سبعة اشهر ونصف . وعلى صعيد القطاع الخارجي فقد سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات وفراً نسبته ٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ مقابل عجز بلغت نسبته ١٢.٧% في العام ١٩٩٥ .

وعلى الرغم من أهمية النتائج التي تحققت لضمان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الاقتصاد الأردني لا زال يعاني من الاختلالات الهيكلية على المستوى الكلي والجزئي ،كتباطىء معدل النمو الاقتصادي ، حيث انخفض إلى ٢.١% في العام ١٩٩٦ ثم ارتفع إلى ٥% في العام ٢٠٠٢ . والعجز المزمن في الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي شكل ما نسبته ٢٣.٨% في عام ٢٠٠٢ ورغم ذلك ما زال العجز في حدود مرتفعة . أما بالنسبة إلى الصادرات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد شهدت ارتفعاً بسيطاً طوال برامج التصحيح الاقتصادي ، وصل إلى ٢٩.٥% في العام ٢٠٠٢ .في مقابل انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤.٧% في العام ١٩٩٠ إلى ٥٣.٤ % في العام ٢٠٠٢ .

وقد حاولت الحكومة مواجهة الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد بتبني برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي تمثل في حزمة من الإجراءات تتلخص في [٢] :-

١- زيادة الإيرادات المحلية ، من خلال زيادة معدلات الضريبة المفروضة على عدد من السلع ، وإخضاع عدد اكبر من السلع للضريبة وترشيد الإنفاق العام .

٢- إعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية وتعزيز الثقة بالدينار ، من خلال ربطه بسلة من العملات بدلا من ربطة بالدولار فقط،ومطالبة البنوك بإيداع ٣٥% من مجموع العملة الأجنبية لديها لدى البنك المركزي ، وترشيد الإنفاق من العملات الأجنبية بحسب الأولويات المحددة من قبل البنك المركزي .

[2] الرشواني: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ص ١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن الحكومة لم تتمكن من خلال هذين الإجرائيين احتواء الأوضاع الاقتصادية السيئة ولم يكن لدى الحكومة أي خيار سوى اللجوء إلى المؤسسات الدولية (البنك و الصندوق) لتبني برامج اقتصادية إصلاحية ، وذلك بهدف الحصول على شهادة بسلامة الأوضاع الاقتصادية التي يتبعها الأردن لإعادة ثقة الدائنين به وجدولة الديون المستحقة عليه والحصول على تمويل جديد . فتبنت الحكومة عدداً من الإصلاحات البنيوية الكبيرة والعميقة ، وطبقت برنامجا للإصلاح البنيوي بالتعاون مع البنك في نهاية العام ١٩٨٨ ، وتم الاتفاق عليه نهائيا مع الصندوق في الربع الأول من العام ١٩٨٩ ليمتد حتى العام ١٩٩٣[١].تلاه برنامج ثانٍ امتدت فترته من العام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨ ، أما البرنامج الثالث الذي تم اعتماده فقد كانت فترته من العام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ .

وكان الهدف من البرامج توفير الأرضية المناسبة للنمو المستدام في الأردن من خلال[٢] :-

١- إزالة التشوهات أو الاختلالات المختلفة في الاقتصاد ، بما في ذلك العجز المالي والتضخم

٢- توفير الاستقرار المالي والنقدي بما في ذلك توفير الاحتياطات الكافية لحاجات البلاد من العملات الأجنبية ، والمحافظة على معدل سعر صرف الدينار الأردني .

٣- إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بتوجيهه نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع استثماراته وإصلاح القطاع العام وتحرير انتقال رؤوس الأموال والسلع من جميع القيود .

٤ - تشجيع وتطوير الصناعات المحلية بهدف المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية والدولية ، بالإضافة إلى تقليل نسبة المستوردات من المواد والسلع الاستهلاكية . من خلال زيادة الصادرات وتقليل المستوردات .

---

[١] الوزني ، خالد واصف ،الاقتصاد الأردني ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥، العدد ٣، خريف ١٩٩٧ ،ص ١٥.

[٢] النابلسي : محمد سعيد ، ماذا بعد برنامج التصحيح الاقتصادي ، ورشة ماذا بعد برنامج التصحيح الاقتصادي ، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١/١٠/٢٤ م ، نشر مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١ م ، ص ١٢-١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- تأهيل العمال وتدريبهم بهدف زيادة مهاراتهم ، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري الأردني وتأثيره على سوق العمل الإقليمي .

جدول رقم (٣)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني (%) للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣)

السنة	معدلات النمو بالأسعار الجارية (%)		معدلات النمو بالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٩٤) (%)	
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
١٩٩٦	٣.١	١.٩	٤.٢	٢.١
١٩٩٧	٧.٤	٣.٦	٤.٦	٣.٣
١٩٩٨	٦	٣.١	٩.٢	٣
١٩٩٩	٢.٨	٢.٨	٢.٨	٣.١
٢٠٠٠	٦	٤.٦	٣.٨	٤.١
٢٠٠١	٥.٩	٥.٤	٥.٨	٤.٩
٢٠٠٢	٥.٧	٥.٤	٥.٧	٤.٨
٢٠٠٣	٦.٢	٣.٦	٥.٣	٣.٣

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران ٢٠٠٤.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل ٦.١% في عام ٢٠٠٣ مقارنة ٣.١ % عام ١٩٩٦، كما هو مبين في الجدول (٣)، وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفع نصيب الفرد من ١١٠٥دينار عام ١٩٩٦ إلى ١٢٨٨ دينار عام ٢٠٠٣ كما يبينه الجدول رقم ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

متوسط دخل الفرد بالدينار خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣)

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
١٩٩٦	١١٠٥
١٩٩٧	١١١٧
١٩٩٨	١١٨٠
١٩٩٩	١١٧٧
٢٠٠٠	١١٨٩
٢٠٠١	١٢٢٣
٢٠٠٢	١٢٥٧
٢٠٠٣	١٢٨٨

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران ٢٠٠٤.

أما بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط دخل الفرد عام ٢٠٠٣ نموا بنسبة ٢.٤% مقارنة مع تراجع بنسبة ١.٤% عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والتي تزيد عن ٧٠% خلال الأعوام الثلاث السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي ٣٠%. وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية (الخدمية)، وهي القطاعات المهيمنة على الاقتصاد الأردني فتساهم بما يزيد عن ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويحتل منتجو الخدمات المالية والعقارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تصل إلى ٤ر٢١% يليها منتجو الخدمات الحكومية وبنسبة ١٦.٧%. أما قطاع النقل والاتصالات فقد وصلت نسبة مساهمته إلى ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي بعد التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع وظهور الهاتف النقال وتطور تكنولوجيا المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٥)

الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي

القطاع	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الزراعة	٤.٥	٣.٤	٣.٨
التعدين والمحاجر	٣.٢	٢.٩	٣
الصناعات التحويلية	١٤.٥	١٥.٨	١٧
الكهرباء والمياه	٢.٦	٢.٧	٢.٩
التشييد	٦.٣	٥.١	٥.٧
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	٣١.١	٢٩.٩	٣٢.٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣.٥	١١.٩	١١.٣
النقل والاتصالات	١٤.٧	١٧.٦	١٨.١
خدمات المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال	٢٠.٢	٢٠	٢٠.١
خدمات اجتماعية وشخصية	٣.٦	٣.٨	٤
منتجو الخدمات الحكومية	١٧.٤	١٧.٦	١٦.٧
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات	١.٢	١.٢	١.١
الخدمات المنزلية	٠.١	٠.٢	٠.٢
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	-١.٨	-٢.٢	-٣.٩
مجموع قطاعات الإنتاج الخدمي	٧٠.٧	٧٢.٣	٧١.٥
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات احصائية سنوية ٩٧-٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

برامج الإصلاح الاقتصادي

شملت برامج الإصلاح البنيوي في الأردن السياسات المحلية لفرض الضرائب والإعانات المالية الحكومية والسياسيات التجارية وسياسات القطاع المالي وسياسات معدل الصرف والأسعار و الخصخصة [1]. ويبين الجدول التالي النتائج الفعلية التي حققها الاقتصاد الأردني نتيجة للبرامج التصحيحية الثلاثة التي تبناها الأردن بالتعاون مع البنك والصندوق الدوليين خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٩ إلى العام ٢٠٠٢ .

جدول (٦)

بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٩٩ – ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)	٥٧٦٧.٣٠	٥٩٨٩.١٠	٦٣٣٩.٠٠	٦٦٩٨.٨٠	٧٠٥٦.٢٠
التغير النسبي (%)	٢.٨	٣.٨	٥.٨	٥.٧	٥.٣
الصادرات الوطنية (مليون دينار)	١٠٥١.٤٠	١٠٨٠.٨٠	١٣٥٢.٤٠	١٥٥٦.٧٠	١٦٧٥.١٠
التغير النسبي (%)	٠.٥	٢.٨	٢٥.١	١٥.١	٧.٦
المستوردات (مليون دينار)	٢٦٣٥.٢٠	٣٢٥٩.٤٠	٣٤٥٣.٧٠	٣٥٥٩.٠٠	٤٠٠٨.١٠
التغير النسبي (%)	٢.٩-	٢٣.٧	٦	٣	١٢.٦
المساعدات الخارجية (مليون دينار)	١٩٨.٥٠	٢٤٠.٢٠	٢٤٩.٤٠	٢٦٦.٧٠	٦٨٢.٦٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات احصائية سنوية ١٩٩٩-٢٠٠٣.

وفي إطار عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٠/٤/١١، أدخل الأردن جملة من الإصلاحات على نظامه التجاري شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، حيث تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية . كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات

(1)) World Bank: Jordan Development Policy Review. P 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمقاييس و الزراعة و حماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين. ومن جانب آخر، التزم الأردن بموجب انضمامه الى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق الأردني وبما ينسجم مع التشريعات الأردنية السارية. أما في مجال التجارة في السلع، فقد تضمنت الالتزامات الأردنية تجاه المنظمة تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتكون بحدها الأعلى (30%) في عام ٢٠٠٠ ومن ثم تخفض إلى (٢٥%) في العام ٢٠٠٥ وأخيراً ليستقر سقف التعرفة الجمركية الأردنية عند مستوى (٢٠%) في العام ٢٠١٠ ، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض حيث تم ربط سقف التعرفة الجمركية لها على (٣٠%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية. اذ نلاحظ ان التزام الاردن بمبادئ وشروط منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بقطاع الخدمات، مثل اختراق منظمة التجارة العالمية لسيادة الدولة الداخلية، من خلال إلزام الدولة العضو في تعديل جميع اللوائح والترتيبات والمتمثلة بقوانين وتشريعات داخلية تحد من الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات، كما قد ساعد على دخول مقدم الخدمة وهو المستثمر الأجنبي الى داخل حدود الدولة، ومعاملته نفس المعاملة المقدمة للمستثمر المحلي ومنحه نفس الامتيازات، مما يعني وجود منافسة غير متكافئة مع تخلي الدولة عن الدعم لما هو محلي، إضافة الى الاتجاه نحو خصخصة الكثير من مؤسسات قطاع الخدمات.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية، فقد تراجع الرصيد القائم للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٨٨.٨% في نهاية العام ١٩٩٠ إلى ٨٠.٤% في نهاية العام ٢٠٠٢ .وعلى الرغم من الانخفاض ، إلا أن حجم الدين العام يبقى مرتفعا . وقد ساعدت سلسلة من إعادة جدولة الدين عبر نادي باريس في جعل الأردن قادرا على التعامل مع الديون الخارجية باتجاه إعادة طرق الدفع لدينه الخارجي ، وهو ما يبين أن سبب انخفاض الدين العام الخارجي ، ليس برامج التصحيح الاقتصادي ، بقدر ما هو إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن .ويعتقد الباحث أن بعض النتائج التي تحققت في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي فيما يخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المديونية الخارجية ، كانت نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية (الديون الرسمية في إطار نادي باريس والديون التجارية في إطار نادي لندن). حيث بلغ عدد الاتفاقات التي تم إعادة هيكلة القروض فيها ٦ اتفاقات ،كان مجموع المبلغ (٢٧٣٣ مليون دولار) بنسبة ٤٣.٤ من الدين الخارجي القائم. أما إعفاءات القروض التي تمت من تاريخ ١٩٨٩-١٩٩٦ فكانت (٩٢٣ مليون دولار). حيث تم شطب ما مجموعه ٧٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ،نتيجة اشتراك الأردن في معاهدة السلام مع إسرائيل ومعظمها ديون أمريكية بالدرجة الأولى (٦٣٧مليون دولار)[١] . وعليه انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٥ إلى ١٠٥.١% بعد أن كانت ١٨٨.٨% في العام ١٩٩٠.

إلى أن آثار تنفيذ البرامج كانت صعبة للغاية ،في مختلف المجالات الاجتماعية ،والاقتصادية ، وينطبق الأمر على حالة الاقتصاد الأردني، حيث أدت هذه البرامج إلى النتائج التالية[٢] :

أ : اعادة تشكيل وظيفة الدولة الاقتصادية

أن (إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة) تبدو بصورة جلية في الحالة الاردنية فقد مارست الدولة إلى نهاية الثمانينيات دورا اقتصاديا-اجتماعيا- محددا يقول في ملامحه العامة على التوجه نحو الداخل inward-looked مع استحداث جملة إصلاحات اقتصادية لصالح (محدودي الدخل) ، وانعكس هذا بشكل كبير على بنية المجتمع الاردني الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم العام والخدمات الصحية. وقد تمت ممارسة هذا الدور في إطار توسيع وتعميق الوظيفة العامة المنوطة بالدولة وكان النظام الاقتصادي-الاجتماعي الذي رعته أقرب الى (رأسمالية الدولة) المتمحورة حول طبقة جديدة مشكلة من (فئات السلطة المركزية) وخاصة البيروقراطية العليا المدنية والعسكرية، والتكنوقراط المرتبط بها. ومنذ نهاية الثمانينات فقد تسارع

---

[١] الرفاعي: احمد حسين ، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧، ١٩٩٧ ،ص ١١٢ .

[٢] هدى السيد "آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر عدد٩ ١٩٩٧م ص١٢١. والرشواني: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ، مصدر سابق . و عقل ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : "الأردن نموذجا"، في ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن ،مصدر سابق .ص٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول باتجاه تجريد الدولة تدريجيا من مسئولياتها الاجتماعية وانتهج ومنذ مطلع التسعينات أسلوب التنمية المرتكزة على الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بموارده البشرية المدربة والمهيأة علمياً وفنياً ومهنياً التي هي مكمن قوته الذاتية، وحيث أن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فأن القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفع مستواها التعليمي والتدريبي.

وجاء تبني سياسات التكيف الهيكلي في أوائل التسعينات ليدشن التحول المذكور ويعطيه قوامه المحدد، مما خلق حالة من الاصطفاف الاجتماعي على سلم الثروة والدخل ، متمثلا في اتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة في النصيب النسبي من الثروة والدخل، عند مستوى منخفض من الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نموه.

ويتجلى المستوى المنخفض للناتج ولمعدل النمو الصافي (معدل النمو الاقتصادي مطروحا منه معدل النمو الديمجرافي) مترافقا مع اختلال توزيع الناتج واختلال توزيع أصول الثروة أيضا في اتساع ظاهرة الفقر والذي مكن لفرض سياسة التكيف ابتداء، ثم مكن لاستمرارها وتعميقها من بعد حيث رافقت عملية انخفاض سعر صرف الدينار (بحوالي ٥٠%) موجات تضخمية مرتفعة حيث بلغ معدل التضخم ٢٥.٦ % وذلك في العام ١٩٨٩. وأدت هذه الموجات إلى ارتفاع معظم أسعار المواد الأساسية المستوردة (المواد غذائية والمحروقات) مما اثر على المستويات المعيشية للأفراد ، وارتفاع نسبة خط الفقر المطلق [٢]. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الأسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر زادت من ١.٥% للعام ١٩٨٧ إلى ٦.٦% للعام ١٩٩٣ ، وواصلت ارتفاعها في العام ١٩٩٦ إلى ١١ %. أما نسبة الأسر التي كانت تحت خط الفقر المطلق في العام ١٩٨٧ ، فقد بلغت نسبتها ١٨.٧ % ، زادت إلى ٢١.٣% في العام ١٩٩٣ ، وانخفضت في العام ١٩٩٦ إلى ٢١ % [١]. وقدر خط الفقر على

[1] الرشواني ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ، ص ١٥٨ –١٦١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس نقدي في العام ١٩٨٧ لإسرة متوسط عدد أفرادها ٧.٢ شخص ب٤١ دينار أردني شهريا ، أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام ب٨٩ دينار أما في العام ١٩٩٢ فقدر خط الفقر على أساس نقدي لإسرة متوسط عدد أفرادها ٦.٨ شخص ب ٦١ دينار شهريا أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام ب ٩٧ دينار أردني .وبلغت مستويات خط الفقر المطلق لأعوام (١٩٩٢،١٩٩٣،١٩٩٤) ٢١.٣%و١٨.٣%و١٤.٧% على التوالي [١] .

إن هذه الأرقام تشير إلى الآثار الاجتماعية السلبية ، التي ترتبت على تطبيق البرنامج في السنوات الأولى .وفي العام ١٩٩٣ قدرت نسبة من هم تحت خط الفقر ب ٢٨% من مجموع السكان ، أي حوالي ٨٢٠ ألف مواطن ، أما في العام ١٩٩٧ فقد بلغ عدد الفقراء حوالي ٩١١ ألف مواطن " [٢] .

ورغم تنبه الحكومة في مرحلة لاحقة لآثار البرنامج السلبية على الطبقات الفقيرة ، عن طريق إقامة مؤسسات حكومية ، تهدف إلى تقليل حدة الفقر (صندوق المعونة الوطنية) ، وإقامة شبكات الآمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك لاستهداف الفقراء والعاطلين عن العمل ، بهدف تقليل حدة الفقر ، إلا إن ذلك لم يساعد كثيراً في أحداث أثر إيجابي نتيجة لبيروقراطية الحكومة في إعطاء المعونات وذهاب كثيراً من المعونات إلى غير مستحقيها .

وفي دراسة أعدها البنك بالتعاون مع فريق حكومي أردني لتقييم الفقر في الأردن [٣] أظهرت نتائج هذه الدراسة أن حالة الفقر في الأردن قد أحرزت نجاحا ، وذلك من خلال مقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسة أخرى أجريت في العام ١٩٩٧ ،

وذلك كما يبينها جدول (7) :-

---

(1) Ministry of Planning (Economic and social Economic Development 1993-1997)1997

(2) ألا سكوا (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ألا سكوا عام ١٩٩٥م) الأمم المتحدة ،نيويورك ١٩٩٥م .

(3) World Bank: THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN (POVERTY ASSESSMENT), Report No . 27658-jo , June 2004 , p 30 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٧)

حجم الفقر في الأردن خلال الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٢)

	١٩٩٧		٢٠٠٢		معدل الاختلاف
قياس الفقر		%٩٥		%٩٥	
نسبة الفقراء	٢١.٣	١٩.٨-٢٢.٨	١٤.٢	١٣.٤-١٥	٨.٠٨-
فجوة الفقر	٥.٣	٤.٨-٥.٨	٣.٣	٣-٣.٥	٧.١٥-
الفقر المطلق	٢.٠	١.٨-٢.٢	١.١	١-١.٢	٦.٥٨-
القرى					
نسبة الفقراء	٢٧.٠	٢٣.٨-٣٠.٣	١٨.٧	١٧-٢٠.٤	٢.٧٧
فجوة الفقراء	٧.٢	٦.٠-٨.٣	٤.٧	٤.٢-٥.٣	٢.٦٥
الفقر المطلق	٢.٨	٢.٢-٣.٤	١.٧	١.٥-٢	٢.٥٧
المدن					
نسبة الفقراء	١٩.٧	١٨-٢١.٥	١٢.٩	١٢-١٣.٨	٦.٨٦-
فجوة الفقر	٤.٨	٤.٣-٥.٤	٢.٩	٢.٦-٣.١	٦.٢١-
الفقر المطلق	١.٨	١.٥-٢	٠.١	١٠١-٦.٨	١.٩٨-

المصدر : World Bank: THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN (POVERTY ASSESSMENT), Report No . 27658-jo , June 2004 , p 30

من خلال الجدول (٢) يتبين لنا أن خط الفقر المطلق (خط فقر الغذاء + خط فقر الاحتياجات غير الغذائية) كان على مستوى المملكة(٣٩٢) دينارا للفرد سنويا في العام ٢٠٠٢ ، مقارنة بما قيمته (٣٦٦) دينار للفرد سنويا في العام ١٩٩٧ ، وقدرت نسبة الأفراد الذين يقل معدل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق ب ١٤.٢ % من السكان في العام ٢٠٠٢ ، بينما كانت تقدر في العام ١٩٩٧ ب ٢١.٣% من السكان ، مما يعني انخفاض نسبة الفقر خلال تلك الفترة بصورة ملحوظة ، أي انخفاض عدد الفقراء ليصل إلى(٧٣٣) ألف فرد في العام ٢٠٠٢ مقارنة مع حوالي (٩٤٣) ألف فرد في العام ١٩٩٧ ، وهذا يعني بان (٤٢) ألف فرد في المتوسط سنويا قد خرجوا من دائرة الفقر خلال تلك السنوات .أما فجوة الفقر (وهي إجمالي الإنفاق المطلوب لرفع إنفاق الأسر الفقيرة إلى مستوى خط الفقر المطلق) فقد قدرت بحوالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩١)مليون دولار أو ما نسبته ١% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني تراجع فجوة الفقر كنسبة من مجموع خط الفقر لجميع الفقراء من ٥.٣% في العام ١٩٩٧ إلى ٣.٣% في العام ٢٠٠٢ . ويعود الأثر المباشر لهذا الانخفاض لتأثير برامج العون الاجتماعي ، وخاصة برنامج الدخل التكميلي في تقليل التفاوت بين الفقراء أنفسهم اكبر من تأثيرها في تقليل نسبة الفقر ، حيث انخفضت شدة الفقر (تمثل مدى التفاوت بين الفقراء) من ٢ % في العام ١٩٩٧ إلى ١.١% في العام ٢٠٠٢ .

وترى الدراسة أن السبب الرئيسي لانخفاض نسب الفقر خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ يعود إلى :

ساعدت تحويلات العاملين في الخارج في انخفاض نسبة الفقر بمقدار ٢% وخاصة بين الأسر التي ترأسها امرأة حيث يعتمد حوالي ٥٠% من الأسر التي ترأسها امرأة على هذه التحويلات كمصدر رئيسي للدخل .

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول ، أن هناك تفاوتا في حجم مشكلة الفقر بين المدن والقرى في مختلف مناطق المملكة ، حيث انخفضت نسبة الفقر في الحضر بنسبة اكبر منها في الريف . فبينما انخفضت نسبة الفقر في الحضر في العام ١٩٩٧ من ١٩.٧% إلى ١٢.٩% في العام ٢٠٠٢ ، انخفضت في الريف من ٢٧% إلى ١٨.٧% خلال نفس الفترة ، علما أن ما نسبته ٧٩% من سكان المملكة يقطنون في المناطق الحضرية .

ب- البطالة :-

عانى الأردن من مشكلة البطالة في مختلف مراحله التي مر بها والتي كانت في كثير من الأحيان تعود لأسباب سياسية خارجية مرتبطة بالاستقرار السياسي للمنطقة إضافة إلى عدم المواءمة بين حاجات سوق العمل ومخرجات منظومة التعليم التي أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في مستوى الأداء في الاقتصاد الأردني في العقدين الماضيين، فالمجتمع الأردني مجتمع شاب ومعدل الإعالة الاقتصادي مرتفع حيث بلغ في العام ٢٠٠٠ (٣.٢%) . وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للعمال خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ (٤.٩%) وخلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة ١٩٩٠ –١٩٩٥ (٥.٣%) [١]. أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد بلغ في العام ١٩٩٧ (٣.١%) والعام ١٩٩٨ (٢.٩%) والعام ١٩٩٩(٣.١%) وهي نسب اقل من معدل الزيادة السكانية ، كما يظهر ذلك الجدولان السابقان . و تتركز معظم البطالة بين الباحثين عن الوظائف العالية من ذوي التعليم المتدني حيث تصل إلى ٣٠–٤٠ % . كما أن البطالة بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو التعليم العالي في ازدياد وهي حاليا ٤١ % ، وتصل نسبة البطالة بين الشباب (١٥–٣٩سنة) إلى ٩٠ % من المجموع الكلي للبطالة. وفي العام ١٩٩٧ بلغ معدل البطالة (١٤.٤%) منهم ٧٧% ممن تقل أعمارهم من ٣٠ سنة ،منهم ٤٣.٦% اقل من الثانوية العامة و ١٤.٥ % تعليم جامعي . وفي عام ٢٠٠٠ بلغ معدل البطالة ١٣.٤% ، ووصل معدل البطالة في الفئات العمرية من (٢٠–٢٤) ما نسبته (٣٦.٦%) أي ٥٤% من العاطلين عن العمل مؤهلاتهم العملية اقل من الثانوية العامة [٢] . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ارتفاع نسب البطالة إلى حدود مرتفعة كان أثره المباشر تقليص دور الحكومة ، وخصخصة القطاع العام إضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق. إلا انه يلاحظ أن معدلات البطالة في الآونة الاخيره اتصفت بالاستقرار النسبي وهذا يعود إلى السياسات الحكومية في هذا المجال والتي نصتها برنامج التمويل الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي قدرت البطالة في نهاية عام ٢٠٠٣ بـ(١٣.٩%) كما وتقدر نسبة البطالة لذوي المتسوى التعليمي بكالوريوس فأقل بنسبة (١٥.١%).[١] كما تشير الإحصائيات إلى أن ما نسبة (٥٦%) من المتعطلين هم دون سن الثلاثين من العمر و(٧٧%) دون سن الخامسة والثلاثين كما أن حوالي (٦٥%) من المتعطلين هم من حملة الثانوية العامة فما دون ومما يلاحظ أيضاً أن أكثر الإناث المتعطلات هن من حملة دبلوم كليات المجتمع (٤٦.٥%) في حين أن (٥٥%) من المتعطلين الذكور هم من الذين يتركون المدرسة في مرحلة التعليم

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

[٢] World Bank: Jordan Development Policy Review. p ١٨ .

[١] وزارة العمل، ٢٠٠٣، ص٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسي. وينخفض معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والموصفة في الجدول التالي، يتبين أن هناك تذبذاً في معدلات البطالة للمتعطلين الاميين خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤)، إذ سجل أعلى معدل بطالة لهم عام ١٩٩٢ وبلغ ١٠.٧% وأقل معدل كان عام ١٩٩٦، وبلغ ٧.٧% وقد ارتفع إلى ٧.٩ عام ٢٠٠٤م، والجدول رقم (٦) يبين ذلك.

جدول رقم (٦)

جدول معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤)

المستوى التعليمي	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٤
أمي	%٧.٧	%٩.٨	%٧.٩
اقل من ثانوي	%١٤.٥	%١٥.٥	%١٦.١
ثانوي	%١٥.١	%١٣.٠	%١١.٦
دبلوم متوسط	%١٣.٠	%١٤.٦	%١١.٨
بكالوريوس فأكثر	%١٢.٥	%١١.٣	%١٤.١

*** المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التطوير الإحصائي لمستوى لعام ٢٠٠٤، ص٩.**

أما معدلات البطالة لحملة المؤهلات التي تقل عن الثانوية العامة، فقد سجلت ارتفاعاً محدوداً ومستمراً خلال المحطات الزمنية الثلاثة الأخيرة (٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤) لهذه الدراسة إذ بلغت معدلات البطالة لهذه السنوات (١٤.٥%)، (١٥.٥%)، (١٦.١%) على التوالي. وغالباً ما يكون المتعطلين ضمن هذا المستوى التعليمي (اقل من الثانوي) هم من المقصرين من مرحلة التعليم الأساسي وخريجي مراكز التدريب المهني، وقد يستدعي ذلك إعداد برامج تأهيل وتدريب خاصة بالطلبة المتسربين من المرحلة الأساسية لزيادة فرص المنافسة التشغيلية لهم، وهذا بالإضافة إلى تطوير تلك المراكز. أما فيما يخص معدلات البطالة لحملة الشهادة الثانوية العامة، فقد انخفضت وبشكل مستمر من ١٨.١% عام ١٩٩٢ إلى ١٦.٦% عام ٢٠٠٤. ويعزى السبب إلى قابلية سوق العمل الأردنية في توفير فرص العمل الجديدة لخريجي المستويين، أما معدلات البطالة لحملة درجة الجامعة الأولى قد طرأ عليها انخفاض محدود خلال السنوات الأربعة الأخيرة لهذه الدراسة حيث انخفض المعدل من ١٤.٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١٤.١% عام ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: القوة العاملة

اتسم سوق العمل في الأردن، ولأسباب كثيرة، بحالة من عدم التوازن ما بين أوضاع نظام التعليم فيه وبين متطلبات السوق، سيما في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة بمستويات عالية نسبياً. ولمختلف المستويات والتخصصات التي ينتجها النظام التعليمي. وان واقع سوق العمل في الأردن يشير إلى خريجي الجامعات وكليات المجتمع في هذه المرحلة يتصدرون فئات العاطلين عن العمل. ومن ناحية أخرى، فان حالة عدم التوازن في سوق العمل قد أدت إلى حدوث فائض في بعض التخصصات ونقص في تخصصات أخرى. بل يلاحظ في سوق العمل الأردني تزايد فئة المتخصصين وبعض ذوي المهارات قياساً إلى مجموع العاطلين عن العمل. وتوضيحاً للصورة، فإننا نورد أهم خصائص سوق العمل في الأردن كما يلي[1] :

١. التأثر بالاوضاع الإقليمية: يغير سوق العمل الأردني شديد التأثير والحساسية بالاوضاع الإقليمية والدولية، بحيث تركت هذه الأوضاع آثارها الإيجابية والسلبية على سوق العمل الأردني.

٢. الهجرة الدولية: تعرض سوق العمل الأردني في العقود الأربعة الأخيرة إلى موجات عديدة من الهجرات السكانية والعمالية، وآخرها في عام ١٩٩٠م نتيجة حرب الخليج، وكان لهذه الهجرات تأثيراً مباشراً على سوق العمل، تمثل في ارتفاع معدلات البطالة. ومن جانب آخر، تعرض سوق العمل إلى ثلاثة أنواع من الهجرات العمالية وهي: الهجرة العمالية الأردنية للعمل في الخارج، والهجرة الوافدة للعمال غير الأردنيين للعمل في الأردن، والهجرة العائدة للأردنيين العاملين في الخارج.

٣. النمو السكاني: أن نسبة ارتفاع السكان في المجتمع الأردني ساهم في انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية، ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني ما زال متدنياً بالمقارنة مع الدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع ظروف الأردن حتى وصل إلى ١٤.٠%

[1]) احمد التل، التعليم في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان،١٩٨٨، ص٤٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ١٩٩٥. لقد انعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية الأردنية

أثرت على أداء السياسة الخارجية الأردنية مجموعة من العوامل المختلفة، سياسية واقتصادية، داخلية وخارجية، فعلاقة الأردن الخارجية تتأثر بالمحيط السياسي العام، الذي تعيشه منطقتنا العربية، وبالواقع الدولي والداخلي، حيث أن معظم سياسات الأردن الخارجية تنطلق من مؤثرات يأخذها صانع القرار في الاعتبار هي[١]، واقع الاقتصاد الأردني الضعيف(مكونات قوة الدولة)،مما أفسح المجال أمام ممارسة الضغوطات السياسية عليه ،فصغر حجم الاقتصاد الأردني، وقلة الموارد والإمكانات الاقتصادية الأردنية،وقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية، جعلت الاقتصاد الأردني يتأثر باقتصاديات الدول المجاورة ويتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية فيها[٢].

[١] الحوراني،هاني،الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية،نظرة حول المستقبل،ص١١٦

[2] Tayseer abed aljaber,Jordans position towards economic co-corporation in the region and with the European union in regional economic cooperation in the medeterian,edited by olaf kondegn,konard adenawar institute,1997.p45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أثر العوامل الاقتصادية على محددات السياسة الخارجية الأردنية

يفرض الواقع الإقليمي على الاردن مجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية فكونه دولة غير نفطية تقع على حدود دول النفط ولكنه ليس دولة نفطية، ويقع على حدود أنظمة بعثية ولكنه دولة محافظة. بالاضافة الى وقوع الأردن على أطول خط مواجهة مع إسرائيل فرض عليه ضغوطا داخلية ودولية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، والاعتماد على العون الاقتصادي الخارجي. حيث تعامل الأردن مع القضايا الإقليمية والدولية الخلافية، من منطلق يخدم مصلحته القطرية من زاوية ومصالحه القومية من زاوية ذاتية[١].

مما جعل من سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول الأخرى ،ترتبط باقتصاده الضعيف ، وقلة الموارد كأحد محددات سياسته الخارجية ، ونتيجة ذلك شكلت المساعدات والقروض أساسا هاما في اقتصاده الوطني[٢].

ونتيجة تلك المحددات لعبت الدولة الأردنية على مر المراحل التاريخية المختلفة دورين متناقضين، فمن جهة ساعدت في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، وعززت مركزية اتخاذ القرار. كما ساهمت في إشغال المواطنين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صناعة القرار ، بل أضعفت الحاجة إلى ممارسة النقد العلني حتى في حدوده الدنيا٣. حتى أصبح بالنسبة لكثير من مواطني المملكة غياب المشاركة السياسية نتيجة طبيعية لتعاظم دور الدولة التي استطاعت تعويض المواطنين عن الحرمان السياسي من خلال التوظيف وتحسين الوضع الاقتصادي للسكان. ومن جهة ثانية، كان لا بدّ للملكة التي خاضت بعمق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تواجه آثارها في ميدان السياسة .

---

[١] أبو طالب حسن، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد٩٠،أكتوبر ١٩٨٧،ص٣٦.

[٢] الحضرمي، عمر، العلاقات الأردنية- السعودية:منظور أردني،في ص٧٨

[٣] إبراهيم، سعد الدين، مستقبل المجتمع والدولة، منتدى الفكر العربي، عمان، ص١٧٩-١٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أثر العامل الاقتصادي على دور النخب السياسية

قادت عملية التنمية الاقتصادية والتحديث في الأردن إلى خلق نخباً متعلّمة كانت في أشد الحاجة أليها في جهازها البيروقراطي الذي كان في طور النمو السريع،وكان من السهل احتواء معظم إن لم يكن كل النخب المتعلمة في الجهاز الوظيفي للدولة، وإن كان الاحتواء قد عنى بالدرجة الأولى بالجانب الاقتصادي لتلك النخب، التي حصل بعضها على مواقع مهمّة ،ولكن هذه النخب التي نمت في أحضان الدولة أصبحت لها تطلعاتها السياسية من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي. وبالقدر الذي تدخّلت فيه الدولة في حياة الأفراد (مستوى معيشتهم وتوظيفهم) فإن عدداً غير قليل منهم دخلوا إلى السياسة من الزاوية الثقافية والاقتصادية لحماية مصالحهم، سواء كانوا أفرادا أو جماعات ونتيجة ذلك بقيت أنظمة الدولة السياسية، حريصة كل الحرص على عدم إقحام الشعب في الشأن السياسي،وقامت الحكومات المتعاقبة بإغلاق الأبواب أمام التعبئة السياسية على أسس وطنية، مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تقوم بهذا الدور التعبوي (النقابات والأحزاب)، ولا تكمن قوة هذه المؤسسات في برنامجها بقدر ما يكمن في قدراتها على التعبئة السياسية الذي تخلّت عنه الحكومات المتعاقبة ، وهو ما جعل من التنمية السياسية مواضيع تتبناها الجماهير بدلا من صانع القرار السياسي[1]. ومع عدم قدرة الحكومات المتعاقبة في استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الاقتصادية ،بسبب الصعوبات الاقتصادية التي بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينات، تضاعف حجم الأزمة وتزايدت الدعوة إلى الإصلاح السياسي والى المحاسبة والشفافية وحرية التعبير. وبقيت الحكومة الى حد قريب تستفيد من عملية التعبئة الإعلامية والثقافية لمواطنيها ، وكانت إلى وقت قريب قادرة على التحكّم بما يسمع وما يشاهد، الأمر الذي أضاف إليها قوّة غير عادية. لكن ثورة الاتصالات والمواصلات والإعلام(العولمة)، بدأت تميل إلى غير صالح التوجّهات السياسية والثقافية الحكومية، ولم تعد أجهزة الرقابة الحكومية قادرة على تغذية الشارع بثقافة وتوجهات الحكومات

---

[1] الغضبان،نجيب،التجربة الديمقراطية الأردنية:نظرة تحليلية،مجلة قراءات سياسية،العدد٢،١٩٩٤،ص٦٥،انظر أيضا أبو الحسن،احمد،الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية،السياسة الدولية،العدد٩٩،يناير١٩٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحادية ومنع غيرها آلاتي من الخارج من مخاطبة الجماهير[٢]. وهذا ما جعل المواطنين أقدر على تشكيل صورة واضحة للوضع السياسي الداخلي، معنى هذا، أن التبريرات في ميدان السياسة لم تعد ممكنة، وأن المرتكزات التي تقوم عليها شرعية الممارسات السياسية القائمة قد تغيرت، ورغم كل الذرائع التي رافقت فصل التنمية السياسية عن المجرى العام للتنمية الشاملة، باعتبار أن التنمية السياسية تؤدي إلى إضعاف وحدة الدولة والى ظهور العنف المحلّي ، وكذلك احتمالات التصويت على أسس عشائرية كما هو موجود إلى كبير في الانتخابات البرلمانية يبرران عدم الإقدام على الإصلاح السياسي وإشراك الجمهور في صناعة القرار. ويستشهد بهذا لإثبات أن الجمهور الأردني غير مهيّأ وغير ناضج سياسياً. ومع أن التصويت على أسس قبلية أو مناطقية أمرٌ لا يحتاج إلى إثبات[١] ، يضاف إلى ذلك أنه لا يعني بالضرورة تهديد وحدة الدولة وتهديد سيادتها. فما زالت الدولة الأردنية تستمد الكثير منن قوتها السياسية من القبلية والعشائرية[٢] ، ورغم أن العملية الديمقراطية أدت إلى تعزيز تلك الانتماءات في بداية التجربة(١٩٨٩)، إلا أن الهوية الوطنية والإجماع الوطني، في السياسة والاقتصاد تتطلب القيام بالإصلاح السياسي. فالتنمية السياسية المتوازية مع النمو الاقتصادي كفيلان بإبعاد المخاطر التي تأتي بها عملية التحديث فيما يتعلق بتعميق الانقسامات الداخلية وتأكيد الهويات الفرعية.. فالتنمية السياسية تعمّق شعور المواطنة، وتأتي بالمساواة السياسية، وتقضي على مصالح فردية تستأثر بالتنمية ومنافعها. وتعتبر استحواذها على جهاز السلطة السياسي والاقتصادي حقاً لها. وهي نخب تميل إلى الإقصاء على قاعدة الاختلاف الثقافي والمناطقي وربما القبلي، وفرض الهوية الخاصة بها على غيرها. وهي بهذا ترفض الإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى إشراك آخرين وتقليص منافعها الشخصية. وهي لذلك تتخوف من التحول الديمقراطي، وتحاول شرعنة

---

(2) الصديقي،سعيد،هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة،المستقبل العربي،السنة٢٦،العدد٢٩٣،تموز٢٠٠٣،ص٨١-٩٩.

(1) معظم نتائج الانتخابات البرلمانية التي تمت خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٣ أفرزت نواب عشائر.

(2) الحوراني،هاني،انتخابات ١٩٩٣م،قراءة في خلفياتها،ظروفها،ونتائجها،قراءات سياسية،العدد٢،١٩٩٤،ص٧-٢٩. وانظر كذلك أبو رمان،حسين،قراءات أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،سلسلة الأردن الجديد،نيقوسيا-قبرص،١٩٨٩،ص٢٥-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع القائم ورفض الآتي باعتبار أن الشعب غير مهيأ للديمقراطية[٣] .و يعتبر إلى حد بعيد أن سبب غياب التنمية السياسية أو ضعفها في المملكة، يعود في جذره الأهم إلى أن الضغط الآتي من القاعدة الشعبية ضئيل، بسبب الخوف من السلطات، أو لغياب أو ضعف الثقافة السياسية التي لا تفصل بين المواطنة الحقيقية والمشاركة السياسية، وعدم مرافقة الانفتاح الاقتصادي للانفتاح السياسي ،بالإضافة إلى عدم قدرة المجتمع المدني على التعبير السياسي والتحرر من سلطة الدولة البيروقراطية،ولهذه الأسباب، بقيت دعوات الإصلاح محصورة في قطاع صغير من الشعب، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن على الدولة تنظيم العملية السياسية بالشكل الذي يوازن بين مختلف قطاعات الشعب على أسس مختلفة وأن الدولة يجب أن تفتح باب التنمية السياسية من أساسه، ولا تحتكر العمل السياسي في يد فئة معينة وتوصد الأبواب أمام دعاة التغيير[١]. وهو ما ساهم في إعادة هيكلة السياسة الداخلية، من خلال قيام النظام بتجديد النخبة السياسية نسبياً، وذلك بترقية العناصر الإصلاحية في أجهزة الدولة والعمل في المقابل وبحذر شديد على تحييد الوجوه المتشددة المناوئة للتغيير وذلك مراعاة للثقل الذي كان يتمتع به المحافظون في أجهزة الدولة،بهدف تحريك المجتمع وتسييسه ولو جزئيا، إذ أدرك العديد من الإصلاحيين أن المبادرات الحكومية للتغيير لا تفي بالغرض المطلوب ما لم يتم تحريك المجتمع وإشراكه بدليل الفشل الذي منيت به محاولات الحكومة في تنشيط الأحزاب. بمعنى أن مبادرة النخبة السياسية الحاكمة بالتغيير غير كافية ما لم يواكبها تجاوب من الأسفل (المجتمع) الذي يعتبر سنداً رئيسيا للتحول. وهذا بالضبط ما كانت تهدف إليه سياسة الشفافية أي استفزاز المجتمع وإيقاظ روح الضمير لديه من خلال التأكيد على ضرورة صيانة كرامته واسترجاع حريته وحقه في المشاركة السياسية وباختصار خلق تقاليد ديمقراطية[٢]. ولهذا الغرض فتح المجال لحرية الرأي والتعبير

---

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام٢٠٠٢:خلق الفرص للأجيال القادمة،نيويورك،المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠٢.

[1] لمزيد من المعلومات حول الأرقام التي تثبت ذلك، انظر استطلاعات مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية من الأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٤.

[2] برهان غليون، الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٣٢ يونيو ١٩٩٨، ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنقد للبنى الاجتماعية والسياسية أمام وسائل الإعلام، من أجل تحرير المجتمع ولو جزئيا وشحذ هممه للضغط على الجهاز البيروقراطي لإرغامه على تقديم التنازلات الضرورية،وإلى جانب الاقتصاد والمجتمع، امتدت موجة الإصلاح إلى إعادة تشكيل النخب التقليدية الأمر الذي أدى إلى السماح بظهور العديد من النخب التي تحافظ على الوحدة الوطنية ببعديها الاجتماعي والجغرافي، وضرورة تغيير النظام السياسي نحو التعددية بغرض استبعاد أي احتمال للعودة إلى السابق والبيروقراطية. كما امتدت الجهود الإصلاحية إلى مختلف الميادين ومنها العمل على إقامة دولة القانون، إطلاق سجناء الرأي، وكذلك ضمان الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين. من جهة أخرى أصبح واضحا أن الرغبة في إحقاق دولة القانون من خلال مؤسسات تمثيلية منتخبة دون أي تنافر بين الشرعية الديمقراطية وشرعية النخب القديمة.

ونلاحظ مما سبق أن الخيار الديمقراطي كان خيارا استراتيجيا للدولة والمجتمع الأردني لكن الديمقراطية الأردنية ظلت مجرد آليات شكلية لإعادة إنتاج النظام السياسي–الاجتماعي بدلا من أن تكون آليات تحديث وتجديد للنظام السياسي–الاجتماعي، إلى تمركز القوة السياسية والاقتصادية في يد طبقة محددة، مدعومة بالقوة الطبقية والإقطاعية ، حيث نجد أن الشاب المثقف هو المهمش بينما صاحب الفرص هو ابن العشيرة الكبيرة أو المسئول والرأسمالي، وفي تلك الفترة فان فئات البرجوازية الليبرالية بحكم تداخل مصالحها مع تلك السياسات ،مقابل بقاء الزعامات التقليدية التي استمدت قوتها من مواقعها السابقة في دوائر السلطة أو من خلا ثقلها الاقتصادي أو الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اثر العوامل الاقتصادية على الموقع الجغرافي

يقع الأردن في منطقة متقلبة وذات صراعات ولذلك فان هناك العديد من العوامل التي شكلت خطرا على إنجازات الأردن الاقتصادية أو التي أعاقت إمكانيات التنمية لديه، أدت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الحكومة والتي كانت في الغالب عملية غير متوازنة،[1] فبعض المناطق وبعض الجماعات القبلية كانت مهيّأة أكثر من غيرها لاستثمار العملية التنموية والإفادة منها، وهي بالتالي اقل إلحاحاً على المشاركة السياسية، إمّا لكونها قد سبقت غيرها في ميدان التعليم والنمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية وتهيأت لاستثمار الفرص المتاحة أمامها نحو المشاركة السياسية، وإما بعض المناطق والجماعات فقد كانت أكثر حرماناً وأكثر التصاقاً بهويّاتها المناطقية، وتجد في موضوع التنمية السياسية مخرجاً لها من وضعها الثانوي، وهي بالتالي تصرّ في المطالبة من أجل رفع مستواها إلى مستوى الجماعات والمناطق الأخرى.

ومن خلال العلاقة بين الاقتصاد والسياسة يسعى الأردن باستمرار إلى إيجاد علاقة توازنية مع البيئة السياسية الخارجية ، وخاصة أن العلاقات الأردنية – العربية لم تصل في أسوا حالاتها في يوم من الأيام إلى حد المواجهة إذ سرعان ما يتم حسم المواقف حسب المصالح الثنائية، وهذا واضح خلال الفترات في بداية التسعينات وما رافقها من عملية السلام، وتوقيع الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية، حيث وجدت السعودية نفسها ضمن إطار العمل السياسي الأردني، ورأت التضحية ببعض الثوابت السياسية، وكانت السعودية في هذه الفترة التزمت سياسة أمنية جديدة فرضتها عليها دوافع حرب الخليج الثانية واهتمت بمفهوم أمن الخليج وهو أمر بالغ التعقيد لما للمصالح الأجنبية والعربية من ارتباط حيوي بهذه المنطقة مما يخلق تداخلا بين وجهة النظر العربية والدول الإقليمية والقوى العظمى حول أمن الخليج، وعليه جاء إعلان دمشق في مارس عام ١٩٩١ من قبل مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا الأمر الذي اخرج دولا عربية عديدة

[1] وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصادية:١٩٩٣-١٩٩٧، المطبعة الوطنية،عمان،١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من دائرة الاهتمام الخليجي ومنها الأردن حيث صنفت من الدول الضد من أزمة الخليج[1] . ونجد انه تم توظيف السياسة في لخدمة الاقتصاد في العلاقات العربية– العربية فاستمرار اعتماد الأردن على العلاقات الاقتصادية ، باعتبارها منفذا وملاذا لأزماته الاقتصادية، وتخفيف حجم البطالة والفقر في الأردن.

وقد أثرت معاهدة السلام مع إسرائيل التي تم توقيعها في السادس والعشرين من تشرين أول ١٩٩٤ سلبا في المناخ السياسي العام في البلاد ، وأدت إلى خلق أزمة ثقة بين الحكومة من جهة ، وبين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من جهة أخرى ، مما أدى إيجاد شعور عام بالخيبة وبالخوف من المستقبل إضافة إلى انعدام الحوار بين الحكومة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني [1] من خلال التضييق على الاتجاهات المعارضة لعملية السلام أو تلك التي لديها تحفظات معينة حول جوانب محددة منها . أي أن عملية السلام عززت الانقسامات الداخلية وكرست تراجع مناخات الحوار الوطني إلى نقطة الصفر [2] .

سعى الأردن تحت ضغط العوامل الاقتصادية على تنفيذ كافة المطالب والقرارات والقوانين السياسية التي طالبت بها الدول الغربية في سبيل تحقيق التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) فقام الأردن بتعديل العديد من القوانين التي تمس السياسات الداخلية لتتوافق مع مطالبها ، فمثلا قام الأردن بتعديل نظام التقاعد للقطاع العام من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تغطي التقاعدات الخاصة ، بالإضافة إلى تبني الأردن لمجموعة من القوانين التي تهدف إلى إعادة توجيه المؤسسات الحكومية وصنع القرار من خلال إدخال اللامركزية في إيصال الخدمات والتحسينات العامة في المؤسسات القانونية والقضائية ، كما قام الأردن بتعديل معظم التشريعات المتعلقة بالخصخصة والاستثمار والتي طالب بها البنك ،ونتيجة مطالب البنك فقد تم إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة وتقديم الحوافز إلى المستثمرين في هذه المناطق كنتيجة لعملية السلام مع إسرائيل وإفساح المجال للإسرائيليين بالاستثمار في مختلف الأنشطة والفعاليات

---

[1] عبد الله عبد الخالق،العلاقات العربية الخليجية،المستقبل العربي ،العدد٢٠٥،آذار ١٩٩٦،ص٢٤

[1] محافظة، الأردن... إلى أين ؟ ، ص ٢٦ .

[2] المصري، واقع تطور العملية الديمقراطية، ص ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية في الأردن أي (تبني سياسة التطبيع)، بالإضافة إلى السماح للمستثمر غير الأردني أن يتملك كامل المشروع أو أي جزء منه، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تأرجح العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية في المملكة ، فهي خاضعة لتأثير المتغيرات الخارجية أكثر منها للمتغيرات الداخلية ، فمن خلال محدودية العوامل الاقتصادية، قام الأردن بتنفيذ كافة المطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والسياسي تحت ضغط البنك وصندوق النقد الدولي [٢] فمن خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية، اتجهت الجهود الأولى للإصلاح ، لتخفيف الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المملكة، ومحاولة زيادة مستوى النمو الاقتصادي وقد تم ذلك الأمر من خلال إعادة الهيكلة:التي تعني بشكل عام تجديد متعدد الجوانب والأهداف لحياة المجتمع ككل على مستوى الدولة وباقي القطاعات في المجتمع"، والهدف من هذه الإجراءات هو توسيع نطاق هامش تحرك المؤسسات على حساب الأجهزة البيروقراطية، أي جعل الاقتصاد يسير وفق ميكانيزمات اقتصادية. ولهذا الغرض جردت الهيئات المركزية من صلاحيات عديدة وتقلص دورها في تحديد السياسات العامة للدعم التقني والاستثمار.

(2) الرومي،نواف،ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخوصصة في الأقطار العربية:خوصصة هيكلية أم خوصصة تلقائية،الندوة الفكرية بعنوان،الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٩٩،ص١٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اثر العوامل الاقتصادية على الاداة الدبلوماسية

سعى الأردن إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية التي يستند عليها حيث قام الأردن بالانضمام إلى معظم الاتفاقيات الدولية التي تساهم في إدماج اقتصاده بالاقتصاد العالمي مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وحقوق الملكية الفكرية ، وتمت مراجعة العديد من السياسات التي كانت بمثابة ثوابت في السياسة الخارجية للدولة ويمكن تلخيص أهم هذه المراجعات في: الميل إلى التعامل البراغماتي في العديد من قضايا السياسة الخارجية، والتخلي عن سياسة المواجهة مع إسرائيل بصفة عامة والسعي إلى التعاون مع خصوم الأمس[١].

ويمكن القول أن انعكاس العلاقات السياسية الأردنية – العربية والدولية على العلاقات الاقتصادية ، بدا بشكل واضح بعد حرب الخليج الأولى (احتلال العراق لدولة الكويت) ،حيث اعتقدت دول الخليج أن هناك حملة مركزة ومؤثرة بهدف استهداف الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص ،وان هناك مخطط قائم ومرسوم الأهداف والمسؤول عنه كلا من العراق والأردن واليمن. ورغم المحاولات السابقة التي بذلها الملك حسين ، لتحييد الاقتصاد عن السياسة ، إلا أن نشاط الأردن السياسي بقي مصدر خلاف كامن بين الأردن وباقي تلك الدول٢ وعلى اثر تلك الأزمة ، وجه الملك الحسين رسالة دعى فيها، إلى إنهاء الوجود الأجنبي على ارض المقدسات، مما جعل العربية السعودية تستخدم العامل الاقتصادي في الضغط على الأردن، حيث توقفت السعودية عن ضخ النفط السعودي إلى الأردن وإغلاق خط التابلاين، بالإضافة إلى طرد العمالة الأردنية في السعودية وباقي دول الخليج العربي٣. ومنع تقديم المساعدات الى الأردن ،وتوقف

---

[١] القبلان،بشار،اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في الأردن،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك ،ص٤٥

[٢] وزارة الخارجية الأردنية،الكتاب الأبيض:الأردن وارمة الخليج اب١٩٩٠-اذار١٩٩١،الأردن،عمان،١٩٩١،رسالة جلالة الملك إلى الرئيس العراقي صدام حسين.

[٣] القرعان،صالح،الموقف الأردني من أزمة الخليج،دار زهران للنشر،عمان،الطبعة الأولى،١٩٩٥،ص١٥-٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غالبية الصادرات الأردنية إلى السعودية ودول الخليج،ومنع السعودية الشاحنات الأردنية من الدخول في أراضيها،وفرض حصار على ميناء العقبة الأردني، وارتفاع كلفة التامين على البضائع إلى مستويات عالية، مما اضطر التجار الأردنيين إلى تحويل بضائعهم إلى الموانئ السورية، وتوقف المصانع الأردنية عن التصدير بعد فقدانها ل٥٠% من سوقها الرئيسي وهو العراق، وقد زادت خسائر الأردن بعد فرض الحصار على العراق، حيث أشارت التقديرات الأردنية إلى أن خسائر الأردن بسبب تلك العقوبات بلغت مليار دينار أردني سنويا [١]،كما نتج عن الاحتلال العراقي للكويت طرد ٣٠٠ ألف عامل أردني في السعودية ودول الخليج العربي، ما أدى إلى فقدان الأردن إلى التحويلات المالية التي كانت تمثل ٢٨% من حجم الناتج المحلي الأردني في عام ١٩٩١، وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها مؤشر العمالة المهاجرة كأحد الأدوات المعلنة في السياسة الخارجية لدول الخليج العربي ، حيث نقلت قضية هجرة العمالة من ساحة السياسات الدنيا إلى ساحة السياسات العليا، فعاملتها على أنها من مسائل الأمن الوطني وسيادة الدولة واستقرارها، بعدما كانت العمالة المهاجرة تعتبر أحد أبعاد الاعتماد العربي المتبادل والتكامل الإقليمي[٢]. نتيجة ذلك فقد زاد التوتر العربي القائم على مستوى المجتمع، فخبرة العمالة المهاجرة لم تدعم الشعور بهوية عربية واحدة، بل أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القطري، وقد كرست أزمة الخليج هذه الرؤية نتيجة تسييس هذه القضية، ولقد كانت حرب الخليج ثمرة طبيعية للسياسات القطرية وسياسة مصلحة الذات وتجاوز المصالح القومية والوطنية[٣].

كذلك أصبح الأردن ممرا لمئات الآلاف من الأجانب العائدين من الكويت ومن العراق مما حمله عبئا اقتصاديا إضافيا ،وتهدد الأمن الوطني بسبب وضع الأردن الجيوبولتيكي بين ثلاث من القوى الإقليمية المؤثرة –إسرائيل والعراق وسوريا، لذلك سعى الأردن إلى إيجاد توازن

---

[١] تقرير التنمية البشرية في الأردن،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الأردن،٢٠٠٤،ص٤٠

[٢] حماد،مجدي،جامعة الدول العربية:مدخل إلى المستقبل،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،العدد٢٩٩،ديسمبر٢٠٠٣يناير٢٠٠٤،ص١٠٧

[٣] غليون،برهان،حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية،في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي،تحرير،احمد صدقي الدجاني،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٩١،ص١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين مختلف الضغوط التي تعرض لها[1] ، فأعلن التزاماته بقرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الحصار الدولي على العراق، فأثبتت الأزمة أن الانقسامات العربية حولها ، تكشف أن كل دولة عربية وقيادة عربية تسعى إلى تحقيق مصالحها القطرية والذاتية، على حساب المصالح القومية. ونتيجة ذلك بقيت العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربي تخضع للعوامل السياسية حتى عام ١٩٩٦، عندما بدأت العلاقات الاقتصادية تعود إلى مستوياتها الطبيعية،أما في عام ١٩٩٩ وعندما تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، استأنف الأردن والسعودية مسيرة التعاون الاقتصادي والسياسي بوتيرة انعكست على التنمية الاقتصادية في الأردن،وحافظت على الاستقرار الاقتصادي[2].

أما فيما يتعلق بالدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد سعى إلى إقامة علاقات اقتصادية قوية مع واشنطن من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية المؤهلة صناعيا (التي تعتبر إحدى ثمار عملية السلام مع إسرائيل) والتي استطاع الأردن من خلالها دعم أداء صادراته وتغيير تركيبة نظام صادراته والوصول إلى أسواق غير تقليدية حيث أصبحت الولايات المتحدة المكان الأكثر أهمية للصادرات الأردنية (متجاوزة الهند والسعودية والعراق)[3]، ونتيجة لعملية السلام أصبحت إسرائيل المحطة الإقليمية الثالثة الكبيرة للصادرات الأردنية بعد العراق والسعودية ، فالاقتصاد الأردني مرتبط بشكل حقيقي بالتقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط وبالتالي فان الاحتمالات الجيدة للسلام تمنح الأردن فرصا لزيادة التجارة ويساعده في إعطاء حركة اكبر لرأس المال والعمل وتحسين البيئة من اجل السياحة والاستثمار الأجنبي ، وبالتالي تحقيق العديد من الجوانب التنموية المهمة .

فبعدما تحمل الأردن تبعات أزمة الخليج وتأثيرها السلبي، سواء فيما يتعلق بالنتائج السياسية، والتأثير على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، أو في الجانب الاقتصادي،

---

[1] الفاتح عبد الله عبد السلام،حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية– العربية ،مركز الدراسات الإستراتيجية، ،ص٦٠

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية في الأردن عام ٢٠٠٤، ص٤١

[3] World Bank: Jordan Development Policy Review. p 55- 56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحجم ما يمثله الاقتصاد العراقي من أهمية للأردن.[1] ونتيجة الموقف الأردني من أزمة الخليج،وقيام الولايات المتحدة بحصار ميناء العقبة تحول جزء كبير من الاستيراد الأردني عن طريق الموانئ السورية (ميناء طرطوس ، اللاذقية) بدلا من ميناء العقبة، وهو ما أزاح عن كاهل التجار الأردنيين كثير من الرسوم والتكاليف التي فرضت من قبل الشركات الأجنبية على الموانئ الأردنية، كما تم التعاقد مع سوريا واليمن مؤقتا لشراء كميات من النفط الخام والمنتجات النفطية بالأسعار العالمية، وذلك لتعويض إمدادات النفط العراقي إلى الأردن[2]. ومن ملامح النظام السياسي الأردني إخضاع الاقتصاد السياسي وتوظيفه لأهداف سياسية ،الأمر الذي يؤدي إلى فقدان استقلالية الاقتصاد ،وجعله تابعا لمثل هذه الأهداف السياسية فيما ينعكس سلبيا على عملية الإصلاح بإبعاده السياسية [3].

[1] ثابت،احمد،سورية واللازمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،السياسة الدولية العدد٩٤،اكتوبر١٩٩٤ص١٩٨-٢٠٥

[2] لوسن،فريد،النتائج الأمنية للمزيد من التعاون الاقتصادي الأردني السوري،ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاقتصاد الأردني:المشكلات والآفاق،تحرير مصطفى حمارنة،مركز الدراسات الاستراتيجية،عمان،١٩٩٤،ص٦٢٧

[3] – د. عبد الغفار رشاد :التحول الديمقراطي في المغرب ،بحث غير منشور مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،في الفترة ١٧-١٩مارس ٢٠٠٢،ص ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أثر العامل الاقتصادي على طبيعة النظام السياسي

إن هيمنة الملك على الحياة السياسية – إذ أن القصر هو محرك الحياة السياسية ومنظمها –حيث لا تستطيع أي جهة ، أن تتخذ أي مبادرة دون أن تأخذ ردود فعل المؤسسة الملكية بعين الاعتبار ،وتمشيا مع هذا الأمر ،فإننا نجد أن الدستور الأردني ،يعطي المؤسسة الملكية مركز الثقل في النظام السياسي الأردني ،وتضعه في صدارة الترتيب وعلى رأس المؤسسات الدستورية [1]، وبالتالي يشير بناء القوة أو توزيعها في الأردن إلى تفوق هائل لسلطة الملك ،وذلك مقابل ضعف شبه تام إلى حد الغياب للمؤسسات السياسية الأخرى ،فتتسم بالضعف الشديد بحيث تبدو محدودة تماما إن لم تكن مجرد كيانات شكلية أو هامشية مفرغة من أي إمكانية للفاعلية .

ولقد سعى الملك عبدالله الثاني إلى توظيف الحداثة لخدمة التقليدية، والميل لبناء مؤسسات الدولة،وتزويد آليات التحديث بغطاء يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض ، وهو ما سمح بقدر من التعددية الحزبية ،وهذه التعددية تفاعلت مع تطبيق نظام السوق في الاقتصاد ، ومع الصلة الخاصة بين الشعب والملك حرص على تمثيل المناطق والطوائف والأقليات والعائلات في المناصب الحكومية و الترشيح لعضوية البرلمان ،والقبول باللعبة السياسية القديمة القائمة على التفاوض بين القيادات والحكم حول وسائل دعم مبادرات الملك لا حول الاختيارات ،حيث فرضت الظروف السياسية السائدة في الأردن على النخبة السياسية الالتفاف حول الملكية لحماية البلاد من خطر تمزق الوحدة الوطنية ، كما أن الإصلاحات قامت بعملية إعادة هيكلة جزئية للنظام السياسي وتجديد الشرعية الشعبية للحكم [2] .

---

[1] لقد خصص القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨، الفصل الثاني للأمير وحقوقه، كما نص على ذلك الفصل الثاني من دستور ١٩٤٦م، وجاء الدستور الحالي لسنة ١٩٥٢، لينص في الفصل الرابع منة على المؤسسة الملكية، وجعلها في صدارة الترتيب وعلى رأس المؤسسات الدستورية في الأردن.

[2] المصري،طاهر،واقع تطور العملية الديمقراطية في الأردن وآفاقها،في عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩،مركز الأردن الجديد للدراسات،مؤسسة كونارد اديناور،٢٠٠١،ص٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد فضل الملك الحسين القيام بدور الحكم السياسي بين إطراف الجهات السياسية أن يجعل النظام رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاقتصادية المتعارضة ، ولعل السمات الخاصة التي تميز الملكية في الأردن الاستمرارية التاريخية ،وبصفة عامة فإن الأسرة المالكة في الأردن يسيطر أفرادها على وظائف محددة مثل الملك و ولي العهد بالأساس ،بينما تظل بقية قطاعات الدولة بيد شخصيات مدنية لا تنتمي إلى الأسرة في حين نجد الأسرة المالكة في الخليج العربي يتغلغل أفرادها في أغلب مناصب الدولة والثروة . ومن ملامح النظام السياسي الأردني إخضاع الاقتصاد السياسي وتوظيفه لأهداف سياسية ،الأمر الذي يؤدي إلى فقدان استقلالية الاقتصاد ،وجعله تابعا لمثل هذه الأهداف السياسية فيما ينعكس سلبيا على عملية الدبلوماسية السياسية [١].

[١] عبد الغفار رشاد :التحول الديمقراطي في المغرب ،بحث غير منشور مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،في الفترة ١٧-١٩مارس ٢٠٠٢،ص ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الاقليمية والدولية:

ساهمت حالات التوتر الداخلي في فلسطين والعراق ولبنان والتي سببتها التنظيمات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة والتدخلات الخارجية إلى التخويف من الظروف السياسية العربية، فأصبحت مبررا لرفض الإصلاح في الأردن بحجة أن "الوضع الداخلي لا يحتمل" شكلت معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية ومتطلبات إقرارها والالتزام بها عنصرا مقيدا لعملية التحول الديمقراطي، فالعملية السلمية لم تكن تعني الصلح مع إسرائيل فقط، وإنما كانت تعني أيضا تعديلات جوهرية في السياسة الخارجية وفي منظومة التحالفات الإقليمية،مما ألقى بالظلال الثقيلة للعملية على علاقات الأردن العربية[1].

ففي العام ٢٠٠٠ أثارت حالة حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الأردن ، قلقاً بالغاً في دوائر حقوق الإنسان، إذ شهدت البلاد خلال العام موجة غير مسبوقة من الاعتقالات التعسفية، وتعمق دور محكمة أمن الدولة ، واستمر سوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، وتوفى بعضهم بشبهة التعذيب، كما جرى قمع التظاهرات السلمية المؤيدة لانتفاضة الأقصى بعنف غير مبرر. وتعرض نشطاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن لاعتقالات تعسفية بسبب أداء واجباتهم الحقوقية. وتم حظر المظاهرات ومنع المسيرات.

كما أصدرت الحكومة الأردنية مجموعة من القوانين" المؤقتة" قوضت العديد من الضمانات القانونية، وفرضت قيوداً إضافية على الحريات العامة. وقد جاءت هذه القوانين في غيبة مجلس النواب، بالاستناد إلى نص المادة ٩٤من الدستور التي تخول للحكومة إصدار قوانين مؤقتة في حالتي "الضرورة" و"الاستعجال" ويأتي في مقدمة هذه القوانين:

١. القانون رقم (٥٤) المعدل لقانون العقوبات الذي جاء بتعريفات وأحكام جديدة "للإرهاب" توسع نطاق الأفعال الموصومة به.

---

[1] المصري،طاهر،واقع تطور العملية الديمقراطية في الأردن وآفاقها،في عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩،مركز الأردن الجديد للدراسات،مؤسسة كونارد اديناور،٢٠٠١،ص٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- القانون المؤقت رقم (٤٤) الذي وسع من صلاحيات محكمة أمن الدولة العليا ذات الطابع الاستثنائي ، وأتاح لها أن تنظر في أية قضية. وفى مجال الحق في المحاكمة العادلة، استمرت الانتقادات الموجهة للمحاكمات التي تجريها محكمة أمن الدولة لعدم وفائها بمعايير العدالة بسبب طبيعة تشكيلها التي تسمح بضم قضاة عسكريين، ويتولى تمثيل الادعاء فيها مدع عام عسكري، وتعقد جلساتها - في المعتاد - في سرية تامة. ولا توفر ضمانات الاستقلال والحيدة التي توفرها المحاكم العادلة. كما أعطى المدعى العام الحق في توقيف المتهمين مدة تصل إلى شهرين دون إحالتهم للمحاكمة. كما تناولت العديد من الأحكام المتعلقة بحرية الرأي والتعبير بقدر كبير من التعميم (م١٥٠) ومنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية، والمس بهيبة الدولة أو سمعتها، والتحريض على الاضطرابات أو الاعتصامات أو عقد الاجتماعات العامة، وزعزعة أوضاع المجتمع من خلال الترويج للانحراف أو فساد الأخلاق... الخ.

٣- القانون رقم (٤٥) الذي أضاف قيوداً صارمة على ممارسة الحق في حرية الاجتماع.

٤- التعديلات القانونية التي أدخلت على قانون العقوبات (بالقانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠١) والتي اعتبرتها جمعيات حقوق الإنسان انتهاكا إضافياً للحق في المحاكمة العادلة بإدراج الجرائم المرتكبة بموجب هذه التعديلات القانونية ضمن الولاية القضائية لمحكمة أمن الدولة خاصة أن النصوص المعدلة بخصوص الإرهاب (م١/١٤٧) اتسمت بالغموض والصياغة الفضفاضة التي تسمح بتفسيرات مختلفة، كما وسعت من نطاق الجرائم الإرهابية التي يعاقب عليها بالإعدام والسجن المؤبد، وأدرجت جرائم سياسية جديدة ضد الدولة (م١/١٤٩).

وشهدت المملكة تراجعاً واضحاً خلال العام في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة خاصة خلال أحداث العنف في معان، واتساع دائرة الاعتقالات على خلفية التعبير السلمي عن الرأي، وتزايد وتيرة المحاكمات الاستثنائية من خلال محكمة أمن الدولة. فضلاً عن التضييق على أنشطة الجمعيات. وساهم تأجيل الانتخابات في تعطيل الحق في المشاركة.

كما أصدرت الحكومة خلال الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ عدة توصيات لتخفيض عدد البلديات في الدولة من ٣٢٨ إلى ١٠٠ تقريباً بدعوى تخفيض تكاليف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفقات المحليات وتحسين الخدمات بينما رأت المعارضة في ذلك محاولة لتقليص نفوذ الأحزاب الإسلامية في البلديات.وفى اتجاه آخر أقر مجلس الوزراء في ٣ كانون أول ٢٠٠٢ مشروع القانون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٢ والخاص بالمركز الوطني لحقوق الإنسان. ويهدف المركز وفقاً لقانونه إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في الفكر والممارسة والسعي لانضمام الأردن لمواثيق حقوق الإنسان ، والتحقق من مراعاة هذه الحقوق، وإنشاء قاعدة معلومات متعلقة بها، واقتراح التشريعات التي ترتبط بأهدافه. وحدد القانون أجهزة المركز ومدته ٤سنوات. وتمتعه باستقلال تام في أنشطته وفعالياته. كما أعطيت له صلاحيات بطلب أي معلومات أو إحصاءات يحتاجها والقيام بأي زيارات لازمة لتحقيق أهدافه. كما حدد القانون موارد المجلس، وصدرت فعلاً الإرادة الملكية بتشكيل مجلس أمناء المركز في شباط ٢٠٠٣ وضم تشكيله ستة أعضاء من اللجنة الملكية التي أعدت قانونه متوافقاً مع الأعراف الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بدأت المعطيات المحيطة بالمنطقة تتغير،حيث تراجعت العائدات من العمالة الأردنية والاستثمارات الخارجية في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن سياسات المحاور الثنائية وخصوصا المحور الخليجي–الأمريكي حيث استطاعت تلك الدول خلق حالة من الاستنزاف للقدرات المالية للأردن،كل تلك الأحداث أدت لإضعاف الأردن وساهمت في إعادة الاعتبار للعوامل الاقتصادية،وفصلها عن العلاقات السياسية،وأصبح العامل السياسي هو المسيطر في قيادة التطور الاقتصادي بارتكازه على مفهوم الأمن والقوة ، ومحاولة تدعيم قوتها داخليا وأصبحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي ،حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية للأردن، فالمصالح القومية أي حاولت كل دولة تدعيم القوة السياسية للدولة بامتلاكها للموارد الاقتصادية[1]. لكن ازدواجية السلوك للسياسة الخارجية للأردن بين البحث عن القوة والبحث عن الثروة والرخاء في نفس الوقت ساهمت بشكل مباشر في عدم وضوح تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات السياسية أو العكس، ونلاحظ أن العوامل الاقتصادية كانت هي المسيطرة في بعض المراحل الزمنية وخصوصا في فترة حرب الخليج الأولى بينما أصبحت العوامل السياسية هي المسيطرة في مراحل لاحقة خصوصا بعد عملية السلام العربية–الإسرائيلية،وبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق ، ومثل توزيع القوة في النظام الدولي حاليا الإطار الذي من خلاله برزت إمكانية المقايضة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية ،وكان فيها الأهمية للمتغير السياسي،على حساب العامل الاقتصادي من خلال جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسيطرة السياسية،حيث وجهته لخدمة أهداف الدولة بالدرجة الأولى،على حساب أهداف المجتمع المدني ومؤسساته التي لم تستطع أن تشارك بفاعلية في صنع القرار السياسي وظلت تابعة للنظم الحاكمة.

---

[1] دورتي،جيمس،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين التحليل أن العوامل الاقتصادية استخدمت نسبيا في بعض المراحل كأدوات في رسم السياسة الخارجية،وأصبحت عوامل رئيسية في مراحل تاريخية أخرى،فالعوامل الاقتصادية محركة للعوامل السياسية ومساندة لصانع القرار السياسي في عملية صنع القرار وخصوصا في الفترات التي شهدت تحولات جذرية في خصائص النظام الدولي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أثر العوامل الاقتصادية على محددات السياسة الأردنية الداخلية والخارجية تمت على مرحلتين:

المرحلة الانتقالية: وكانت في معظم الأحوال غير مستقرة،حيث كانت العلاقة بين النظام السياسي والشعب غير مستقرة وغير واضحة المعالم، وكانت خلال تلك المرحلة العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة والتيارات السياسية غير متجانسة والطموحات الشعبية ضئيلة، ولقد عمل النظام السياسي الأردني على التقاط الإشارات الشعبية بسرعة، مما ساهم في تغيّر اتجاهاتها السياسية المحليّة عند أول بوادر عنف محلّي، أي لا تخدع نفسها كثيراً حول من يقف وراءه بل تذهب إلى مسبباته وحلوله وفي مقدمة الحلول السياسية إحداث تطور في وسائل المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي. حدث هذا في الأردن على وجه الخصوص وحتى الآن، لا نرى في التحولات السياسية الديمقراطية إلاّ تقوية للنظام السياسي، وتعزيزاً للحمة الاجتماعية الداخلية، وبعداً عن العنف الاجتماعي. ولهذا كله، فإن التنمية السياسية حلّ للعنف القائم أو المتوقع، وليست مصدراً له[1].

المرحلة الثانية: (خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف) :

تفاوتت الحكومات المتعاقبة في مقدار الخطوات الإصلاحية السياسية التي أقدمت عليها، ومن خلال التجربة الأردنية في مختلف مراحلها ،نلاحظ أنها قد عزّزت استقرار البلاد الداخلي، لكن إصرار بعض القوى الاجتماعية والسياسية على الاحتفاظ بحقّها في المشاركة في السلطة،

---

[1] دور القوى الشعبية والرسمية في التنمية السياسية في الأردن على شبكة الإنترنت،
.http://forumtiersmonde.net/arabic/Social_Actions_in_Arab_Countries/social_movem
e

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عطّلت استمرارية الإصلاحات السياسية لفترات محدودة خلال الأعوام ١٩٩٢عندما تم حل البرلمان الأردني قبل انتهاء مدته القانونية،وعام ٢٠٠١ عندما تم تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين. ويبدو في تجربة المملكة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك باتجاه التنمية السياسية وإن لم ترغب السلطات بذلك. وهذه التنمية تتقاطع مع الرأي القائل بأولوية الثقافة السياسية وتوافرها كشرط أساسي للتنمية السياسية، فالواضح اليوم أن هناك تحوّلاً كبيراً في توجهات المواطنين السياسية، في مسائل مثل: حق الانتخاب، والمواطنة وحقوقها، وحرية التعبير وضرورتها، وقد كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دورٌ رئيسي في تغييرها وتبدّلها. ولقد ساهم الاختناق السياسي الداخلي بصورة أوضح بإلزام الحكومات بإحداث تغيير غير شكلي من أجل تخفيف الاحتقان الداخلي، إن الضغط الداخلي، وتصاعد الأزمة الاقتصادية خاصة في المرحلة الحالية حيث شهدت الأسعار ارتفاعا حاداً، متزامناً مع الضغوط الخارجية التي تواجهها الحكومة حالياً من قبل القوى الدولية ، كانت من أهم العوامل الضاغطة وراء التغيير السياسي أكثر جذرية ،ورغم أن كل عمليات الإصلاح السياسي والتنمية السياسية لم تلبي المطالب الشعبية وبقي ينظر إلى التنمية السياسية على أنها مماطلة من السلطات السياسية إما لتحسين صورتها في الخارج، أو محاولة استباقية لتفادي ما يحدث لأنظمة الجوار من اضطراب نتيجة اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولقد كشفت مخرجات الأجندة الوطنية[1] عن العديد من البنود في مجال التنمية السياسية، والتي احدث بعضها جدلاً واسعاً خاصة ما يتعلق بقانون الانتخاب وبند الإعلام.وقد قامت المملكة الأردنية بالمصادقة على معظم الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالحريات وحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة والسلم العالمي وحرية التجارة، فأدخلت مضامين تلك الاتفاقيات في صلب تشريعها الداخلي، كما بادرت إلى وضع العديد من الخطط والبرامج والدراسات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة، وترشيد الإدارة وتمكين المرأة وتحقيق الرفاه

[1] أبرز مخرجات الأجندة الوطنية في مسودة التنمية السياسية على شبكة الإنترنت،
http://ammannet.net/look/ammannet.net/article.tpl?IdPublication=3&NrIssue=5&lection=1&NrArticle=2485&IdLanguage=18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي. وكذلك قامت الحكومة بترتب قوانين تهدف إلى إطلاق حريات التعبير والتنظيم، وفتح حوار مباشر مع القوى الفاعلة في المجتمع والمحافظة على استقلالية وسلامة مؤسسات الحكم، من خلال يترتب على نخب المجتمع السياسي أن تسعى لتطوير خطاب بناء غير إقصائي والاجتهاد في إيجاد القواسم المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الاستقطاب والتشرذم التي أعاقت حركة التطور الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائــج

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية وذلك من خلال دراسة سلوك الدولة الأردنية الخارجي ، ودارسة السياسة الخارجية الأردنية من حيث أهدافها ومحدداتها ، ودراسة أثر العوامل الاقتصادية على رسم سياسة الأردن الخارجية ، من ناحية العلاقات السياسية في العلاقات الأردنية–الدولية والإقليمية . واهتمت الدراسة ، بدراسة ما فعله صانع القرار السياسي الأردني طوال فترة الدراسة، لمعرفة سلوكها الفعلي، واثر العوامل الاقتصادية على تلك السياسة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أن العامل الاقتصادي كمتغير تابع، يعتبر عامل ضغط على صانع القرار السياسي الأردني ، مما ساهم بشكل مباشر في تغيير سلوك الدولة الأردنية في صناعة قراراتها الخارجية والداخلية.

خلصت الرسالة إلى أن واقع الاقتصاد الأردني الضعيف(مكونات قوة الدولة)، أفسح المجال أمام ممارسة الضغوطات السياسية عليه ، فصغر حجم الاقتصاد الأردني، وقلة الموارد والإمكانات الاقتصادية الأردنية، وقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية، جعلت الاقتصاد الأردني يتأثر باقتصاديات الدول المجاورة ويتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية فيها ، كما أن وقوع الأردن على أطول خط مواجهة مع إسرائيل فرض عليه ضغوطا داخلية ودولية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، والاعتماد على العون الاقتصادي الخارجي، حيث تعامل الأردن مع القضايا الإقليمية والدولية الخلافية، من منطلق يخدم مصلحته القطرية من زاوية ومصالحه القومية من زاوية ثانية، أما سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول الأخرى ،فقد ارتبطت باقتصاده الضعيف ، وقلة الموارد كأحد محددات سياسته الخارجية ، ونتيجة ذلك شكلت المساعدات والقروض أساسا هاما في اقتصاده الوطني ، وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ونتيجة الإحداث التي عصفت بالمنطقة تغيرت البيئة الخارجية(تراجع العائدات من العمالة الأردنية والاستثمارات الخارجية، حدوث سياسات المحاور الثنائية وخصوصا المحور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجي–الأمريكي) مما خلق حالة من الاستنزاف للقدرات المالية للأردن، وإضعاف الأردن اقتصاديا وسياسيا،مما جعل سياسة صانع القرار الأردني تسير باتجاه إعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية على العوامل السياسية.وأصبحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي ،حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية للأردن، لكن ازدواجية السلوك للسياسة الخارجية للأردن في المرحلة اللاحقة (بعد عام ٢٠٠١) بين البحث عن القوة والبحث عن الثروة والرخاء في نفس الوقت ساهمت بشكل مباشر في عدم وضوح تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات السياسية أو العكس، وبرزت إمكانية المقايضة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية ، وتركز الخطاب السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني على الخطاب الوطني مع محاولة إبراز البعد القطري والمصلحة الوطنية في الخطاب السياسي الرمزي والتقليل من الخطاب القومي في طرح الأمور السياسية وخصوصا فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل. من خلال محاولة المزاوجة بين البعد المحلي في الطرح والاختباء خلف الخطابات القومية (ممثلة بالتوافق العربي) التي تنادي بالسلام العربي–الإسرائيلي. وهو ما يعني أن العوامل الاقتصادية استخدمت نسبيا في بعض المراحل كأدوات في رسم السياسة الخارجية،وأصبحت عوامل رئيسية في مراحل تاريخية أخرى، وخصوصا في الفترات التي شهدت تحولات جذرية في خصائص النظام الدولي،عندما كانت الأحوال غير مستقرة، حيث عمد النظام السياسي الأردني على التقاط الإشارات بسرعة،وعمل على تغييّر اتجاهاته السياسية المحليّة والإقليمية، وقد كان للعوامل الاقتصادية دورٌ رئيسي في تغييرها وتبدّلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١. أبو دية، سعد، صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٢. إبراهيم نوار، المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي، السياسة الدولية، العدد٦٦، ١٩٩١.

٣. احمد،يوسف،الإطار السياسي للتعاون الاقتصادي العربي،في التعاون الاقتصادي العربي وافاق المستقبل،مؤسسة عبد الحميد شومان،،عمان،٢٠٠١،ط١.

٤. الوزني ، خالد واصف ،الاقتصاد الأردني ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٥، العدد ٣، خريف ١٩٩٧

٥. النابلسي : محمد سعيد ، ماذا بعد برنامج التصحيح الاقتصادي ، ورشة ماذا بعد برنامج التصحيح الاقتصادي ، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١/١٠/٢٤ م ، نشر مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١ م

٦. الرفاعي: احمد حسين ، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧، ١٩٩٧ .

٧. الرميحي،محمد،الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر ١٩٨٦-ابريل١٩٨٧

٨. البلاوي،حازم ،رد على الورقة المقدمة من عبد المنعم السيد علي في الندوة الفكرية عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي،تحرير علي نصار،بيروت-لبنان ،دار الرازي للطباعة والنشر،الطبعة الاولى ،١٩٩١.

٩. السيد علي،عبد المنعم،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية:دراسة في اثر ثلاثي"الأيدلوجيا،الاقتصاد والسياسة"،مجلة بحوث اقتصادية،العدد٥،السنة ١٩٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. الغامدي،عبداللـــــة،الاختراق الاقتصـــــادي لعلـــــم السياســـــة،مجلة العلـــــوم الاجتماعية،الكويت،العدد٤،شتاء١٩٩٧

١١. الفخراني،رفعت،المعونات الاقتصادية الخارجية،السياسة الدولية،العدد١٩٨٧،٨٧

١٢. العزام،عبد المجيد،مقدمة في علم السياسة،عمان،١٩٨٨.

١٣. الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١

١٤. المحنة، فلاح كاظم، العولمة والجدل الدائر حولها، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،، ٢٠٠٢،.

١٥. أوسكار،لانكة،الاقتصـــاد السياســـي،ترجمة محمـــد ســـلمان،دار الطليعـــة للطباعـــة والنشر،بيروت،١٩٨٢،ط٤

١٦. بوران،بول،الاقتصاد السياسي للتنمية،ترجمة ،احمد فؤاد بلبع،بيروت–دار الحقيقة،الطبعة الثانية،١٩٧١.

١٧. دال،روبرت،التحليل السياسي،ترجمة علاء أبو زيد،علي الدين هلال،القاهرة،ط١٩٩٣،٥

١٨. داوودي،محمـــــد ســـــليمان،الدجاني منـــــذر،النظام السياســـــي الأردنـــــي ،عمان،بالمينوروس،١٩٩٤

١٩. دورتي،جيمس،بالتسغراف،روبرت،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة،عبد الحي،وليد،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت،١٩٨٥،ط١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠. محمد الأشقر،اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية،عمان،١٩٩٣.

٢١. محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،مكتبة النهظة المصرية،القاهرة،الطبعة الثانية،١٩٩٨.

٢٢. محافظة علي، الديموقراطية المقيدة:حالة الأردن(١٩٨٩-١٩٩٩) مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٢٣. مشاقبة أمين،تيم فوزي،السياسة الخارجية الأردنية:واقع وتطلعات:أبحاث المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية،عمان من ٢٨/٢٩ نيسان ١٩٩٨،عمان دار الحامد،١٩٩٩.

٢٤. مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد١٤٧، آذار، ١٩٩٠

٢٥. مقلد،إسماعيل صبري،ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية:الإطار النظري العام،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد٤،العدد٣،خريف١٩٨٦،.

٢٦. مرسي،مصطفى،العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في برامج العمل الاقتصادي العربي المشترك،مجلة شؤون عربية،العدد١١٣،ربيع٢٠٠٣.

٢٧. منصور، ممدوح، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١١٩.

٢٨. خليفات سحبان،الديمقراطية في الأردن:سياقها الدولي وشروطها الموضوعية،عمان،دار آفاق للنشر،١٩٩٣.

٢٩. غازي نهار، القرار السياسي الخارجي تجاه أزمة الخليج:آب ١٩٩٩-آذار ١٩٩١:دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، د.ن،١٩٩٢.

٣٠. قرعان،صالح،الموقف الأردني من أزمة الخليج اربد،المؤلف،١٩٩٥.

٣١. شدود،ماجد،الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٩، العددان ٣٣-٣٤، حزيران ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢. شوقي،محمود،الأمن القومي والعلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية،القاهرة،السنة٣٣،العدد١٢٧يناير ١٩٩٧

٣٣. هدسون،مارك،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه منصور،محمد عبد الصبور،دار المريخ للطباعة والنشر،السعودية،١٩٨٧،ط١

٣٤. هلال، علي الدين هلال، مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٧

٣٥. ناديا،محمود،حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،مجلة العلوم الاجتماعية،الكويت،العد٣،خريف١٩٨٦،ص٢٢.

٣٦. ناصر،ثابت،العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠١،ط١.

٣٧. روبرت،أ،دال،التحليل السياسي الحديث،ترجمة علاء أبو زيد،علي الدين هلال،الطبعة الخامسة القاهرة،١٩٩٣

٣٨. هلال:علي الدين،الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية:دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية،مجلة السياسة الدولية،العدد٧٥،يناير ١٩٨٤

٣٩. تيلور،بيتر،فلنت،كولن،الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،ترجمة عبد السلام رضوان،اسحق عبيد،سلسلة عالم المعرفة،العدد ٢٨٣،يوليو ٢٠٠٢.

٤٠. هدسون،جون،هرندر،مارك،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه منصور ،محمد عبد الصبور،السعودية–دار المريخ للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ١٩٨٧.

٤١. هلال،علي الدين، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،في الندوة الفكرية عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية،١٩٨٧.

٤٢. فرج الله،سمعان بطرس،العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،الجزء الأول،مكتبة الانجلو المصرية،١٩٨٠،الطبعة الثانية.

٤٣. عبد الخالق عبداللة،التبعية السياسية، على شبكة الانترنت،www.alharamain.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٤. هشام النعاج،سيناريو ابستمولوجي حول العولمة–طروحات أساسية،مجلة المستقبل العربي–بيروت،العدد ١٩٩٩،٢٤٧،

٤٥. جنسن، لوند، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد وآخرون، عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩م،.

٤٦. حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٥٨.

٤٧. خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، م١٩٩٧،

٤٨. بو قنطار، الحسان، العلاقات الدولية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٥،

٤٩. رمضاني، مازن، السياسية الخارجية دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١م.

٥٠. خشم ،مصطفى عبد الله، موسوعة علم العلاقات الدولية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس– ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦،

٥١. رضوان ،طة عبد الحليم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨،

٥٢. حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م،

٥٣. تيفلر، صدمة المستقبل : المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٩٤م

٥٤. حسنين، توفيق، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمغرافي في الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٥٥. البحيري،صلاح الدين،جغرافية الأردن؟،مكتبة الجامع الحسيني،عمان،١٩٩١،

٥٦. جمعية الشؤون الدولية الأردنية وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠،مجلة المنتدى،منتدى الفكر العربي،العدد٦٣،كانون اول١٩٩٠،عمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٧. أبو عيانة، فتحي، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٨٢.

٥٨. عربيات،محمد،اثر خطط التنمية على الاقتصاد والسكان في الأردن،دراسات وأبحاث في القضايا السكانية،وزارة العمل الاردنية١٩٨٩،ص١٧٥

٥٩. التقرير العام للمجلس الأعلى للسكان، الأمانة العامة، ٢٠٠٦م.

٦٠. وزارة التربية والتعليم، الكتاب المرجعي في التربية السكانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨،

٦١. الهيثي، صبري ، الجغرافيا السياسية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م ،

٦٢. مهنا ، محمد ، في نظرية الدولة والنظم السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية – جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٩

٦٣. أبو عامود، محمد سعيد، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون إقليمية، المجلد ٤، عدد ٢٨، ٢٠٠٠، .

٦٤. مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩.

٦٥. جراده، بلال ،٢٠٠٣ ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ،.

٦٦. فهمي، عبد القادر ، النظام السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

٦٧. المشاقبه عاهد ، أثر ثورة الاتصالات والمعلومات والإعلام الفضائي الراقد من دول الشمال على الجنوب، دار المكتبه الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ .

٦٨. عبد الحي، وليد ، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٩. المصري،طاهر،واقع تطور العملية الديمقراطية في الأردن وآفاقها،في عقد من الديمقراطية في الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩،مركز الأردن الجديد للدراسات،مؤسسة كونارد اديناور،٢٠٠١،

٧٠. نوير،عبد السلام،التحول الديمقراطي في المملكة المغربية، في الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة،٢٠٠٦،

٧١. محافظة، علي، الديمقراطية المقيدة، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٩٣.

٧٢. فواز جرجس، أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، دار النهار، ترجمة غسان غصن، ط١، ١٩٩٨، ص: ٣٠-٣٨.

٧٣. النقيب ، حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢

٧٤. حتر،ناهض،النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية،دار أزمنة للنشر والتوزيع،ط٣،٢٠٠٣،١

٧٥. عبدا لله النقرش دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن المجلة الثقافية ،الجامعة الأردنية
http://ju.edu.jo/publication/cultural%20magazine/HEZB4.htm

٧٦. الدويري، عدنان طه، العلاقات الدولية المعاصرة ، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، الطبعه الثانية، ليبيا،

٧٧. الفالح متروك هايس،التحولات في العلاقات العربية- العربية (١٩٩٦-١٩٩٧)المستقبل العربي

٧٨. وزارة الإعلام،دائرة المطبوعات والنشر حكومة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة التكليف والثقة١٩٩٩٩،وثائق ارنية،المملكة الأردنية الهاشمية،

٧٩. ملف العالم العربي،الأردن:القوات المسلحة،تأسيسها ودورها السياسي،الدار العربية للوثائق،عمان؟،١٩٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠. أدليت، ستيف، نحو رؤية جديدة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية، ترجمة محمد علي ثابت، مجلة الثقافة الدولية، ٢٠٠٤، العدد (١٢٢)

٨١. مجلي، جمانة، دور الإذاعة الأردنية في وصول المرأة للبرلمان، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، المركز الثقافي الملكي، عمان، الأردن، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٩٧.

٨٢. شوقي، ممدوح، الأمن القومي والعلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٩٧ ، العدد (١٢٧) ،مجلد (٣٣).

٨٣. الموقع الالكتروني: www.alwatan.com دحلان ، عبد الله ، أقلية الدول الصناعية العظمى تقود أول الحروب الاقتصادية ٢٠٠٥\٤\١٧.

٨٤. عازر : واصف ،برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ما له وما عليه ، في، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن ، المحرر : خالد الوزني ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ،عمان – الأردن ، ط١ ،١٩٩٩م.

٨٥. الرشواني: منار محمد ، ١٩٩٩،سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩–١٩٩٧ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة – العلوم السياسية ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ١٩٩٩م.

٨٦. حمارنة :: منير ، واقع الاقتصاد الأردني وآفاق المستقبل، في ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن ، تحرير :خالد الوزني ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان – الأردن ، ط ١ ، ١٩٩٩ م.

٨٧. القضاة :عادل ، مسيرة التخاصية في الأردن ، نشرة أخبار التخاصية ، الوحدة التنفيذية للتخاصية ، مجلد ١ ، العدد ٣ ، عمان ، تشرين ثاني ١٩٩٧ .

٨٨. الحكومة الأردنية : بيان الحكومة حول التخاصية، أمام مجلس النواب الأردني ، نشرة أخبار التخاصية ، الوحدة التنفيذية للتخاصية ، مجلد ١ ، العدد ٥ ، عمان ، ،تموز ١٩٩٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٩. عاشور،احمد صقر،التحول إلى القطاع الخاص تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية،١٩٩٦

٩٠. هدى السيد "آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر عدد٩ ١٩٩٧م .

٩١. ألا سكوا (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ألا سكوا عام ١٩٩٥م) الأمم المتحدة ،نيويورك ١٩٩٥م .

٩٢. دائرة الإحصاءات العامة ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

٩٣. احمد التل، التعليم في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان،١٩٨٨،

٩٤. أبو طالب حسن، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد٩٠،أكتوبر ١٩٨٧،.

٩٥. الغضبان،نجيب،التجربة الديمقراطية الأردنية:نظرة تحليلية،مجلة قراءات سياسية،العدد٢،١٩٩٤.

٩٦. أبو الحسن،احمد،الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية،السياسة الدولية،العدد٩٩،يناير ١٩٩٥.

٩٧. الصديقي،سعيد،هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة،المستقبل العربي،السنة٢٦،العدد٢٩٣،تموز ٢٠٠٣،

٩٨. الحوراني،هاني،انتخابات ١٩٩٣م،قراءة في خلفياتها،ظروفها،ونتائجها،قراءات سياسية،العدد٢،١٩٩٤،

٩٩. أبو رمان،حسين،قراءات أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،سلسلة الأردن الجديد،نيقوسيا–قبرص،١٩٨٩،.

١٠٠.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام٢٠٠٢:خلق الفرص للأجيال القادمة،نيويورك،المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠١.استطلاعات مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية من الأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٤.

١٠٢.برهان غليون، الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٣٢ يونيو ١٩٩٨،.

١٠٣.وزارة التخطيط،الأردن،خطة التنمية الاقتصادية:١٩٩٣-١٩٩٧،المطبعة الوطنية،عمان،١٩٩٤.

١٠٤.عبد الله عبد الخالق،العلاقات العربية الخليجية،المستقبل العربي ،العدد٢٠٥،آذار ١٩٩٦،

١٠٥.الرومي،نواف،ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخوصصة في الأقطار العربية:خوصصة هيكلية أم خوصصة تلقائية،الندوة الفكرية بعنوان،الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٩٩،

١٠٦.الخريشة،خلف،الملك الحسين بن طلال ودبلوماسية السلام،مطبعة قدسية،اربد،،١٩٩١ وزارة الخارجية الأردنية،الكتاب الأبيض:الأردن وارمة الخليج اب١٩٩٠-اذار ١٩٩١،الأردن،عمان،١٩٩١،رسالة جلالة الملك إلى الرئيس العراقي صدام حسين.

١٠٧.القرعان صالح احمد ،الموقف الأردني من أزمة الخليج،دار زهران للنشر ،الطبعة الاولى١٩٩٥

١٠٨.تقرير التنمية البشرية في الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن،٢٠٠٤

١٠٩.حماد،مجدي،جامعة الدول العربية:مدخل إلى المستقبل،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،العدد٢٩٩،ديسمبر٢٠٠٣يناير ٢٠٠٤،ص١٠٧

١١٠.غليون،برهان،حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية،في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي،تحرير،احمد صدقي الدجاني،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،١٩٩١،ص١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١١.الفاتح عبد الله عبد السلام،حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية-العربية ،مركز الدراسات الإستراتيجية،

١١٢.وزارة التخطيط والتعاون الدولي،تقرير التنمية البشرية في الأردن عام ٢٠٠٤

١١٣.ثابت،احمد،سورية واللازمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،السياسة الدولية العدد ٩٤،اكتوبر ١٩٩٤

١١٤.لوسن،فريد،النتائج الأمنية للمزيد من التعاون الاقتصادي الأردني السوري،ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاقتصاد الأردني:المشكلات والآفاق،تحرير مصطفى حمارنة،مركز الدراسات الإستراتيجية،عمان،١٩٩٤

١١٥.عبد الغفار رشاد :التحول الديمقراطي في المغرب ،بحث غير منشور مقدم إلى ندوة مستقبل الديمقراطية في أفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،في الفترة ١٧-١٩مارس ٢٠٠٢،ص ٤.

١١٦.المصري،طاهر،واقع تطور العملية الديمقراطية في الأردن وآفاقها،في عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩،مركز الأردن الجديد للدراسات،مؤسسة كونارد اديناور،٢٠٠١،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Rumel, rodolph, the relationship between national attributes and foreign conflict behavior in David singer(Ed) quantitative international politics, newyourk, the free press.1965
2. W.philips,shively,an introduction to political cosiety,fourth edition,mc.graw hill.inc
3. K.J. Foreign Policy Orientations and International Rules_ Holstisk
4. Rfaltzgraff, Jr., Robert, Policies & International System, 2nd Edition, Philadelphia, the Lippinncott, 1992
5. World Bank: Jordan Development Policy Review.
6. Tayseer abed aljaber,Jordans position towards economic co-corporation in the region and with the European union in regional economic cooperation in the medeterian,edited by olaf kondegn,konard adenawar institute,1997.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Al-Srour, Audah, The Influence of the Economical Determinants on The Jordan's Foreign Policy (1999-2005), Master Thesis, Al- Al Bait University. 2007. The supervisor (Dr. Ali Al- Shra'ah).

The whole and political factors have formed the under dinning of the Jordanian potential and ability of political decision making and the determination of the Jordanian political role in it's political relation with the world countries in general and Arab states specially.

Aimed to know the effects of the economic factor in the Jordanian foreign policy through studying the external behavior of the Jordanian state and the Jordanian foreign policy regarding it's goals and determinations (limitation) and to study the influence of the economical factors on drawing the foreign policy of Jordan regarding the political relation in the and the study was interested in studying what was done by the Jordanian decision maker. During the studying period, to know it's real behavior and the influence of the economic factor on such policy.

The study was lunched from a hypothesis or a proposition saying that the economic factor as a dependent variable is pressure factor on the Jordanian political decision maker. Which contributes directly in changing the behavior of the state of Jordan in it's external and internal decision making.

The researcher used the decision making methodology in his study: through dealing with the environment and determinants of the foreign political system. On the external and internal levels with relations and interactions done in it.

And the researcher used the statistical methodology: through using the political indicators of the Jordanian Economy (Size of the foreign trade, direct foreign investment, size of the economic aids and supports offered to Jordan).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The thesis concluded that the weak Jordanian economy (components of the state power) opened the way for political pressure on the country, where the lack of resources and economic.

Political of Jordan and it's location nearer to the political disorders and regional disputes, forced the Jordanian economy to be influenced by the economical and political changes in these countries, and as Jordan has a long confronting border with Israel imposed international and internal pressure to maintain the internal stability, and depend on the external economic assistance where Jordan dealt with the conflicting regional and international, issues from the point of view that serves it's territorial interest from another side, but it's foreign relations with other countries resources as one of the determinant of it's foreign policy, therefore the loans and aids formed a basic part of it's national economy and the second half of the 1990's as a result environment has changed (the regression the returns of the Jordanian labor and external investment and the establishment pf the dual axis policies especially the American Gulf alliance which creates a sort of consumption to the Jordanian financial abilities and weakening of Jordan politically and economically, which forced the policy of the decision maker in Jordan to give priority to the economical interactions has become in the basic field, where the economy becomes a tool for drawing the foreign policy of Jordan, but the duality of behavior of the Jordanian foreign policy in the next phase (after the year 2001) between seeking power and seeking wealth and personality at the same time has contributed directly in the ambquity of the economic variables on the political factors or the opposite showing possibility of exchanging the political objectives and economical objectives. Where the Jordanian political discourse in the region of king Abdullah.

The second has concentrated on the national discourse trying to show the territorial dimension and national interest in the symbolic political discourse with low emphasize in presenting the political issues especially in dealing with peace process with Israel through coupling the local dimension in presentation and hiding behind the national discourses represented in the Arab consistency which calls for the Arab- Israel

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

peace- which means that the economical factors was used partially in some phase as tools in drawing the foreign policy, and became major factors in some other historical phases. Especially in the periods witnessed deep transformations in the characteristics of the international system during the unstable situations, when the Jordanian political system picked up the signal quickly and changed it's local and factors played a major role in changing these directions.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com